



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
الجامعة المستنصرية  
كلية الآداب  
قسم اللغة العربية

**الأبعاد التداولية**  
**في المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**  
**للشاطبي (ت ٧٩٠ هـ)**

أطروحة تقدّم بها الطالب  
**أحمد حسين حيال**

إلى مجلس كلية الآداب - الجامعة المستنصرية  
وهي من متطلبات نيل شهادة دكتوراه فلسفة في اللغة العربية وآدابها/ لغة

إشراف

**أ. د. ندى عبد الرحمن الشايع**

٢٠١٥ م

١٤٣٦ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# الإهداء

أنا دىكم  
أشد على أىادىكم..  
أبوس الأرض تحت نعالكم  
وأقول: أفدىكم  
وأهدىكم ضىا عىنى  
ودفء القلب أعطىكم  
إلى المجاهدىن فى المقاومة الإسلامىة والجىش العراقى؁ ألف تحىة وسلام.



## شُكْرٌ وَامْتِنَانٌ

لقد من الله - جَلَّ في علاه - عليَّ بفضلٍ كان لهم أثرٌ بارزٌ في إتمام هذه الرسالة ولاسيَّما أستاذتي المُشرفة الدكتورة ندى الشايع الذي كانت خير عونٍ لي في إتمام هذه الأطروحة؛ فقد استفدتُ كثيراً من ملاحظاتها وآرائها القيَّمة في تصويب وتوجيه مسار البحث.

كذلك شكري وامتناني إلى كلِّ من وجهني وأشار عليَّ، ولاسيَّما الدكتور. رياض الحسيني، والدكتور. حازم طارش، والدكتور. نجم عبد الواحد. فجزاهم الله خير جزاء المُحسنين .

((إنَّ الكلامَ على الكلامِ صعب؛ لأنَّ الكلامَ على الأمور المعتمد فيها على صور الأمور وشكلها التي تنقسم بين المعقول وبين ما يكون بالحسّ ممكن، وفضاء هذا متّسع، والمجال فيه مختلف. فأما الكلام على الكلام فإنّه يدور على نفسه، ويلتبس بعضه ببعضه، ولهذا شقّ النّحو وما أشبه النّحو من المنطق)).

الإمتاع والمؤانسة، أبو حيان التوحيديّ (ت ٤١٤هـ): ٢٤٩.

((إذا نحن استعملنا ضمير الجمع بدل ضمير المفرد في كتاباتنا، فلأنّ هذا الاستعمال تقليد عربيّ أصيل في صيغة التكلم من صيغ الكلام، ثمّ لأنّه هو الاستعمال المتعارف عليه في المقال العلمي والتأليف الأكاديمي، فضلاً عن أنّه يفيد معنى المشاركة والقرب، إذ يجعل المتكلم ناطقاً باسمه وباسم غيره، ولا غير أقرب إليه من المخاطب، حتى كأنّ هذا المخاطب عالم بما يخبره المتكلم ومشارك له فيه، فيكون ضمير الجمع، من هذه الجهة، أبلغ في الدلالة على التآدب والتواضع من صيغة المفرد، ولا دلالة له إطلاقاً على تعظيم الذات ولا على الإعجاب بالنفس)).

اللسان والميزان، الدكتور. طه عبد الرحمن: ١٣.

# المحتويات

الصفحة	اسم الموضوع
أ - ج	المحتويات
٥ - ١	المقدمة
٢٧ - ٦	مهاد الطرح: حفريات النشأة والتكوين
٧	المفصل الأول: ١- التداولية: المصطلح والمفهوم.
٧	١- ١ - المصطلح في دائرة الاستعمال
٩	١- ٢ - المفهوم في دائرة البحث اللساني
١١	٢- المفاهيم التداولية: المنطلقات والأصول
١١	٢ - ١ - الأصول البرجماتية
١٤	٢ - ٢ - المتح من الفلسفة التحليلية
١٧	٢ - ٣ - المتح من السيميائية
١٩	٣- مجالات التداولية : البناء والتأسيس
٢١	المفصل الثاني: الشاطبي ومقاصده: ١- أبو إسحاق الشاطبي
٢٢	٢- كتاب المقاصد الشافية
٢٤	الفصل الأول: المقاربة التداولية للتحليل النحوي
٢٥	توطئة
٢٨	المبحث الأول: المقاربة التداولية لآليات التحليل النحوي
٢٨	١- سمات التحليل النحوي في المقاصد الشافية
٣٥	٢- المنحى الإجرائي التداولي لآليات التحليل النحوي
٣٥	٢- ١ - فاعلية الاسم المعرفة في دائرة الخطاب
٣٨	٢- ٢ - الإعراب كاشف تداولي للمعنى

٤٢	٢-٣- التوجيه التداولي لأفعال القلوب
٤٦	٢-٤- الوسم التخاطبي لباب الحكاية
٤٩	٢-٥- اختيار المُتكلِّم أساس تشكُّل البنية
٥٣	٢-٦- قلة الاستعمال دليلُ الشذوذ
٥٥	المبحث الثاني: المقاربة التداولية للإشارات
٦٢	١- الإطار التحديدي للإشارات
٦٤	١ - ١- الإشارات الشخصية
٦٥	١ - ٢- الإشارات الزمانية
٦٦	١ - ٣- الإشارات المكانية
٦٧	٢- البعد التداولي لأقسام الإشارات
٧٠	٣- التحليل النحوي للإبهام
٧٤	٤- القرب والبعد محددان تداوليان
٧٦	٥- الحضور الحسي والحضور الذهني
٨٠	المبحث الثالث: المقاربة التداولية للمخصّصات
٨٠	١- الإطار التحديدي للمخصّصات
٨١	١ - ١- النعت
٨٢	١ - ٢- التمييز
٨٣	١ - ٣- النداء
٨٤	١ - ٤- الحال
٨٥	١ - ٥- البديل
٨٦	١-٦- عطف البيان
٨٦	١-٧- الاستثناء



٨٨	٢ - النسق النحوي للمخصّصات
٩٢	٣ - الوسم التداولي للمخصّصات
٩٨	الفصل الثاني: الأعمال اللغوية في الخطاب النحوي
٩٨	توطئة
١٠٠	المبحث الأول: الأعمال اللغوية المباشرة
١٠٠	١ - الإطار التحديدي للعمل اللغوي
١٠٤	٢- أنواع العمل اللغوي (قوى العمل اللغوي)
١٠٦	٣- المقاربات التصنيفية لأعمال اللغوية
١٠٩	٤- الرؤية النحوية لتقسيم الجملة
١١٤	٥- تصنيف الأعمال اللغوية في المقاصد الشافية
١١٤	٥-١- الأعمال اللغوية الخالية من واسم للقوة الإنجازية
١١٧	٥-٢- الأعمال اللغوية ذات الواسم للقوة الإنجازية
١٢٨	المبحث الثاني: الأعمال اللغوية غير المباشرة
١٢٨	١- الإطار التحديدي للعمل اللغوي غير المباشر
١٣٢	٢- الاستلزام الحوارية
١٣٦	٣- الاقتضاء التداولي (الافتراض المسبق)
١٣٨	٤- صور الأعمال اللغوية غير المباشرة
١٤٩	الفصل الثالث: القيمة التداولية لعناصر الخطاب النحوي
١٥٠	توطئة
١٦٠	المبحث الأول: محورية المتكلم في الخطاب النحوي
١٦٠	١- الأطر التحديدية
١٦٠	١ - ١- المتكلم عنصر تأسيس في بناء القاعدة

١٦٢	١ - ٢ - المتكلم أساس التبليغ والتواصل
١٦٤	٢ - القبح التداولي
١٦٦	٣ - الغلط التداولي
١٦٧	٤ - المتكلم هو العامل النحوي في حقيقته
١٦٩	٥ - القصد بؤرة ارتكاز في الخطاب النحوي
١٧١	المبحث الثاني: محورية المخاطب في الخطاب النحوي
١٧١	١ - الأطر التحديدية
١٧٢	١-١ - المخاطب عنصر تأسيسي في بناء القاعدة
١٧٤	١ - ٢ - المخاطب ركيزة أساسية لتكوّن الخطاب
١٨١	٢ - المخاطب ركيزة للحذف التداولي
١٧٩	٣ - أمن اللبس هدف التواصل الناجح
١٨٣	٤ - الإفادة أساس تشكّل الخطاب
١٩٠	المبحث الثالث: السياقات التداولية في الخطاب النحوي
١٩٠	١ - الأطر التحديدية
١٩٣	٢ - أثر السياق في تشكّل التركيب
١٩٨	٣ - أثر السياق في تحديد المعنى
٢٠٦	الخاتمة
٢١٠	المصادر والمراجع
1-2	الملخص باللغة الإنكليزية

المُقَدِّمَةُ

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي خلق الليل والنهار بقوته وميَّز بينهما بقدرته، والصلاة والسلام على خير الأنام المبعوث رحمة للعالمين، محمد النبي الأمين وآله الهداة الأطهرين، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد.

فمثلت التداولية النظرية الأكثر رواجاً في مدارج اللسانيات في العقود الأخيرة، وبلغت من الموسوعية، مدى تجاوزت به دائرة الفلسفة المنبَت الأصلي لها، وانتقلت إلى اللسانيات الحاضرة الرحي، والنضجى، لتعنى في تفسير تراكيب اللغة ووصفها. ولم تقف عجلة تطور التداولية عند هذا الحد؛ بل اتسعت لتشمل علم النفس، والنقد الأدبي. ومما يُعد إنجازاً معرفياً للمنهج التداولي أنه وسَّع البحث اللساني، وفتح له آفاقاً أبعد من تلك التي كانت تعالجها اللسانيات البنيوية، أو اللسانيات التحليلية.

من هنا وجدناها نظريةً صالحة لمقاربة المدونات النحوية العربية على وفقها، فكان الاختيار على المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، وأسس اختيارنا على دعائم محددة بالآتي بيانه :

- نرى أن الاتكاء على المنجز اللساني الحديث، وإهمال المعطى اللساني في التراث العربي، وإن لم يمثل قصوراً معرفياً في البحث اللساني؛ فإنه يُعدُّ خدشاً معرفياً وتلماً في السجل اللساني العربي.
- فرضت شخصية الشاطبي ذات التكوين المعرفي الموسوعي على شرح الألفية العناية في البعد التداولي للخطاب النحوي، فقلّما نجد من شراح الألفية من اعتنى بالوجهة الاستعمالية للغة؛ بل راح معظمهم يفتش عن العلل المنطقية والخلافات

النحويّة، تاركين البوح بالمعاني التداوليّة لأهل المعاني الذين رسموا خطأ موازيًا للنحو، بحثوا بإسهاب فيه عن الجوانب التداوليّة الاستعماليّة في التراكيب اللغويّة.

- غني الشاطبي بمباحث تداوليّة عناية ملفتة ببعض المباحث التداوليّة، ولا سيّما القصد والفائدة، حتى إنّه عّون كتابه (بالمقاصد).

وأسس بحثنا على فرضيتين، الأولى: تقتضي اختلاف النصوص المعرفيّة بعضها عن بعضها الآخر من حيث المفاهيم والإجراءات، واختلفت تبعًا لهذا آليات تحليلها التداوليّة، فكلّ نصّ آليات تحليل خاصّة به تتطّلق من طبيعة النصّ المُحلّل، فلا يمكن - مثلاً- إسقاط آليات تحليل النصّ القانونيّ على النصّ البلاغيّ أو النصّ النحويّ، من هنا قاربنا المدونة النحويّة موضوع البحث، تبعًا لطبيعتها المعرفيّة والمنهجية.

أمّا الفرضية الأخرى؛ فترى أنّ معالجة المدونات العربيّة في التراث على وفق ما قرّ في البحث اللسانيّ الحديث لا يُعدّ من باب روز المدونة من حيث نجاعتها العلميّة، وكشف مدى مطابقتها لهذه النظريات، أو البحث عن معالم هذه النظريات في المتون العربيّة؛ لتأكيد المعرفة السابقة بهذه النظريات للغويين العرب؛ بل إنّ مقاربتنا لمدونة المقاصد الشافية نسعى فيها إلى الكشف عن الأبعاد التداوليّة، وتعرف الجهد اللسانيّ القار في مقالاتها؛ في سبيل إثراء الأطر المعرفيّة للسانيات العربيّة الحديثة.

وهي - كذلك- محاولة لقراءة المتن النحويّ العربيّ بما يكتنّز من نصوص أسهمت في رفد الدراسات التداوليّة الحديثة بالرؤى والأفكار. وتتأسس مقاربتنا هذه على مقولة: إنّ اللغة الإنسانية خاضعة لمعالجات اللسانيات العامّة؛ أي: إنّ النظريات اللسانية لا تقف حدودها عند لغة ما؛ لأنّها تعالج موضوعًا واحدًا هو اللغة الإنسانية، من هنا صارت جملة من مدونات النحو العربيّ، والبلاغة العربيّة، والنقد الأدبيّ صالحة للتحليل على وفق هذه النظريات على اختلافها.

والباحث في بلدنا العزيز -أيُّ باحثٍ- تستوقفه صعاب عامّة، تتمثل بالظروف السياسيّة والاجتماعيّة الضاغطة على العمل البحثي، التي لا يخلو مجالٌ معرفيٌّ من التأثير بها والدخول في دوامتها، فضلاً عن هذه الصعاب، فقد اختصّ بحثنا بصعاب في النظرية والإجراء، تجلّت في الآتي بيانه:

١- فوضى المصطلح الذي لم يُقنّن ولم يُضبط؛ بل إنّ اختياره خضع لعملية اعتباريّة كيفيّة عائدة إلى رغبات الواضع (المترجم) التي لم تجد من يضبطها، أو يفرض عليها بعض القوانين في توحيد المصطلح.

٢- كثرة الدراسات التداوليّة، المتباينة في الطرح، المنقسمة على المترجم والمؤلف، وتعدّد المجالات التي تُعنى بها التداوليّة، وتداخلها، فنجد التداوليّة تُعالج في مجالات اللسانيات، والفلسفة، والنقد الأدبي، وقد رسم هذا التشعب، وتلك الكثرة أمام الدارس لوحة يصعب عليه تبيان ملامحها الدقيقة.

٣- التحقيق غير الجيد لمخطوطة المقاصد الشافية، ويتبين أثر العجالة في تحقيق النصّ، ولاسيما الجزء الثاني، فلم نجد صفحة تخلو من غلط أو أكثر من أخطاء التحقيق، ولا بدّ من الإشارة إلى أن الجزء الثالث هو الجزء الوحيد المحقق تحقيقاً رصيناً، وإن لم يخلُ من بعض الأغلاط الطباعيّة.

وقد تجسّم بحثنا بثلاثة فصول ومهاد تتقدمهنّ هذه المقالة (المقدمة)، فحوى التمهيد على دراسة نظرية بعنوان: حرياتُ النشأة والتكوين، ضمّت في مفصلها الأول: الكشف عن نشأة التداوليّة والعوامل المساعدة في هذه النشأة؛ أمّا المفصل الثاني: فضمّ تعريفاً موجزاً بالشاطبيّ وكتابه المقاصد الشافية. أمّا الفصول؛ فالأول: عنوانه التحليل النحويّ بين المقاربة التداوليّة والأنساق النحويّة، وقد ضمّ ثلاثة مباحث؛ الأول: المقاربة التداوليّة للتفكير النحويّ، ركّزنا فيه على إظهار القيمة التداوليّة للتفكير النحويّ عند الشاطبيّ بعرض المسائل النحويّة التي تبينّت فيها هذه القيمة بوضوح، أمّا المبحث الثاني؛ فهو: المقاربة التداوليّة للإشارات، عرضنا فيها رؤية النحاة للإشارات، ورؤية التداوليين لها،

عن طريق المسائل المرقومة في المقاصد، والمبحث الثالث؛ هو: المقاربة التداولية للنسق النحوي في المخصّصات، عرفنا فيه المخصّصات، وبيّنا القيمة التداولية التي تضمنتها حين عرض الشاطبي لها.

أمّا الفصل الثاني: وعنوانه: الأعمال اللغوية في الخطاب النحوي؛ فضمّ مبحثين اثنين؛ الأول: الأعمال اللغوية المباشرة، والآخر: الأعمال اللغوية غير المباشرة، والفصل الثالث عنوانه: القيمة التداولية لعناصر الخطاب النحوي، ضمّ ثلاثة مباحث؛ الأول: محورّية المتكلّم في الخطاب النحوي، عرضنا فيه رؤية النحاة والتداوليين لمنزلة المتكلّم، ومنزلته في الخطاب النحوي في المقاصد، أمّا المبحث الثاني: محورّية المخاطب في الخطاب النحوي، وكانت مقارنته كما هي مقارنة المبحث الأول، أمّا المبحث الثالث: السياقات التداولية في الخطاب النحوي، فبيّنا فيه أثر السياق في التقعيد النحوي في المقاصد.

وخاتمة البحث ضمّت النتائج التي اكتشفناها بالمنحى النظري والمنحى الإجرائي.

وخاتمة مقدماتنا نقول: إنّ عرض بنات الصُّلب على الخطّاب أسهل من عرض بنات الصدر على ذوي الألباب، فأقدّم هذا البحث إلى الثّلة الخيرة من العلماء شاكرًا فضلهم؛ لتحملهم قراءة ما رقمناه في بياض الورق؛ عسى أن يجودوا علينا بفيض علومهم؛ لتتقيد ما اعوجّ من فكر، أو رأي، أو قول.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ (البقرة ٢٨٦).

مِهَادُ الطَّرْجِ  
حَفَرِيَّاتُ النَّشْأَةِ  
وَالْتَّكْوِينِ



## مهاده الطرح

### حفريات النشأة والتكوين

نروم بمهادنا تحصيل المناسب من حقيقة التداولية مصطلحاً ومفهوماً، والعروج إلى النشأة والتبلور لمقارباتها ومجالاتها عند منظرها، بما أبدعوه من مقالات في سبيل التشكيل، منطلقين من بديهية قائلة: إن التصورات الذهنية ومحصلات الأفكار الكشفية الصادرة عن العقل، لا يمكنها بحال من الأحوال أن تحقق عند صاحبها ومنه إلى غيره ببيان فراغي، بل لا بدّ لها من أن تتحقق وتتعين وتتكوّن إشاراتٍ ورموزاً بنزولها وانسكابها في أنواع من الألفاظ، وأنماطٍ من الصيغ تشكل في جملتها بنياناً لسانياً، له خصائصه وجبلته وسيرورة تكونه وتحوله في بُعدي التأريخ والنسق الداخلي لبنيته<sup>(١)</sup>.

وحثّم علينا عنوان البحث العروج إلى تعريف موجز بكتاب المقاصد الشافية ومؤلفه؛ كيما تكتمل الفائدة المرجوة من المهاده المُقدّم، ولذا قُسم على مفصلين، خصّ الأوّل النظرية، وخصّ الآخر الكتاب ومؤلفه.

#### المفصل الأوّل:

##### ١- التداولية: المصطلح والمفهوم.

##### ١- ١ - المصطلح في دائرة الاستعمال:

المنهج الذي نروم مقارنته، نما وتكوّن في المدارس الغربية، واتخذ له مصطلحاً واحداً دالاً عليه، هو مصطلح ( pragmatics ) في الإنكليزية و ( pragmatique ) في الفرنسية،

(١) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي (ت ١١٩١هـ)، تحقيق: علي دحدوح: تمهيد

ولمّا انتقل إلى الأبحاث اللسانية العربية اتخذ صوراً متباينة، نحو: (التداولية، والذرائعية، وفلسفة الفعل، وعلم المقاصد، والنفعية، والبراغماتية، والفعليات، والتخاطبية، والسياقية)<sup>(١)</sup>. إنَّ معظم هذه الترجمات متفاوتة التعبير عن المعنى الأصلي؛ فهي لا تعبر إلا عن جزء منه، إلا التداولية التي هي ترجمة الدكتور. طه عبد الرحمن؛ إذ اختاره منذ عام ١٩٧٠م، وقد علّل اختياره له بقوله: ((لأنّه يوفي المطلوب حقّه، باعتبار دلالاته على معنيي الاستعمال والتفاعل معاً))<sup>(٢)</sup>.

وركّز الدكتور. طه عبد الرحمن في اختياره لهذا المصطلح على معنيين أساسيين، هما: الاستعمال والتفاعل (المشاركة في الحوار)، وهما معنيان نجدهما واضحين حينما نرور هذا المصطلح؛ فهو مشتق من (د، و، ل)، ورد في معجم مقاييس اللغة: ((لَدَالُ وَالْوَاوُ وَاللَّامُ أَصْلَانِ: أَحَدُهُمَا يَدُلُّ عَلَى تَحَوُّلِ شَيْءٍ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ، وَالْآخَرُ يَدُلُّ عَلَى ضَعْفٍ وَاسْتِرْخَاءٍ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَقَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: ائْتَدَالَ الْقَوْمُ، إِذَا تَحَوَّلُوا مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ. وَمِنْ هَذَا الْبَابِ تَدَاوَلَ الْقَوْمُ الشَّيْءَ بَيْنَهُمْ: إِذَا صَارَ مِنْ بَعْضِهِمْ إِلَى بَعْضٍ))<sup>(٣)</sup>، وورد في المعجم الوسيط ((أَدَالَ الشَّيْءَ جَعَلَهُ مُتَدَاوِلًا ... دَاوَلَ كَذَا بَيْنَهُمْ جَعَلَهُ مُتَدَاوِلًا تَارَةً لِهَوْلَاءَ وَتَارَةً لِهَوْلَاءَ ... ائْتَدَالَ الْقَوْمُ تَحَوَّلُوا مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ))<sup>(٤)</sup>.

وقراءة ما تقدّم من نصوص تكشف لنا أن الاختيار هذا لم يغفل معايير بناء المصطلح، التي هي:

- ١- المعيار الشكلي: فمصطلح (التداولية) لفظ مفرد غير مركب، وليس بعبارة، وهو ما يتطلبه وضع المصطلح من جهة هذا المعيار.

(١) ينظر: مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، الدكتور. محمد محمد يونس علي: ٧، والمصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، الدكتور. خليفة الميساوي: ١١٠.

(٢) في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، الدكتور. طه عبد الرحمن: ٢٨.

(٣) مقاييس اللغة، أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون: ٢ / ٣١٤.

(٤) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية القاهرة: ١ / ٣٠٤.

٢- المعيار الدلالي: فهو لفظ دالّ على التناقل والتحوّل، فالكلام شيء يتداوله المتكلمون للتداول والتواصل.

٣- المعيار التداولي: هذا المصطلح هو أكثر مصطلح مستعمل عند الباحثين والدارسين، وعند استعماله يتبادر إلى ذهن المتلقي مباشرة المقصود منه، من هنا نرى أنّ الأنجع للبحث التداولي عامّة الثبات على مصطلح واحد، وألاّ تتعدّد المصطلحات الدالة على المفهوم الواحد؛ ممّا يُثير لبساً لدى الدارسين؛ لأنّ المصطلح ((مادة لسانية تحمل مفهوماً لا يتواجد إلا من خلال سياقات النصّ الملائمة لوجوده المفهومي))<sup>(١)</sup>، فتعدد المصطلحات يجعل الباحثين في حيرة تتصل بمدى صحة المصطلح، وكيفية اختياره، واستعماله لمفهومه الغربيّ.

#### ١ - ٢ - المفهوم في دائرة البحث اللساني :

إنّ المسارات المحددة للتداولية لم تكن على نسق واحد؛ بل اتخذت لنفسها مناوئل متعددة تبعاً للاتجاه الذي يمتح منه الواسم، ونتج عن هذا ظهور تعريفات عدّة، تتباين أحياناً، وقد تتزادف أحياناً آخر، ووردت جملتها على وفق رؤيتين؛ هما:

١ - ٢ - ١ - الرؤية الضيقة؛ أي: تضيق مفهوم التداولية وحصره في مجال واحد ، ومن أمثلة هذه العُصبة:

ربط (بول غرايس H. Paul Grice ١٩١٣م - ١٩٨٨م) التداولية بالجانب العمليّ للمعنى، فاقترح أن تركز على المنحى العمليّ؛ أي: المعنى في المحادثات، الذي صيغ بعد ذلك في طرق مختلفة<sup>(٢)</sup>. وقد يقتصر الواسم على دراسة المعنى، وليس المعنى بمفهومه الدلاليّ البحث، بل المعنى في سياق التّواصل، ممّا يسوغ معه تسمية المعنى بمعنى

(١) المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم: ٤٩.

(٢) ينظر: التداولية البعد الثالث في سيميوطيقا بيرس، الدكتور. عيد بلبع (بحث): ٣٧.

المتكلم، فيعرفها ((بأنها دراسة المعنى التواصلية، أو معنى المرسل في كيفية قدرته على إيفهام المرسل إليه بدرجة تتجاوز معنى ما قاله))<sup>(١)</sup>.

ورأى (فرومكين رومان Fromkin Rodman) أنها لا تخرج في تحديدها عن دائرة السياق، قال إنها ((الدراسة العامة لكيفية تأثير السياق في الطريقة التي تُفسر فيها الجمل))<sup>(٢)</sup>.

وضيق (جان سرفوني Gan Servony) مفهوم التداولية، فجعله لا يخرج عن دائرة العمل اللغوي، قال: ((أما البراغماتية باعتبارها دراسة اللغة بما هي فعل))<sup>(٣)</sup>.

### ١ - ٢ - ٢ - الرؤية الموسعة:

وتتجسم هذه الرؤية بعصبة تعريفات، اتخذت الاتساع صبغة لها، وانطلقت من رؤية تعتقد أن التداولية تمثل حلقة وصل هامة بين حقول معرفية عدة؛ منها: الفلسفة التحليلية، وعلم النفس، وعلوم الاتصال، فهي: ((علم جديد للتواصل يدرس الظواهر اللغوية في ظاهرة التواصل اللغوي وتفسيره))<sup>(٤)</sup>، ومن أمثلة هذه العُصبة:

تعريف (فرانسيس جاك Francis Jack ١٩٧٩-١٩٠٠) للتداولية، الذي رأى أنها تعني: كل ما يتعلق ((بعلاقة الملفوظ بالشروط الأكثر عمومية عند المخاطب))<sup>(٥)</sup>، ورأى (رودولف كارناب Rudolf Carnap ١٨٩١-١٩٧٠) أنها: ((حقل البحوث التي تأخذ في اعتبارها نشاط الإنسان الذي يتكلم أو يسمع العلامة اللغوية وحالته أو محيطه))<sup>(٦)</sup>. وتوسع (فرانسوا لاترافارس F.Latraverse) في وصفها فجعلها واسماً للتواصل ضمن مشروع تداولي لم يعد يتعلق الأمر فيه بفهم اللغة؛ بوصفها شيئاً مستقلاً عن الممارسة،

(١) استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، عبد الهادي الشهري: ٢٢.

(٢) المعنى وظلال المعنى، الدكتور. محمد محمد يونس علي: ١٣٧.

(٣) الملفوظية، جان سيرفوني، ترجمة: الدكتور. قاسم المقداد: ٢٣.

(٤) التداولية عند العلماء العرب، الدكتور. مسعود صحراوي: ١٦.

(٥) المقارنة التداولية، فرانسواز أرمينكو، ترجمة: الدكتور. سعيد علوش: ٨٤.

(٦) المعنى وظلال المعنى: ١٣٧.

يمتدُّ فيه البحث؛ ليشمل جملة العلوم الإنسانية<sup>(١)</sup>. وعلى هذا المنوال أيضًا سارت (فرانسواز ارمينكو Françoise Armingau) في مقاربتها للتداولية<sup>(٢)</sup>.

وقد ورد في المعجم اللساني الفرنسي أنَّ التداولية تُعنى ((بمظاهر الاستعمال اللغوي، الحوافز النفسية للمتكلِّم، وردود أفعال المخاطب والأنماط الاجتماعية، وموضوع الخطاب، في مقابل المظاهر التركيبية (الخصائص الشكلية للبنيات اللسانية)، والمظاهر الدلالية (العلاقة بين المكونات اللسانية والواقع))<sup>(٣)</sup>.

وتنتهي المسالك اللسانية إلى عدِّ التداولية نظرية التكيف اللغوي والنظر في استعمال اللغة من الأبعاد كلّها، وهذا ما رآته الجمعية التداولية العالمية (I.pr.A)<sup>(٤)</sup>.

ونرى أنَّ الراجح للتداولية أنَّها نظرية تُعنى بدراسة اللغة في الاستعمال، وهذا التحديد كاشفٌ ضمناً عن العناصر التي تُعنى بها التداولية، كالمتكلِّم ومقاصده، والعمل اللغوي الذي ينجزه، والمخاطب ومراعاته في بناء الخطاب، والخطاب والظروف المحيطة به، سواء أكانت زمانية أم مكانية، وهذا ما سيتضح في المنحى الاجرائي جلياً.

## ٢- المفاهيم التداولية: المنطلقات والأصول :

### ٢ - ١ - الأصول البراجماتية :

البراجماتية مذهب فلسفي أسَّسه (تشارلز ساندرز بيرس Charles Sanders Peirce ١٨٣٩ - ١٩١٤)<sup>(٥)</sup>، وكان الظهور الأول لهذا المذهب في مقال له بعنوان (كيف نوضح أفكارنا) عام ١٨٧٨م؛ إذ ذكر القاعدة الآنية للتحقق من دلالة المعاني التي

(١) ينظر: معجم تحليل الخطاب، إشراف: باتريك شارودو، ودومينيك منغنو: ٤٤٤ .

(٢) ينظر: المقاربة التداولية: ٢٦ .

(٣) تداولية الخطاب السياسي، أ. نور الدين اجعيط: ٥٠ .

(٤) ينظر: التداولية البعد الثالث: ٣٧.

(٥) ينظر: البراجماتية عرض ونقد، الدكتور. منصور بن عبد العزيز الحجيلي (بحث) : ٢-٤ .

نستعملها؛ فيقول: ((إنَّ تصورنا لموضوع ما هو تصورنا لما قد ينتج عن هذا الموضوع من آثار عملية لا أكثر))<sup>(١)</sup>، واستقرَّ في ذهن البراجماتيين أنَّ ((كلَّ فكرة هي عين الفعل والسلوك المحسوس، والفكرة الصائبة هي التي تنتهي بنا إلى ما نبتغي، والفكرة الخاطئة هي التي لا تؤدي الغاية المقصودة ... يستحيل فصل الفكرة عن التطبيق العملي))<sup>(٢)</sup>. ويرى الدكتور. زكي نجيب محمود أنَّ ((براجماتية بيرس هي نظرية في المعنى ولا شأن لها بعد ذلك أصدق الكلام أم لم يصدق على الواقع))<sup>(٣)</sup>.

اعتنى (بيرس) بدراسة العلامة انطلاقاً من مفاهيمها الفلسفية وبعدها أساس النشاط السيميائي؛ إذ أضحت عنده أوسع من مجالها اللساني؛ إذ كان يرى أنَّ الإنسان علامة، وحين نفكر فنحن علامة<sup>(٤)</sup>، وقاربها بكونها دليلاً ومرشداً للفكر؛ تقوم بمهمة توضيح العلاقة القائمة بين الفرد والعالم وتبينها، برؤية كونية شاملة<sup>(٥)</sup>.

ويرى (بيرس) أنَّ موضوع السيميائيات هو السيرورة المؤدية إلى إنتاج الدلالة وتداولها، أو ما أسماه (السيميويزيس Semiosis)؛ وهي السيرورة التي يشتغل بموجبها شيء ما بوصفه علامة، فالكلمة، أو الشيء، أو الواقعة ليست كذلك إلا في حدود إحالتها على سيرورة. فلا شيء يمكن أن يدلَّ عن تلقاء ذاته في ضمن وجود أحادي في الحدود والأبعاد، فالواحد المعزول كيانٌ غير متناهٍ، والتحقق بمحمول مضاف يمكن أن ينتج دلالة<sup>(٦)</sup>، ويُجسَّم (السيميويزيس) بسيرورته دلالات متصلة غير متناهية يحركها اشتغال عناصر ثلاثة؛ هي: الممثل، والموضوع، والمؤول<sup>(٧)</sup>.

(١) المعجم الفلسفي، الدكتور. جميل صليبا: ١٣٧ .

(٢) حياة الفكر في العالم الجديد، الدكتور. زكي نجيب محمود: ٢٠٢ .

(٣) من زاوية فلسفية، الدكتور. زكي نجيب محمود: ٢٠٨ .

(٤) ينظر: نظرية اللغة في النقد العربي، عبد الحكيم راضي: ٢٣٢ .

(٥) ينظر: التداولية منهج لساني واستراتيجية لتحليل الخطاب، سعد بولنوار.

<http://www.airssforum.com/showthread.php?t=24493>

(٦) ينظر: معجم السيميائيات، فيصل الأحمر: ١٩٣ - ١٩٤ .

(٧) ينظر: المقاربة التداولية: ٢٥ .

إنَّ المعطى التداولي لفلسفة (بيرس) السيميائية يقوم على مقولة الفعل (Act)؛ إذ إنَّ القيمة التداولية عنده تقتضي أنَّ الإنتاج الثلاثي للدلالة يتوجه نحو الفعل، وأنَّ الفكرة التي نكونها عن الأشياء هي جملة الآثار التي نكتشفها انطلاقاً من الأشياء، وتعد (الأيقونة)<sup>(\*)</sup> بوصفها فعلاً سيميائياً مصداقاً لمعنى التصور، وهي تقابل العمل اللغوي في اصطلاح التداوليين، الذي هو تدشين لمعنى يؤثر في المتلقي. كذلك الأمر في ما يخصُّ الرمز، فضلاً عن أنَّ العلامة النوعية مثلاً يشترط فيها التجسُّد في الواقع؛ لأنَّ وجودها في الواقع يكتسي طابعاً معنوياً لا حسياً، ومن ثَمَّ لا يمكن جعلها علامة حقيقية حتى تتجسّد بصفة فعلية، فالعطر مثلاً علامة نوعية طبيعية ذات وجود معنوي، إذا تجسّدت فعلياً في الواقع أصبحت علامة حقيقية، ويمكن أن نسميها علامة إنجازية انطلاقاً من المعطى التداولي لمقولة الإنجاز<sup>(١)</sup>. ومن أهم إسهامات بيرس في نشأة التداولية:

١- التمييز بين التعبير بعدّه نمطاً، وما يقابله حين الاستعمال .

٢- مفهوم الدليل عنده قائم على مبدأ التأويل، ويتنوع بحسب علاقته بموضوعه، وحديثه عن التأويل يستبطن بُعداً تداولياً؛ إذ ماز الدلالة على أنَّها دراسة المؤولات ودارسيها.

٣- ارتبطت البرجماتية عنده بالمنطق، ثم بالسيميائية<sup>(٢)</sup>.

(\*) يعرف بيرس الأيقونة بأنها: ((العلامة التي تشير إلى الموضوع الذي تعبّر عنه عبر الطبيعة الذاتية للعلامة فقط. وتمتلك العلامة هذه الطبيعة سواء وجدت الموضوع أم لم توجد. صحيح أنَّ الأيقون لا يقوم بدوره ما لم يكن هناك موضوع فعلاً. وليس لهذا أدنى علاقة بطبيعته من حيث هو علامة، سواء كان الشيء نوعية أو كائناً موجوداً أو عرفاً. فإنَّ هذا الشيء يكون أيقوناً لشبيهه عندما يستخدم كعلامة له)). أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة، مدخل إلى السميوطيقا: مقالات مترجمة ودراسات، إشراف: سيزا قاسم ونصر حامد أبو زيد: ١٤٢.

(١) ينظر: مدخل إلى السيميائيات التداولية إسهامات بيرس وموريس، هواري بلقندوز (بحث): ٧٣.

(٢) ينظر: اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، الدكتور. نعمان بوقرة: ١٧٩-١٨٢.

لذا صارت فلسفته البراجماتية المهده الأوسع للنشأة التداولية ، فاقتبس التداوليون كثيرًا من أفكار هذا المذهب الفلسفي، ولا سيما النزعة العملية والعناية بالجانب الاستعمالي من الحياة وألا يرضخ الى التحليلات الميتافيزيقية.

## ٢-٢ - المتح من الفلسفة التحليلية :

يصعب رسم حد واضح وصريح للفلسفة التحليلية؛ لتعدد المعارف والاتجاهات وتباين الحدود المنطقية والفلسفية والأبستمولوجية، ثم إننا ننفي اجتماع الفلاسفة التحليليين في تيار واحد تجمعهم أهداف واحدة وطريقة تفكير واحدة، مع هذا عمد (ستيفان شوفيه Stéphane Chauvet) إلى تعريفها بأنها: ((الفلسفة التي ترى أن التحليل الفلسفي للغة كفيلا بإيصالنا إلى تفسير فلسفي للفكر، وتفسير الفكر كفيلا بإيصالنا إلى الفهم الكلي للكون))<sup>(١)</sup>.

وبالإمكان تمييز ثلاثة اتجاهات رئيسة للفلسفة التحليلية، هي:

الأول: الاتجاه الوضعي المنطقي: أبرز فلاسفة هذا الاتجاه (موريتس شليك Moritz Schlick، وفايزمان Weismann، وكراناب ) ، وترعّمه أخيرًا (كراناب)، وأساس هذه الفلسفة ((أنّ المادة هي الموجود الوحيد))<sup>(٢)</sup>، وازدهر هذا الاتجاه في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، ولم يستمرّ هذا المذهب في الوجود بعد ذلك<sup>(٣)</sup>.

الثاني: الاتجاه الظاهراتي اللغوي: أبرز فلاسفة هذا الاتجاه (إدموند هوسرل Edmund Husserl ١٨٥٩ - ١٩٣٨)، الذي أسس تصوّرًا عامًا لكيفية حدوث التواصل بين المتكلم والمخاطب<sup>(٤)</sup>.

(١) المكون التداولي في النظرية اللسانية العربية، ليلي كادة (دكتوراه) : ١٥ .

(٢) مذاهب ومصطلحات فلسفية، محمد جواد مغنّية: ١٩٥ .

(٣) ينظر: اللغة والمعنى والسياق، جون لاينز، ترجمة: عباس صادق الوهاب: ١١٦ .

(٤) ينظر: المكون التداولي في النظرية اللسانية العربية : ٢٨ .



لم يفلح هذان الاتجاهان في رسم الخطوط العريضة للتداولية ، في حين اقتصر أثر الفلسفة التحليلية في التداولية على الاتجاه الثالث المعروف باتجاه اللغة العادية :  
 مثلت فلسفة (فتغنشتاين Wittgenstein ١٨٨٩ - ١٩٥١م) أساس هذه الفلسفة، وصارت مصدراً أساسياً لتأسيس التداولية وتشكل مفاهيمها واتجاهاتها، ويعد الرائد الثالث مع (إدوارد مور Edward Moore) و(رسل Russell)، وتتشعب فلسفة (فتغنشتاين) على مرحلتين؛ هما:

المرحلة الأولى: مرحلة الرسالة المنطقية الفلسفية: عمل في هذه المرحلة على تعمق التحليل اللغوي والتصورات المنطقية الفلسفية عند (مور) و(رسل)، وجمع فيها بين التجريبية والعقلية، وهدفها إقامة لغة مثالية رمزية، تتجنب عيوب اللغة العادية ويرى ((أن جميع قضايا اللغة الدارجة هي بالفعل - في واقعها الذي تقع فيه - مرتبة ترتيباً منطقياً))<sup>(١)</sup>.

المرحلة الأخرى: مرحلة التحقيقات الفلسفية: وهي المرحلة التي عرفت بالمتأخرة، ودرس فيها في جامعة (كامبردج)، وفيها اتجه إلى النظر إلى الفلسفة على أنها تحليل لغوي يتحرر من الخطط الحاضرة التي لجأت إليها الوضعية الجديدة<sup>(٢)</sup>.

أصبحت فلسفة (فتغنشتاين) مع كتابه التحقيقات الفلسفية نوعاً من نقد اللغة الخالص، فهي تبحث في طبيعة اللغة وعلاقتها بالعالم، ماذا يعني أن نفهم قولاً؟ وما هي طبيعة علاقة المتخاطبين؟ ما المعنى؟ أهو في ذهن المتكلم أم في ذهن المخاطب؟ وأقيمت فلسفته على أن اللغة هي وسيلة لفهم تكوين المعنى في الخطاب؛ فصارت هي -اللغة- الطريق إلى المعرفة. فلا سبيل إلى فلسفة التفكير، والمعرفة، والفهم من دون اللغة؛ إذ إن كل شيء يحدث داخل اللغة<sup>(٣)</sup>.

(١) التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، الدكتور . صلاح إسماعيل : ٣٥ .

(٢) ينظر: موسوعة الفلسفة، الدكتور . عبد الرحمن بدوي: ١٢٠ - ١٢٤ .

(٣) ينظر: تحقيقات فلسفية، فتغنشتاين، ترجمة: عبد الرزاق بنّور: ٦٣-٦٤ .

وبرزت عنايته بالجانب الاستعماليّ للغة بتقريره الألعاب اللغويّة، يقول: ((سأسمي كذلك (لعبة لغويّة) الكلّ الذي تكوّنه اللغة والأعمال التي تتصوّر تحتها))<sup>(١)</sup>، ويروم من هذه الاستعارة اللغويّة قضيتين:

١- اللغة كاللعبة، كلتاها تصنفان نشاطاً إنسانياً يتعلمه الفرد في المحيط الاجتماعيّ.

٢- اللغة شأنها شأن الألعاب؛ محكومة بجملة قوانين لا بدّ أن تؤدّى على وفقها.

ويركّز (فتغنشتاين) - في سياق تفسيره للعبة اللغويّة - على أنّه من المهم أن تدرس الهدف أو القصد من استعمال كلمة معينة في سياق ما؛ يقول: ((إنّ المعنى الذي يقصده أيّ فرد منّا بأية كلمة، لا ينكشف لنا إلا من خلال الأشياء التي يطبّق عليها أو لا يطبّق تلك الكلمة، أعني من خلال المواقف التي تستخدم في سياقها تكتيك ذلك اللفظ، فالمرء حين يفكر فيما يقوله فإنّه لا يفعل شيئاً أكثر من كونه يعني ما يقوله))<sup>(٢)</sup>.

والظاهر أنّ الألعاب اللغويّة مثّلت وميضاً للنظريات التداوليّة؛ إذ إنّها ركّزت على قواعد الاتفاق، التي يفترض على المتكلمين اتباعها وأنّها لا تُخالف، كذلك ركّزت على كينونة مجتمع أو جماعة لغويّة معينة تتفق على قواعد لغويّة معينة<sup>(٣)</sup>.

ويستبطن كلامه ما عُرف عند التداوليين لاحقاً بقواعد التخاطب والافتراضات المسبقة أو مضمرات القول.

إنّ هذا الأساس الجديد الذي وضعه (فتغنشتاين) للغة، تجعلنا ننظر إليها على أنّها مجموعة غير محدّدة من الأنشطة الاجتماعيّة، كلّ نشاط له غرض مختلف عن الآخر؛ إذ إنّ الكلام نمط اجتماعيّ منضبط يتعلمه الإنسان بانخراطه في المجتمع، ويستعمله أداة للتعبير عن مقاصده، وخلق التواصل -السلبّي والإيجابّي- مع الآخرين<sup>(٤)</sup>، يقول

(١) تحقيقات فلسفيّة: ١٢٤ .

(٢) أعلام الفكر الفلسفيّ المعاصر، فؤاد كامل: ٨١ .

(٣) ينظر: تحقيقات فلسفيّة : ٤٣ .

(٤) ينظر: أعلام الفكر الفلسفيّ المعاصر: ٧٩، وتصنيف الأفعال اللسانية، محمد علي عبد الله ( بحث) : ٧٦- ٧٧ .

(فتغنشتاين): ((كم صنفًا من الجمل يوجد إذا؟ الإقرار والسؤال والأمر مثلاً؟ هناك عدد لا يحصى من هذه الأصناف ... بل إنَّ أصنافاً جديدة من اللغات وألعاباً لغوية جديدة - إن أمكن القول - تظهر للوجود وأخرى تبلى وتنسى ... في هذا المقام على اللفظة ( لعبة لغوية ) أن تبرز أنَّ تكلم لغة ما يُعد عملاً أو شكل حياة))<sup>(١)</sup>.

## ٢ - ٣ - المتح من السيميائية :

رقم (تشارلز موريس Charles W. Morris ١٩٠١ - ١٩٧٩) رؤاه في بؤرة العناية المعرفية لآراء (فريجه Frege) ، و(رسل)، و(فتغنشتاين)، و(بيرس)، ثمَّ عمد إلى تأسيس النظرية العامة للعلامات، التي لا تقف عند حدود مجال معرفي معين، بل توحدت فيها المقاربات اللسانية، والمنطقية، والسيكولوجية، والبلاغية، والإنثربولوجية<sup>(٢)</sup>.

متح موريس الثالث الدلالي عن (بيرس)؛ معدلاً فيه لفظ المدلول، وأعاد فهمه واضحاً له تسمية جديدة، هي (المسمّى) ويظل مختلفاً عن المؤول، أو الشيء المحيل، أو الشيء المرجعي، ولكنه يحيل على صنف من الأشياء أكثر من كونه يحيل على شيء محدد<sup>(٣)</sup>.

انبجس عن هذه الأفكار تقسيم موريس لعلم العلامات على ثلاثة اختصاصات، هي:

١- النحو: يختص بدراسة العلاقات القائمة بين العلامات؛ أي: العلامات في ما بينها، والكلمات في الجمل أو الجمل في مقاطعها؛ بحثاً عن إعطاء قواعد التغيرات المكوّنة جيداً، وقواعد تحويل عبارات إلى تعبيرات أخرى، ثمَّ يُعدّ احترام القواعد شرطاً للأجزاء المتوالدة .

٢- علم الدلالة: يختص بدراسة علاقة العلامات، والكلمات، والجمل، والأشياء بمجالاتها، دراسةً مرتبطة بالمعنى والمرجع والحقيقة؛ أي: علاقة الكلمة بالشيء .

(١) تحقيقات فلسفية : ١٣٦ - ١٣٧ .

(٢) ينظر: التداولية من أوستن إلى غوفمان، فيليب بلانشيه، ترجمة: صابر حباشة: ٢٣.

(٣) ينظر: نفسه: ٤٢ .

٣- **التداولية**: تُعنى بالعلاقات بين العلامات ومستعملها، واستقرّ في ذهنه أنّها تقتصر على دراسة ضمائر التكلّم، والخطاب، وظرفي المكان والزمان، والتعبيرات التي تستقي دلالاتها من معطيات تكون جزئياً خارج اللغة نفسها<sup>(١)</sup>.

وتُعنى السيميائية عند (موريس) بموضوعات عادية ((في حدود انخراطها الدقيق، ضمن (السيميزيس) التي تتوفر على درجات منها الضعيف الذي يتمّ حين تثير علامة موضوع ما- بكل سهولة - انتباه المؤلّ على هذا الموضوع، وتسمح العلامة للمؤلّ في غياب الموضوع باعتبار كل خصوصيات الموضوع المعين. ومنها درجة وسيطة تعتبر خصوصيات الموضوع))<sup>(٢)</sup>.

توسّع البحث السيميائيّ بفضل مقالات (موريس) في العلامات ودلالاتها، وكان مغزى هذا التوسّع الخروج بنظرية عامة للغة، تسعى إلى إقامة علاقات متكاملة وضرورية بين التركيب والدلالة والتداولية، تحاول التوفيق بين النحو السيميائيّ - السردّي وتقنيين الإجراءات التخاطبية. في هذه النقطة المعرفية يمكن للتداولية والسيميائية أن تؤديا وظيفتهما التواصلية، التي هي الإسهام في تكوين العلوم الاجتماعية<sup>(٣)</sup>.

### ٣- مجالات التداولية : البناء والتأسيس<sup>(٤)</sup> .

٣ - ١ - جون لانجشو أوستن John Langshaw Austin (١٩١١ - ١٩٦٠) .  
زعم مؤلفا القاموس الموسوعي للتداولية أنّ التاريخ الحقيقي للتداولية يبدأ من نظرية (أوستن) للأفعال الكلامية<sup>(٥)</sup>، ونرى أنّ هذا الزعم جدير بالتأييد؛ لأنّ التداولية لم تتبلور وتتشكل منهجاً قاراً في سلسلة المعارف الإنشائية إلا على يد (أوستن)، الذي صار بعد الحرب العالمية الثانية كبير أساتذة الفلسفة الأخلاقية بجامعة أكسفورد، ثمّ زار جامعة

(١) ينظر: التداولية اليوم، آن روبول، ترجمة: الدكتور. سيف الدين دغفوس: ٢٩.

(٢) المقاربة التداولية : ٢٥ .

(٣) ينظر: التداولية والسيميائية، أ.ج. كريماس وإ. لندوفسكي، ترجمة: محمد الداوي، (بحث): ٣٠٥.

(٤) سنكتفي في هذا الموضع بعرض الخطوط العريضة للتأسيس؛ لأنّ له محلاً في متن الفصول.

(٥) ينظر: القاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشر وأن ريبول، إشراف. عز الدين المجدوب: ٤٦.

هارفرد عام ١٩٥٥، وقدّم فيها محاضراته (محاضرات وليام جيمس)، التي أصبحت في ما بعد (كيف ننجز الأشياء بالكلام)<sup>(١)</sup>.

وانبجست نظرية العمل اللغوي من فكرة تؤمن ((أنّ الوحدة الصغرى للاتصال الإنساني ليست الجمل ولا أية عبارة أخرى، بل هي إنجاز بعض أنماط من الأفعال))<sup>(٢)</sup>.

بُنيت نظرية (أوستن) على اعتقاد أنّ اللغة ليست ((وسيلة للوصف أو نقل الخبر، بل أداة لبناء العالم والتأثير فيه، وعليه فموضوع البحث يتمحور بالأساس حول ما نفعله بالتعبير التي يُنطق بها (أفعال الكلام) ))<sup>(٣)</sup>، فقد رسمت فلسفته مساراً للغة، يجعلها نشاطاً يقوم به البشر في المواقف والظروف المختلفة التي يجدون أنفسهم فيها، ((ولعلّ واحداً من الأشياء التي يقومون بها بناء فهم للعالم كما يُعبّر عنه في العبارات التي ينشؤونها عن العالم))<sup>(٤)</sup>؛ فقد خطّ في محاضراته عنايته بما ينطوي عليه فعل الأشياء، مرتبطاً بطريقته اللغوية في إسهام ذي مكانة متميزة<sup>(٥)</sup>.

٣ - ٢ - جون سيرل John Rogers Searle (ولد ١٩٣٢) :

تقدّم (سيرل) بالبحث التداولي خطوات نحو الأمام؛ بما رقمه في كتبه الخمسة - بحسب اطلاعنا - وهي: (أفعال الكلام، والتعبير والمعنى، والقصدية، والعقل واللغة والمجتمع، والعقل مدخل موجز)، شكّلت هذه المتون رؤيته الفلسفية؛ ولم تقف عند حدود الأعمال اللغوية، بل عبرت إلى أطر فلسفية ولسانية متعددة .

انبجست مقارنته للأعمال اللغوية عن الأطر العامة للفلسفة التحليلية؛ ولكنّه اشتق لنفسه طريقاً خاصّة، فعمد إلى تغيير الأسئلة التي تحاول الفلسفة التحليلية الإجابة عنها، من قبيل كيف ترتبط اللغة بالواقع؟ أو ما المعنى؟ وأقام فلسفته التحليلية للإجابة عنها<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: أعلام الفكر اللغوي، جون إي جوزيف وآخرون، ترجمة: أحمد شاكر الكلابي: ٢ / ١٤٨.

(٢) محاضرات في فلسفة اللغة، الدكتور. عادل فاخوري: ١٠٤ - ١٠٨.

(٣) الاستلزام الحوارية في التداول اللساني، العياشي أدوار: ٧٧.

(٤) أعلام الفكر اللغوي: ٢ / ١٥٦.

(٥) ينظر: نفسه: ٢ / ١٥٧.

(٦) ينظر: العقل واللغة والمجتمع، جون سيرل، ترجمة: سعيد الغانمي: ٢٠٤ - ٢٠٥.

وركّز في بحثه على (الأعمال المتضمنة في القول)، وعُرف عنه أنّه شكّك في كينونة الفعل التأثيري لجميع الأفعال الإنجازية<sup>(١)</sup>، بيد أنّه لم يجعله الهدف الأساسي في تحليله اللسانيّ، يقول ((إنّ تمييزنا الأوّل هو بين الفعل التمريزيّ (الإنجازيّ) الذي هو الهدف الحقيقيّ من تحليلنا، والفعل التأثيريّ الذي له علاقة بالنتائج الأخرى أو الآثار المترتبة على أفعالنا))<sup>(٢)</sup>.

نسج (سيرل) على منوال أوستن في مقارنته للأعمال اللغويّة، وبدأ هذا النسج بمقاربة العمل اللغويّ عند أوستن، يقول: ((عمّدت جميع هذه الأفعال الكلاميّة وبعض الأمثلة المشابهة لها من لدن الفيلسوف البريطانيّ ج.ل. أوستن باسم (الأمثال التمريزيّة) والفعل التمريزيّ هو أصغر وحدة مكتملة في الاتصال اللغويّ الإنسانيّ، وحينما نتكلّم أو نكتب لبعضنا فإنّنا نوّدي أفعالاً تمريزيّة))<sup>(٣)</sup>.

إضافة إلى بحثه للأعمال اللغويّة، عمد (سيرل) إلى محاولة تطوير نظريّة في القصد، صارت بؤرة البحث الفلسفيّ عنده، وشغلت مساحة واسعة من مدوناته؛ ففي الوقت الذي رقم مدونة كاملة في القصديّة، أعاد رقم جزء كبير من كتابيه: (العقل واللغة والمجتمع)، و(العقل مدخل موجز) لنظريّة القصديّة، تمثّلت هذه النظريّة بمستويين ((يتمثّل المستوى الأوّل في الحالة القصديّة المعبر عنها في تنفيذ الفعل، ويتمثّل المستوى الثاني في القصد الخاصّ بالقيام بالفعل؛ فمثلاً عندما أقول: إنّ السماء تمطر، أُعبر عن اعتقاد أنّ السماء تمطر، وأنجز فعلاً قصديّاً في القول إنّ السماء تمطر))<sup>(٤)</sup>.

٣- ٣ - (بول غرايس) :

قارب (غرايس) البحث التداوليّ من رؤية مغايرة لرؤية من سبقه، أو عاصره من باحثين تداوليين؛ فقد ((دشنت نظريّة (غرايس) طريقة جديدة في فهم التداوليّة ومسألة

(١) ينظر: التداولية اليوم : ٣٣ .

(٢) العقل واللغة والمجتمع : ٢٠٢ .

(٣) نفسه: ٢٠٢ .

(٤) القصديّة، بحث في فلسفة العقل، جون سيرل، ترجمة: أحمد الأنصاري : ٢٠٨ .

التواصل، وتمثل الإسهام الرئيسي لـ(غرايس) على المستوى النظري في أنه أدخل مفهوم الاستلزام الحواري الذي مكّن من فهم الاختلاف المألوف بين دلالة الجملة والمعنى الذي يبلغه القول، وعلى مستوى التواصل اقترح (غرايس) مبدأً عامًا، هو مبدأ التعاون، الذي يلزم افتراض أن السّامع قد احترمه حتى يتمكن من تأويل ما يريد المتكلّم قوله<sup>(١)</sup>.

وقد رقم (غرايس) استراتيجية لقوانين الخطاب في مقال نُشر عام (١٩٧٥م) بعنوان (المنطق والحوار)، أقام استراتيجيته على أساس الفرضية القائلة : إنّ وجوه استعمالنا للغة حين التواصل والخطاب تتحدّد بمبادئ عامة أساسها الاستدلال التداولي<sup>(٢)</sup>، وترسخ في فهمه أنّ ((تأويل جملة ما غالبًا يتجاوز كثيرًا الدلالة التي نعزوها إليها بالمواضعة. ولهذا السبب يمكن التمييز بين الجملة والقول، فالجملة هي سلسلة من الكلمات التي يمكن لزيد أو عمر أو صالح التلفظ بها في ملابس مختلفة ولا تتغيّر بتغيّر هذه الملابس. أمّا القول فهو حاصل التلفظ بجملة وهو يتغيّر بتغيّر الملابس والقائلين))<sup>(٣)</sup>.

## المفصل الثاني: الشاطبي ومقاصده<sup>(٤)</sup>:

### ١- أبو إسحاق الشاطبي:

هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد، الغرناطي، المعروف بالشاطبي؛ نسبة لموطن عائلته الأصلي<sup>(٥)</sup>، عُرِفَ بأنه حافظ، وفقيه، وأصولي، له كثير من المؤلفات، أبرزها

(١) القاموس الموسوعي للتداولية : ٢١٢ .

(٢) ينظر: نفسه : ٢١١ .

(٣) التداولية اليوم : ٥٥ .

(٤) لم نتوسع في هذا المفصل؛ لكثرة الترجمات للشاطبي في الدراسات التي تناولت كتبه، وعلومه.

(٥) ينظر ترجمته في: برنامج المجاري عبد الواحد المجاري الأندلسي (ت ٨٦٢هـ)، تحقيق: محمد أبو الأجفان: ١١٦-١٢٢، معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة: ١/١١٨، ومقدمة محقق المقاصد الشافية: ١-١٤، ومن الدراسات التي تناولت حياته: جوانب التفكير النحوي عند الشاطبي في كتابه المقاصد، عزمي محمد عيّل، (دكتوراه): ٤-٢٦، والاحتجاج النحوي الشاطبي في المقاصد الشافية، أوراس عبد الحسين عبد الله (دكتوراه): ١-١١، وتعقبات الشاطبي النحوية والصرفية لابن عصفور في المقاصد

الموافقات في الأصول، والاعتصام، والمقاصد الشافية، والأصول في العربية، وخير ما يبين شخصيته العلمية ما قاله هو في مقدمة كتابه (الاعتصام): ((لم أزل منذ فُتِق للفهم عقلي، ووجّه شطر العلم طلبي، أنظر في عقلياته وشرعيّاته، وأصوله وفروعه، لم أقتصر منه على علمٍ دون علم، ولا أفردت من أنواعه نوعاً دون آخر))<sup>(١)</sup>. ولد وسكن غرناطة، عُرف عنه أنّه صاحب نظرية المقاصد في الفقه، وألفت في هذا جملة كتب منها:

١- نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، أحمد الريسوني، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٥م.

٢- قواعد المقاصد عند الإمام الشاطبي، عرضاً، ودراسةً، وتحليلاً، الدكتور. عبد الرحمن الكيلاني، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ٢٠٠٠م.

٣- الإمام الشاطبي ومنهجه التجديدي في الفقه، عبد السلام محمد عبد الكريم ٢٠٠١م. فضلاً عن إقامة مؤتمر عالمي بعنوان: الشاطبي، الدراسة والتوثيق، في مدينة فاس بالمغرب، جامعة سيدي عبد الله، ودام المؤتمر يومي ١٩ - ٢٠/٥/٢٠١٠م. تناول فيه الباحثون اتجاهات البحث عند الشاطبي كافة: قرآنية، ولغوية، وأصولية<sup>(٢)</sup>.

## ٢- كتاب المقاصد الشافية:

لم يكتب لكتابنا هذا ما كتب لشروح الألفية الأخرى من شهرة لدى الدارسين؛ إذ لم تعرفه المطابع حتى سنة ٢٠٠٧م<sup>(٣)</sup>، وقبل هذا هو مخطوط على الرفوف لا يقصده إلا القلة من العلماء والباحثين، وبعد أن ظهر الكتاب بأجزائه العشرة كُشف أنّه كنز معرفي

الشافية، سلطان بن محمد المطرفي (ماجستير): ١٩ - ٢١، وجملة من الدراسات الأصولية التي لا يسع المجال لذكرها.

(١) الاعتصام، الشاطبي، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي: ١٣.

(٢) نُشرت مقررات المؤتمر في الموقع الإلكتروني (المجلس العلمي) على الرابط:

<http://majles.alukah.net/t61835>

(٣) طُبِع الجزء الثالث منه منفرداً بتحقيق: الدكتور. عياد الثبيتي، قبل ٢٠٠٧م، وللكتاب طبعة أخرى، هي طبعة دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، تحقيق: محمد السيد عثمان، ٢٠١٢م، (ستة أجزاء)، ولم نعتدها؛ لأنّها طبعة تجارية غير علمية مليئة بالأخطاء.



يكاد يتخطى شروح الألفية كافة، أو هو كما قال عنه بعض من ترجم لحياة الشاطبي: ((شرحه الجليل على الخلاصة في النحو في أسفار أربعة كبار. لم يؤلف عليها مثله بحثاً وتحقيقاً))<sup>(١)</sup>. وهو شرح مستفيض لا نجانب الصواب إن وصفناه بالموسوعة اللغوية؛ لما رقم فيه صاحبه من معالجات لآراء ابن مالك ومناقشات لها ولآراء الكثير من العلماء، فهو لم يترك مسألة إلا وقتلها بحثاً وبين الوجوه المحتملة فيها وآراء العلماء السابقين له. وسار على هذا المنهج؛ لأنه لم يقصد في تأليفه الاختصار، بل عمد إلى التوسع والاستفاضة في الشرح؛ لأسباب بيّنها في قوله: ((أحدها: أن واضعه لم يضعه للصائم عن هذا العلم جملة، ولو قصد ذلك لم يضعه هذا الوضع؛ إذ كثيرٌ منه مبني على أخذ الفوائد والقواعد والشروط من التمثيلات والمفهوم والإشارة الغامضة، والمبتدئ لا يليق به هذا التعليم ولا يسهل عليه قصد الإفادة... والثاني: أن الناظم لم يقتصر في كثير من هذا الكتاب على مجرد النقل الذي يشوبه تعليل، ولا أضرب عن ذكر الخلاف والإشارة إلى الترجيح، بل نبّه على التعليل، ورمز إلى الأخذ بالدليل، وأرشد إلى أن لبسط العلل فيه موضعاً، ولإدلاء بالحجج وفضل القضايا بين المختلفين فيه مجالاً متسعاً؛ فلذلك بسطت فيه من المآخذ الحكمية العربية ما يسوغ أن يقع تعليلاً لمسائله، وأوردت فيه من التنبيه على الخلاف في المسائل الموردة فيه ما وسعني إيراده... والثالث: أن فيه من القواعد الكلية والقوانين العائدة ما ينبغي بسطه ولا يسع اختصاره، فلو قصد قاصد اختصار الكلام عليها أو اكتفى بالنظر الأول فيها كان إخلالاً بمقصد الشرح، وإغفالاً لما تأكد طلبه وبسطه منه.

والرابع: أن تعويله على الإشارة بالتمثيل، وعقد الضوابط بها، والالتكال على المفهوم، والإتيان بالعبارات الغامضة المعاني ما يدلُّ على أن صاحبه قصد أن يشترك في النظر فيه الشادي والمنتهي، فلذلك حملت العبارة ما تحتمله في باب المفهوم والمنطوق، وخدمتها بالاعتراضات والأجوبة فيما أمكن، وتتبع قواعده الكلية، وعرضتها على أصول العلم... وقد سلك في مسلك شيوخه - رضي الله عنهم - في البحث وتحقيق المسائل، والتأنيس بالتنظير، والتتقير عن دفائن اللفظ، وبتتبعه بقدر الإمكان، والاعتراض وإيراد الإشكال))<sup>(٢)</sup>.

(١) الإفادات والإنشادات، الشاطبي، تحقيق: محمد أبو الأجفان: ٢٨.

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، تحقيق مجموعة باحثين، جامعة أم القرى، ٢٠٠٧: ٩/ ٤٨٥ - ٤٨٧.

هذه الموسوعة التي وضّحها وبيّنها صاحبها، لم يستفد منها الباحثون إلا قليل منهم، فركّزوا على بيان الخطاب النحوي في المقاصد وأهمّلوا الخطاب الدلالي، والتداولي، والتنظير المعجمي كذلك، ومن الدراسات التي بحثت في المقاصد:

١- الأدلة النحوية الإجمالية عند الشاطبي في المقاصد الشافية، إعداد: عبدالرحمن بن مررد بن ضيف الله الطلحي، جامعة أم القرى، ٢٠٠٢م .

٢- التحليل النحوي عند الإمام الشاطبي في المقاصد الشافية، محمد عدنان جبارين، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠١١م، وهو في أصله دكتوراه، جامعة اليرموك (إربد، الأردن) ، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، ٢٠٠٩م.

٣- جوانب التفكير النحوي عند الشاطبي في كتابه المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، عزمي محمد عيال، دكتوراه جامعة مؤتة ٢٠١٠م.

٤- أصول الخطاب النحوي قراءة في كتاب المقاصد الشافية، الدكتور. محمد عبد الفتاح الخطيب، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد: ٣١ العدد: ٣٢٧، ٢٠١١م.

٥- ردود الشاطبي على النحاة في كتاب المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، هشام أحمد خلف، كلية الآداب، الجامعة العراقية، ٢٠١٢م.

وغيرها من الدراسات التي لم تخرج عن دائرة النحو العربي والشاهد النحوي والخلاف النحوي.

# الفصل الأول

المقاربة التداولية لتحليل النحوي

المبحث الأول

المقاربة التداولية لآليات التحليل النحوي

المبحث الثاني

المقاربة التداولية للإشارات

المبحث الثالث

المقاربة التداولية للمخصصات

# الفصل الثاني

المبحث الأول

الأعمال اللغوية المباشرة

المبحث الثاني

الأعمال اللغوية غير المباشرة

((وإنما دخل العُجبُ على المنطقيين؛ لظنهم أنَّ المعاني لا تُعرف ولا تُستوضح إلا بطريقهم، ونظرهم، وتكلفهم، فترجموا لغةً هم فيها ضعفاء ناقصون . وجعلوا تلك الترجمة صناعة، وادعوا على النحويين أنَّهم مع اللفظ لا مع المعنى)).  
الإمتاع والمؤانسة: ١٠٩.

### توطئة:

يتسلط البحث في هذا الفصل على تعرّف البعد التداولي الكامن في آليات التحليل النحوي، وأين تكمن قيمته التخاطبية، على افتراض أنَّ المقولات النظرية كالعَمَل النحوي والإعراب مواضع يكمن فيها بُعد تخاطبي، و((تُمثل أرضية فكرية وخلفية اعتمدها النحاة في وصفهم للنظام اللغوي فاعتماد السماع أصلاً أول من الأصول النحوية يستلزم الوقوف عند المقامات التخاطبية الحقيقية المخصوصة ممّا يجعلنا نفترض أنَّ الأسس النظامية التي سيحرصون على تحديدها لا يمكن أن لا تكون في علاقة وثيقة بالمتكلم والمخاطب وبأطر التخاطب))<sup>(١)</sup>.

هذه الأبعاد لا تظهر إلا بمقاربة النحو بمفهومه الواسع، الذي يعني محاكاة العرب في كلامهم والرسم على فَنِّهم، ودراسة العلاقة بين الألفاظ في التركيب، وبيان أثر البُعد الخارجي في توجيه المعنى، وقد استشرّف سيبويه بعدين في وصفه لنحو العربية هما اللغوي والاجتماعي، و((مزج بينهما مزجاً متناسباً متكاملًا. ففي كتابه صور متوافرة من التحليل اللغوي الداخلي، وفي كتابه، كذلك، صور مُعجبة من تجاوز الدائرة اللغوية الذاتية، تتمثل في ثقافته إلى المعنى، وتنبه إلى السياق وما يلبسه من الظروف، والمتغيرات والمعطيات الخارجية التي تكتنف الموقف الكلامي، من حال المخاطب، وحال المتكلم،

(١) المشيرات المقامية في اللغة العربية، نرجس باديس: ١٩٦.

وموقف الخطاب. وفي كتابه أيضاً، لمحات رائدة إلى العلاقة بين اللغة وحاجات الاجتماع، وإلى أثر الدين في اللغة<sup>(١)</sup>.

يتجسّم هذا المفهوم واضحاً في آليات التحليل النحوي في المقاصد، المنسوجة على المنوال القائل: ((إنّ الاقتصار على البعد النحويّ المجرد والشكل الخارجي للتركيب لا يقدم وصفاً شاملاً دقيقاً للنظام النحويّ للغة وأتّه لا بُدّ لتحقيق هذه الغاية من استبطان التركيب والتجاوز عن ظاهر العلاقات والنظر فيما يثوي وراءها من معانٍ خفية وعلائق دلالية لا يمكن الوصول إليها في أحيان كثيرة، إذا توقف التحليل عند ظاهر العبارة))<sup>(٢)</sup>، الذي سنتبين سماتها وخصائصها في متن الفصل.

وقد ارتكز البحث في هذا الفصل على مفهوم التحليل النحويّ، الذي يتحدّد بأنّه: ((تمييز العناصر اللفظية للعبارة، وتحديد صيغها، ووظائفها، والعلاقات التركيبية بينها، بدلالة المقام والمقال))<sup>(٣)</sup>. وهو يقوم على تفريق العناصر اللفظية بعضها عن بعض، بدلالة السياقات القولية والمقامية؛ فيتمكن بذلك المتلقي من تتبع مساراتها في إطار السياق المحيط بها، فتعيّن أنماطها، وخصائصها، ووظائفها، وما فيها من حضور، وغياب وتبدّل في اللفظ، والدلالة، والوظيفة، والرتبة.

ومن بعد نستطيع اكتشاف صورة النظم الذي يساورها، والوظيفة التي تقوم بها هذه العناصر. وبناءً على هذا وقف الدكتور. فخر الدين قباوة التحليل النحويّ على مستويات ثلاثة؛ هي: التحليل الإعرابيّ، والتحليل الصرفيّ، وتحليل معاني الأدوات<sup>(٤)</sup>، وكما تكتمل دائرة التحليل، ويستوي على سوقه؛ لا بُدّ من إضافة مستوي رابع هو المستوى التداوليّ، الذي يعمل على كشف ظروف إنتاج القول وإبرازها، وتعرّف السياقات المصاحبة للقول.

(١) الوجهة الاجتماعية في كتاب سيبويه، الدكتور. نهاد الموسى (بحث) : ٣٠٧ .

(٢) ضوابط الفكر النحويّ دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم، الدكتور. محمد

عبد الفتاح الخطيب: ٣٧٦ / ٢.

(٣) التحليل النحويّ أصوله وأدلتها، الدكتور. فخر الدين قباوة: ١٤ .

(٤) ينظر: نفسه: ١٥ - ١٦ .

وقد تختلف آليات التحليل النحوي تبعاً لأصحابها، وهذا عائدٌ إلى:

- ١- ثقافة النحوي؛ إذ من النّحة من تتسع ثقافته لتشمل علوم القرآن، والفقه والكلام، ومنهم من يكتفي بالتبحر بالنحو، ويجعل وكده الأول والأخير مُنصباً على المدونات النحوية درساً وتدريباً.
  - ٢- المدونة النحوية. تتباين المادة العلمية في المتون النحوية، نظراً إلى أغراض التأليف فمنها إملاءات، ومنها مدونات تعليمية، ومنها متون بسط فيها علماء النحو واللغة آراءهم، ومنها حواشٍ وشروح على المتون... الخ، وتبعاً لهذا اختلف آليات التحليل الذي عالج النحوي المادة العلمية على وفقه.
- وسنسلط في هذا الفصل جهدنا على كشف الأبعاد التداولية الكامنة في آليات التحليل النحوي بالاعتماد على الموجهات التي تؤدي وظيفة الكشف؛ وهي:
- ١- أثر عناصر الخطاب (المتكلم، المخاطب، السياق) في بناء القاعدة النحوية الذي برز جلياً عند النّحة ولا سيما الشاطبي.
  - ٢- حاولنا في هذا الفصل إعادة قراءة الثنائيات النحوية - القياس والاستعمال، والإبهام والتعريف، والفضلة والعمدة، التي استعملها النّحة بكثرة وأخذت مساحات واسعة في المدونات النحوية، ورمنا من هذه القراءة تبیین الأبعاد التداولية لها.

## المبحث الأول

### المقاربة التداولية لآليات التحليل النحوي

#### ١ - سمات التحليل النحوي في المقاصد الشافية:

يتجسّم مبحثنا هذا في جملة من قضايا النحو العربي التي عُرضت في المدونات النحوية، التي منها المقاصد، وقد تباينت أساليب العرض لهذه القضايا، فمن النّحاة من ركّز عنايته على الجانب الشكليّ، فاهتمّ ببيان الأثر والمؤثر في الأبواب النحوية، ومنهم من أضاف إلى هذا عنايةً بالمنحى التواصلّي الذي تؤدّيه التراكيب في النصوص، فبيّن علاقة الكلام بالمحيط الخارجي، وارتباطه بالمتكلم، وأثر المُخاطب في توجيه الكلام؛ فتمثّلت الاتجاهات اللسانية عندهم باتجاهين رئيسين؛ هما<sup>(١)</sup>:

الأول: الاتجاه الشكليّ: هو اتجاهٌ غلبت عليه العناية بالمنحى الصوري للنحو؛ أي: قضية العامل النحوي وأثره في التركيب، وعلامات الإعراب في نهاية الكلمات، ويتكشف هذا الاتجاه في النحو العربي بحضور ((سمة الصرامة المنطقية، وذلك في اعتماده على التقدير، وتصنيف التراكيب إلى الواجب والجائز وغير الجائز، وما إلى ذلك، ويوصف ما يخرج عن القواعد المتعارف عليها بأنه شاذّ لا يقاس عليه، أو بتأويله تأويلاً قد يصل إلى درجة التعسف والتزيّد في النصّ، أو تسويغه على أنّه من باب الضرورة الشعرية. بيد أنّ هذا الحكم لا ينسحب على عمل النّحاة كلّهم))<sup>(٢)</sup>؛ فتبيّن حضور الاتجاه الآخر في دراسة النحو العربي، الذي هو: الاتجاه التواصلّي: وبُني هذا الاتجاه على أن استعمال اللغة عند العرب كان مصدر التقعيد، وقد تنبّه النّحاة إلى أنّه لا يوجد الكلام إلا في سياق تواصلّي

(١) ينظر: المنوال النحوي العربي، قراءة لسانية جديدة، د. عز الدين المجذوب: ١١٥.

(٢) استراتيجيات الخطاب: ٥.



اجتماعي، ومن أدلة هذا اشتراط النّحاة الإفادة شرطاً للكلام<sup>(١)</sup>، ((ومعلوم أنّ الفائدة تُحصَل باستعمال وجوه متفاوتة من التراكيب وبكيفية مختلفة من طرق اللفظ))<sup>(٢)</sup>.

وهذان الاتجاهان لم يتجسّما متباينين منفصلين عن بعضهما، بل إنّ جملة من المدونات النّحويّة قد اشتملت على نماذج من هنا وهناك. وما هذا إلا لأنّ الغرض من النّحو، الاحتراز عن الخطأ في التّأليف والاقتدار على فهمه والإفهام به<sup>(٣)</sup>؛ فالنحو في مفهومه الواسع ((هو انتحاء سمّت كلام العرب في تصرفه من إعراب، وغيره؛ كالتثنية، والجمع، والتحقيق، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربيّة بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم؛ وإن شذّ بعضهم عنها ردّ به إليها))<sup>(٤)</sup>، وبحسب عبارة الشاطبيّ هو: ((علم بالأحوال والأشكال التي بها تدلّ ألفاظ العرب على المعاني، ويُعنى بالأحوال وضع الألفاظ بعضها مع بعض في تركيبها للدلالة على المعاني المركّبة، ويعنى بالأشكال ما يعرض في أحد طرفي اللفظ أو وسطه أو جملته من الآثار والتّغييرات التي بها تدلّ ألفاظ العرب على المعاني))<sup>(٥)</sup>، وقد يكون هذا الترابط بين الاتجاهين عائداً إلى طبيعة المادة المدروسة؛ فهناك مادة تتعلّق بالمنحى الاستعماليّ التواصليّ، نحو: أمن اللبس والإفادة، وهناك مادة نحويّة ترتبط بالمنحى الصّوريّ، نحو: مسالك العلّة وأنواعها، ومواضع فتح همزة (أنّ) وكسرها.

فلا يمكن اقتصار النّحو العربيّ على اتجاه واحد وإهمال الاتجاه الآخر، ونعتقد أنّ هذا هو سبب بقاء النّحو العربيّ علماً قارّاً في مسالك اللسانيّات مهما تبدّلت النظريّات، وتغيّرت واستجدّت. ونلاحظ سمة الشموليّة في النّحو العربيّ حاضرة، في كلام ابن جنيّ

(١) ينظر: الخصائص، أبو الفتح ابن جني (ت ٣٩٢هـ) تحقيق: محمد علي النجار: ٥٧، ومغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: مازن مبارك: ٣٥٧.

(٢) استراتيجيات الخطاب: ٦.

(٣) ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين، مصطفى جمال الدين: ٢٦.

(٤) الخصائص: ٦٨.

(٥) المقاصد الشافية: ١٧ - ١٨.

المذكور؛ فقد برز في تعريفه المباحث الصوتية، والصرفية، والتركيبية، كذلك برز المنحى التعليمي واضحاً، ومنه نكتشف أنّ البعد التداولي كان حاضراً في تحديده هذا؛ فالغاية من تعلم العربية وعلومها وأساليبها إنّما هي غاية تواصلية حكمتها ظروف الحياة. بهذا يتأكد أنّ النحو العربي نظرية معنى ونظرية مبنى، يتحقق هذا المعنى ((إذا ما استحالت اللغة أقوالاً منجزة يوجهها متكلم إلى مخاطب في مكان وزمان يتحدّدان بالقول))<sup>(١)</sup>.

أمّا مدونتنا قيد الدراسة فشملت خطاباً نحويّاً أسسه صاحبه بالاعتماد على كشف الجانب الاستعمالي للنحو العربي، وأنّه علم غايته محاكاة التراكيب العربية الفصيحة والنسج على منوالها؛ كيما يبتعد المتكلم من اللحن والخطأ في كلامه. وهو غرض قلّما يُذكر في المدونات النحوية التي عاصرت المقاصد أو تلك التي سبقت تأليفه؛ ويتبيّن بروز هذا الجانب بقول الشاطبي في الكلام على النحو: ((علم النّحو يحتوي على نوعين من الكلام: أحدهما: إحرار اللفظ عند التركيب التخاطبي للإفادة عن التحريف والزيغ عن معتاد العرب في نطقها وما وقع عليه كلامها، حتى لا يرفع ما وضعه في لسانهم أن يُنصب أو يُخفض... بل يجري في ذلك على مهيع نطقهم، ومعروف تواضعهم. فإن كان المُتكلّم فيه ممّا قد تقدّمت العرب للتّكلم به، وحفظ عنهم لم يُحرفه عمّا نطقوا به، أو تكلموا به وإن كان ممّا لم يُحفظ عنهم من التركيب النّطقي، إمّا لأنّهم لم يتكلّموا به، أو تكلموا به ولم يبلغنا، أو بلغ بعضاً ولم يبلغ بعضاً... وهذا النوع هو المقصود من علم النحو... والنوع الثاني: التنبيه على أصول تلك القوانين وعلل تلك المقاييس والأنحاء التي نحت العرب في كلامها وتصرفاتها، مأخوذاً ذلك كله من استقراء كلامها، وهذا النوع متمم وليس بواجب، ولا هو المقصود من علم النحو))<sup>(٢)</sup>.

(١) المشيرات المقامية: ١٩٥.

(٢) المقاصد الشافية: ١٩ / ١ - ٢٠.

حوى المقاصد الشافية تحليلاً نحوياً واعياً لحقيقة اللغة ونظامها، جعل محققه يرون أنه: (( شرح على غير المعهود من شروح الألفية ))<sup>(١)</sup>، وبإمكاننا إبراز ملامح هذا التحليل في المقاصد بالآتي بيانه:

١- يتسم التفكير النحوي في المقاصد بالوسم التعليمي والعلمي، فلم تكن الغاية التعليمية هي الدافع الوحيد لتأليف المقاصد، إذ كان للمنى العلمي والمطارحة الفكرية حضور بارز في قصد التأليف، يتبدى هذا واضحاً من قول الشاطبي: ((أنا أعرف أن الناظر فيه أحد ثلاثة: إما عالم طالب للمزيد في علمه، واقف من أدب العلماء عند مدّه ورسمه، موقن أن كل البشر سوى الأنبياء غير معصوم، آخذ بالعدر في المنطوق به من الخطأ والمفهوم، فلمثل هذا بثنت فيه ما بثنت... وإما متعلم يرغب في فهم ما حصل، ويسعى في بيان ما قصد وأشكل والنفوذ فيما قصد وأمل، فلأجل هذا حالفت عناء الليالي والأيام))<sup>(٢)</sup>.

٢- يرى الشاطبي أن عمل النحوي بالأساس هو العناية بكلام العرب ثم التفكير والقياس عليه، قال: ((إنّ القياس عند أهل اللسان تابع غير متبوع، أي تابع للسمع من العرب، فالسمع هو الحاكم على القياس، وليس السماع تابعاً للقياس، فلا يكون القياس حاكماً على السماع))<sup>(٣)</sup>، وقال في الكلام عن توكيد النكرة: ((أما السماع فلم يأت منه ما يشفي غلة، ولهذا كلّه يشمل المنع ما أفاد وما لم يفد عند نحاة البصرة، فإنّ الفائدة عندهم ليست هي المانعة فقط، بل تمّ عندهم أمر آخر زائد عليه، وهو الوضع العربي، فإذا كان الوضع لم يتبين استمراره لم يصح أن يعتمد على مجرد الفائدة فيه، كما لم يعتمدوا عليها في نعت النكرة بالمعرفة، وبالعكس، فليعلم الناظر أن قول إمام الصنعة (قف حيث وقفوا ثم فسر)<sup>(٤)</sup>، أصل عظيم لا

(١) المقاصد الشافية، مقدمة المحقق: ١٩ / ١.

(٢) نفسه: ٣ / ١.

(٣) نفسه: ٤٠١ / ٣.

(٤) الكتاب: ٢٦٦ / ١.

يفهمه حقّ الفهم إلا من قتلَ كلام العرب علماً، وأحاط بمقاصده. وكثيراً ما تجد ابن مالك وغيره من المتأخرين يعتمدون على أشياء لا يعتمد على مثلها المتقدمون الذين لابسوا العرب، وعرفوا مقاصدهم، اتكالا على قياس مُجرّد، أو على حصول الفائدة أو غير ذلك. والصواب الاستناد إلى السّماع، ثمّ النّظر في قياسه إن كان، لا العكس<sup>(١)</sup>.

نتلمس في هذا النصّ فكرًا نحويًا نقديًا رافضًا لمحاولات طبع النحو العربي بالطابع القياسي المنطقيّ، عادًا السّماع أساسًا للبناء الفكريّ للنحو؛ لما له من كشف عن حقيقة الوضع اللغويّ الذي تصالح عليه المتكلمون الأوائل، ونساير الشاطبيّ في جعل الوصف اللغويّ أساس القاعدة؛ بل نراه أساس النظريات اللسانية عامّة ومنه تتبثق تحليلات نظار اللسانيات وتنظيراتهم، وإنّ أيّ قاعدة أو نظرية لا تمتح آراءها من الاستعمال اللغويّ هي نظرية أجنبية عن اللسانيات.

من هنا صار هذا النوع من التفكير النحويّ صالحًا للبحث التداولي؛ إذ يعتمد في تعديد القواعد على ما قرّر في اللغة العربيّة من تراكيب مستعملة فعلاً في الكلام، وليس فرضيات ذهنيّة، تعتمد على قدرة النّحويّ في خلق نموذج افتراضيّ نحويّ، كما نجده عند سيبويه، نحو، قوله: ((وهذا مُحالّ، ولكن أردتُ أن أمثّل لك))<sup>(٢)</sup>، وقوله: ((ولكن زعم الخليل أنه تمثيلٌ يمثّل به... وإنما ذُكر ليُبين لك وجه نصبه))<sup>(٣)</sup>.

٣- آمن الشاطبيّ بأنّ النحو ينفرد وينماز من المستويات اللسانية الأخرى، ولا يمكن إدخال ما يراه أجنبيًّا عنه فيه؛ فالبحث اللغويّ (الدلاليّ) يختلف عن البحث النّحويّ، وهذا الفصل كان حاضرًا في التحليل النحويّ المبثوث في المقاصد، الذي يتبين من جملة نصوص؛ منها قول الشاطبيّ: ((كلام النحويّ في اللغة خروج منه

(١) المقاصد الشافية: ٢٠ / ٥.

(٢) الكتاب: ٣٠٠ / ١.

(٣) نفسه: ٣٢٣ - ٣٢٤ / ١.

عن صناعته إلى ما ليس منها، وهو في المخاطبة التعليمية غير صواب<sup>(١)</sup>، فالنحوي ليس له التعرض لمعاني الكلمات ودلالاتها إلا في حالة الشرح للمتون النحوية كما هو الحال عند الشاطبي وشرح الألفية؛ ولذا وجدناه كثيرًا ما يميل إلى إبانة المعاني المعجمية والاستعمالية لكثير من الألفاظ<sup>(٢)</sup>، قال: ((كلامهم (أي النحاة) في معاني الألفاظ في الغالب إنما يعرض لهم من بناء القوانين على النقل اللغوي، أو لأنّ كلامهم في ذلك يجري مجرى ضبط القوانين... وقلما يتكلم النحوي في معاني اللغة على غير هذين القصدين، إلا أن يتصدى لغويًا محضًا كشرح شواهد سيبويه وأمثله وما جرى مجرى ذلك))<sup>(٣)</sup>.

٤- برز الارتباط بين أصول الفقه والنحو في التحليل النحوي واضحًا في المقاصد؛ ويتحقق هذا الارتباط ب(مبدأ المقاصد)، الذي عُرِف عند الشاطبي في كتابيه الأصوليين (الموافقات والاعتصام)، وكان هذا المبدأ حاضرًا في خطابه النحوي، فتكلم في المقاصد على قصد الناظم، وقصد المتكلم، وقصد العرب، وقصد النحاة<sup>(٤)</sup>. ومراعاة المقاصد النحوية: ((تفضي إلى المحافظة على سلامة البناء النحوي في الصناعة النحوية بحيث تسلم من التعارض والتناقض في جزئياتها ووكلياتها، بما يحقق صحة الاستدلال على الأحكام، وصحة الاحتجاج للمذاهب النحوية المختلفة، والترجيح بينها، وردّ المذاهب الفاسدة التي لا تتسق مع مراعاة المقاصد))<sup>(٥)</sup>، وهذا نابع من أنّ ((معرفة الأحكام الشرعية واجبة بالإجماع... فلا بدّ من معرفة أدلتها... ومعرفة الأدلة تتوقف على معرفة اللغة والنحو والتصريف، وما يتوقف على الواجب المطلق، وهو مقدور للمكلف، فهو واجب، فإذا معرفة اللغة

(١) المقاصد الشافية: ٤٠٥/١، وينظر: ٤٧٠/٢، و١٥٩/٣.

(٢) ينظر: نفسه: ٣٧٢/١، و٥٨٣/٣.

(٣) نفسه: ٤٠٥/١.

(٤) ينظر: نفسه: ٩/١، ٢٢، ٣٥، ١٠٢، ٤٣٣، ٣٩٣/٤، ٤٥٤/٤، ٤٩٠، ٦١٦، ٧٢/٥، ٢٨٦،

١٤٥/٦، ١٩٤.

(٥) الأدلة النحوية الإجمالية في المقاصد الشافية: ٩.

والنحو والتصريف واجبة<sup>(١)</sup>. ويُعدّ البحث في المقاصد (مقاصد الشريعة، ومقاصد القرآن)، من الأسس الاستمولوجية لعلم أصول الفقه؛ فغاية الأصولي الكشف عن المقاصد والأهداف الشرعية، وقد انتفع الشاطبي بمعرفته الأصولية في توظيف المقاصد في مسالك النحو، فعُدّ هذا فتحًا جديدًا لم يلتفت إليه معظم النُحاة قديمًا أو حديثًا.

٥- ماز الشاطبي بين ثنائية الأصل (الأصل القياسي والأصل الاستعمالي)، في مواضع كثيرة مبثوثة في متن المقاصد، أبرزها تمييزه بين الأصل القياسي للبناء والأصل الاستعمالي له<sup>(٢)</sup>، وهو تمييز لم نجد نظيره في المدونات النحوية بحسب علمنا، ومنه أيضًا قوله في العلم ذي الغلبة: ((من بين سائر ما ينطلق عليه الاسم حتى يصير في عداد الأسماء الأعلام المحضة، كزيد وعمرو، فحقيقة الأمر فيه أنّه علم في الأصل الاستعمالي، وأمّا في الأصل القياسي فهو من المعرف بأداة التعريف))<sup>(٣)</sup>.

ممّا تقدّم يتضح لنا أنّ معايير التراكيب اللغوية على وفق هذا النسق، جعلت المقاصد مدونة تأسيسية للخطاب النحوي المازج بين الاتجاهيين (الشكلي، والتواصلية)، وهو الخطاب الأكثر نفعا للمقاربات اللسانية الحديثة بمختلف مدارسها، واتجاهاتها.

(١) الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي (ت ٩١١هـ)، علق عليه: محمود سليمان ياقوت: ١٦٣-١٦٤.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية: ١ / ١١٧ - ١٢٥، وهناك نماذج أخرى لهذه الثنائية سنعرض لنزر منها في هذا المبحث ونزر في مبحث آخر.

(٣) نفسه: ١ / ٥٨٠.

## ٢- المنحى الإجرائي التداولي لآليات التحليل النحوي:

أما انعكاس هذا الفكر على المنحى الإجرائي في المقاصد؛ فيمكن تلّمسه واضحاً جلياً في عصبه من المسائل والقضايا، برزت عناية كبيرة بالجانب التخاطبي الاستعمالي للغة، نوردها على النحو الآتي بيانه:

### ٢-١- فاعلية الاسم المعرفة في دائرة الخطاب:

تتقوم مقولة التعريف عند الدارسين قديماً وحديثاً بما تتضمنه الكلمات في التراكيب من بعد تداولي؛ نظراً إلى المعرفة المسبقة بما تُحيل عليه هذه الكلمات ممّا رسخ في أذهان المتخاطبين، وهو ما عُرف عند التداوليين بالافتراض المُسبق، وهو ((شيء يفترضه المتكلم يسبق التفوه بالكلام، أي إنّ الافتراض المُسبق موجود عند المتكلمين، وليس في الجمل))<sup>(١)</sup>، فيوجه المتكلم حديثه إلى المخاطب على أساس ممّا يفترض سلفاً أنّه معلوم له، فإذا قال شخص لآخر: أغلق النافذة. فما فُرض سلفاً أنّ النافذة مفتوحة، وأنّ هناك مسوغاً يدعو إلى إغلاقها، وأنّ المخاطب قادر على الحركة، وكلّ هذا موصول بسياق الحال، وعلاقة المتكلم بالمخاطب<sup>(٢)</sup>.

ويرى (فينيمان Fineman) أنّ لأيّ خطابٍ رصيذاً من الافتراضات المسبقة مستمدة من المعرفة العامة، وسياق الحال، والجزء المكتمل من الخطاب ذاته، وهذه الافتراضات في تزايد مع تقدّم عمليّة الخطاب، وفي ضمن رصيد الافتراضات المسبقة المصاحبة لأيّ خطاب، تُلقى مجموعة من المسلمات الخطابية<sup>(٣)</sup>.

وقد أحتيج إلى مفهوم (الافتراض) حينما رامّ المناطق تفسير طبيعة الإحالة في الألفاظ المخصوصة التي تحيل على عناصر خارج النصّ، نحو: الأعلام، والأوصاف العينية<sup>(٤)</sup>.

(١) التداولية، جورج يول، ترجمة: قصي العتابي: ٥١.

(٢) ينظر: الاقتضاء وانسجام الخطاب، ريم الهمامي: ٣٥.

(٣) ينظر: تحليل الخطاب: ٩٧.

(٤) محاضرات في فلسفة اللغة: ٤٧.

واستبان هذا الافتراض في المقاصد الشافية بقول الشاطبي: إنَّ ((الإخبار عن الشيء ثانيًا عن معرفة ذلك الشيء. فإذا قلت: تكلم زيد، حصلت به فائدة. فإن قلت: تكلم إنسان، لم يُفد شيئاً))<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ زيدًا معروف لدى المتخاطبين، فأخبر به، أمّا الإنسان فإنه غير معلوم لهما، فلم يصحّ به الكلام؛ لأنّه غير مفيد، ويوضّح هذا النصُّ أنَّ المعرفة حالة ذهنيّة سابقة للكلام، إنَّ لم تتحقّق انقطعت حلقة التواصل بين المتكلّم والمخاطب.

ولكن هذه المسألة ليست قطعيّة، فقد تحصل الفائدة أحيانًا بالنكرة، إن كانت عامّة غير مخصّصة، نحو قولنا: تكلم إنسان في السوق بكلام حسن. فنلاحظ وسم هذا القول بالفائدة بناءً على العموم المصاحب للكلام، فهو كلام ينقل صورة حادثة، يفيد عند المخاطب -على العموم- العلم بهذه الحادثة.

ومن المعارف التي يعتمد استعمالها الافتراضات المسبقة (العلم)؛ إذ هو: ((موضوع في أصله لذي الغيبة))<sup>(٢)</sup>، والغيبة تعتمد على الافتراضات الكامنة في ذهن المتكلّم والمخاطب، فقولنا: زيد ناجح، قائم بالأساس على اعتبار أنَّ زيدًا معروف مُسبقًا عند المتخاطبين.

وعرّف العلم في المقاصد بأنّه: ((اسم يعيّن المسمّى مطلقاً))<sup>(٣)</sup>. إنَّ هذا الإطلاق جعل دائرة الاستعمال واسعة غير محدّدة، فالعلم يستعمل للغائب، وللمخاطب، وكذلك هي غير مقيدة بأداة تعريف أو الإضافة ((فأنت ترى أنَّ سائر المعارف غير العلم إنّما تُعيّن مُسمّياتها بقيد، وذلك القيد ثابت بالوضع الأوّل لها، بخلاف العلم فإنّ خاصّته أن وضع أولاً لتعيين مدلوله، وإبرازه عن غيره، مطلقاً من غير تقييد بحال من الأحوال))<sup>(٤)</sup>. يتبين من كلامه هذا أنَّ العلم مقولة لا تتغير بتغيرات الاستعمال، وبهذا اختلفت عن المعارف

(١) المقاصد الشافية: ٢٤١ / ١.

(٢) نفسه: ٢٥٦ / ١.

(٣) نفسه: ٣٤٨ / ١.

(٤) نفسه: ٣٥١ / ١.



الأخرى التي وضعها الواضع؛ لتستعمل معرفة أو نكرة على السواء، فهو من الصراحة في تحديد صاحبه وتعيينه، بقدر لا تكون بنا حاجة إلى أيّ توصيف، فحينما نقول: زيدٌ ناجحٌ، لابدّ أن يكون (زيدٌ) معروفًا عند المتكلّم والمخاطب.

ومن المعارف ما يُعرّف بالأداة (ال) التي تختصّ وظيفتها في الدخول على الأسماء؛ فتتقلها من أصلها المنكور إلى التعريف الاستعماليّ، وتشير أداة التعريف إلى ما يسمّى بالمعلومات السابقة (افتراض مسبق)، في حين يؤدي التنكير وظيفة الإشارة إلى معلومات لاحقة؛ أي: إلى وحدات لغويّة، لم يوضحها المتكلّم بعد، ويتضح هذا في قولنا:

- في حديقة المنزل شجرة.. (إشارة إلى معلومة لاحقة يتوقع المخاطب أن يخبر بها).
  - كانت الشجرة مثمرة. (إشارة إلى معلومة سابقة عند المتكلّم والمخاطب).
- وفي هذا دلالة على أنّ المخاطب يبني فهمه لمعنى السياق على ترتيب معيّن؛ فالتعريف يعتمد على ما يفترضه المتكلّم من علم المخاطب بالأمر، والتتكير على العكس من ذلك، فيكون في الأمور التي لا يعرف المخاطب عنها شيئاً، أو لا يعرف أيّ أمر منها هو المراد من بين أمور عديدة، وقد لا تكون معروفة عند المتكلّم أيضاً<sup>(١)</sup>.
- وأداة التعريف ثلاثة أنواع؛ هي:

- تعريف العهد، وهو قسمان: عهد حسّي، نحو قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ (المزمل ١٥، ١٦)، وعهد علمي (ذهني)، نحو قوله تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ (التوبة ٤٠).
- تعريف الجنس، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ (العصر ٢).
- تعريف الحضور، نحو: هذا الرجل<sup>(٢)</sup>.

وينتقّم البعد التداولي بنوع واحد من أنواع (ال) التعريفية، هو (العهد الذهني)؛ أي: يكون مصحوبها معهوداً ذهنيّاً؛ فينصرف الفكر إليه ما إن يُنطق به، كأن يكون بين

(١) ينظر: الاقتضاء وانسجام الخطاب: ٣٠ - ٣١.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية: ١ / ٥٥٤.

المتكلم والمخاطب عهد برجل، فيقال: جاء الرجل؛ أي: الرجل المعهود ذهنًا بين المتكلم والمخاطب.

يكتسب الكلام الجاري على هذا النسق قيمته التداولية من الطابع التواصلية بين المتخاطبين، الذي يتقوى بالمعلومات المشتركة لهما، المكتسبة من التجارب الحياتية السابقة، فكلمة (الغار) الواردة في سورة التوبة في الآية الأربعين، اكتسبت قيمتها التداولية؛ لأنّ الغار معروف عند المتخاطبين؛ فأيمًا مسلم سمع بالغار المذكور، تبادرت إلى ذهنه الأحداث المصاحبة، لهذه الواقعة عن طريق استخراج المخزون في الذاكرة من القصص والروايات الحافة بالحدث.

## ٢-٢ - الإعراب كاشف تداولي للمعنى:

يسبك المتكلم الألفاظ في جمل مفيدة، ويعمد إلى إعرابها؛ كيما يميز المعاني الكامنة في هذه الألفاظ؛ فالإعراب هو الذي يوضح الغامض، ويكشف المستور من المعاني، يستدلّ هذا من قول ابن فارس: إنّ الإعراب فيه تمييز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين، وهو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يُعرف الخبر<sup>(١)</sup>، وقول ابن الخشاب (ت ٥٦٧هـ): ((وفائدته أنّه يفرق بين المعاني المختلفة التي لو لم يدخل الإعراب الكلمة التي تتعاقب عليها تلك المعاني التبتست))<sup>(٢)</sup>.

يقوم هذا الفهم التراثي للإعراب على كونه موضّحًا ومُفهِمًا للكلام، وهو فهم قريب ممّا رَقَمَه المحدثون، يقول المسدي: ((وهكذا يصبح النحو إداةً بخروج اللفظ من مخزوننا المعجمي إلى أدائنا التداولي، ويصبح الإعراب - بما هو تشكّل تنصاع فيه الأجزاء الملفوظات لنسق البناء التركيبي - هو الصورة الحسية المثلّي لاكتمال جنين الدلالة، وما

(١) ينظر: مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون: ٣٠٠/٤.

(٢) المرتجل، أبو محمد ابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر: ٣٤.

الإفضاء به إلا إعلان عن ميلاد المعنى<sup>(١)</sup>. كشفت هذه المقولة موقعية الإعراب في النحو العربي، وأنّ تحديده لا يقف عند الأثر الشكلي.

الإعراب إذا وسيلة يقصدها المتكلم لإبلاغ المخاطب المعاني التي يريدّها، وهو مقولة لا تنشأ إلا عند الاستعمال، وتحويل الإمكان اللغوي إلى فعل يولّد بأفراد الكلمات جملاً وأحكاماً<sup>(٢)</sup>، وهي وظيفة تبليغية لم يغفلها الشاطبي في عرضه لقوانين الكلام؛ قال: الإعراب ((جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سُكون أو حذف. فإذا قلت: ضرب زيدٌ غلامَ عمرو، فالضم في زيدٍ جيء به بياناً لما اقتضاه فيه العامل الذي هو ضرب من الفاعلية، والفتح في غلامٍ جيء به بياناً لما اقتضاه فيه ضرب من المفعولية، والجر في عمرو جيء به بياناً لما اقتضاه فيه العامل الذي هو غلام من الإضافة... فالحاصل أنّ هذه الأشياء التي يُطلق عليها إعرابٌ علاماتٌ على معانٍ تعثور المعرب والألفاظ الدالة على تلك المعاني هي العوامل))<sup>(٣)</sup>، ومن عناية الشاطبي في بيان المعاني التي تنتج عن الإعراب، استدراكه على ابن مالك في تعريف النعت، فرأى أنه لم يشر إلى جملة من المعاني التي تكون غرضاً من أغراض النعت، قال: ((وبقي من أنواع النعوت أربعة:

- نعت المدح، نحو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ (الفاتحة ١، ٣).

- نعت الذم، نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم.

- نعت الترحم، نحو: مررت بزيد المسكين البائس الفقير.

- نعت التوكيد، نحو: مررت بـغلامين اثنين، وبرجلٍ واحدٍ<sup>(٤)</sup>.

(١) العربية والإعراب، الدكتور. عبد السلام المسدي: ٤٧ - ٤٨

(٢) ينظر: ضوابط الفكر النحوي: ٥٨ / ٢.

(٣) المقاصد الشافية: ٧١ / ١.

(٤) نفسه: ٦١٥ / ٤.

ويعتمد إعراب النعوت على قصد المتكلم، الذي يتوقف على فهم المخاطب، والسياقات التي يُنجز فيها القول؛ فإن أُحتيج في الكلام إلى تسلسل العلامات الإعرابية بنسق واحد؛ أي: الإعراب بالاتباع انتفى القطع، أما إن كان المعنى يستقيم بالقطع ولا يحتاج الاتباع تم قطع السلسلة الإعرابية، وعُدلَ إلى حركة مغايرة، ولا تتخذ هذه العملية صورة اعتباطية، إنما هي مقننة محكومة بشرط تداولي يعتمد أساساً على فهم المخاطب المعنى المراد؛ أي: معرفة المخاطب للمنعوت من دون نعته، ويتبين هذا من نصوص الشاطبي التي قال فيها: ((فأما الحال الأولى، وهو أن يكون المنعوت مفتقراً لذكرها كلها -ومعنى افتقاره إليها أن تتوقف معرفة المنعوت عليها، فلا تحصل معرفته في ظنّ المتكلم إلا بها- فالذي نصّ عليه الناظم أنها تُتبع كلّها، ولا تُقطع هي ولا شيء منها... وإنما لزم اتباعها لأنّ القطع يُقصد به تكثير الجمل، والإطناب في مدح أو ذم أو ترحم، وذلك إنّما يكون بعد معرفة المنعوت والاستغناء عن بيانه. فأما إذا كان القصد البيان، لأنّه لم يُعرّف بعد، فلا بُدّ من البيان لأنّ النّعت حينئذٍ من تمام المنعوت، وكالجزء منه... فتقول: مررتُ بزيدٍ الخياطِ القرشيّ، وائتني برجلٍ مسلمٍ عربيٍّ كاتبٍ فقيهٍ حاسبٍ، وما أشبه هذا))<sup>(١)</sup>.

بُنِيَ هذا الرأي على أساس علم المخاطب بالمنعوت ومعرفته هذه جعلته يستغني عن الإضافات التوضيحية التي يضعها المتكلم لإزالة الغموض عن المنعوت، أما إذا اختلفت الصّورة وصار المنعوت مجهول الحال عند المخاطب؛ فإنّ المتكلم يعتمد إلى تكثير الموضحات والمفسّرات لحال المنعوت وخصوصيّاته، وينتج هذا بتوسيع الدائرة الجُمليّة، فيعتمد إلى تجزئة الكلام وجعله جملاً عن طريق القطع، قال: ((أما الحال الثانية، وهي أن يكون المنعوت غير مفتقر في معرفته إلى شيء من تلك النعوت - وهو معنى كونه معيّناً بدون النّعوت، أيّ معروفاً قبل ذكرها))<sup>(٢)</sup>، وهذا له ثلاث صور؛ هي:

- قطع النّعوت جميعاً إلى الرّفْع، نحو: مررتُ بزيدٍ الفاضلُ الصّالحُ العالمُ.

(١) المقاصد الشافية: ٦٦٩/٤ - ٦٧٠.

(٢) نفسه: ٦٧٠/٤.

- اتباعها كلها، نحو قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ (الفاتحة ١، ٣).

- أن تتبع بعضها وتقطع بعضها الآخر، نحو: مررت بزيد العاقل الفاضل<sup>(١)</sup>.

وهذه الأساليب الثلاثة يتوقف استعمالها على معرفة المخاطب للمنوع؛ فمتى ما كانت معرفته هامشية احتاج المخاطب إلى بيان حاله وتوضيحها له؛ فيعتمد المتكلم إلى تقطيع كلامه؛ لتكثيره، وإن كان معلوماً معروفاً صار ونعته كالكلمة الواحدة.

وقد يعمد المتكلم إلى القطع لغايات أخرى؛ قال الشاطبي: ((إنما جاز القطع مبالغة في المدح والذم، لأنه يستلزم تكثير الجمل المتضمن للإطناب في وصف المذكور، فوصفه بجمل كثيرة أبلغ من وصفه بجمل واحدة. وأيضاً فإن العلم به يؤذن بالاستغناء عنه، فقطعوا إيذاناً بذلك، ليعرفوا أن المنعوت مستغنٍ عن نعته))<sup>(٢)</sup>.

وقد يُراعى قصد المتكلم وتوجيهه المعنى المراد؛ تأكيداً لتقدير الإعراب، فكأن النحاة قرأوا ما في داخله في ضوء ما يُبين من كلامه؛ فهم يربطون بين قصد المتكلم وكلامه، فيوجهون الإعراب بحسب ما يفترضونه من قصد المتكلم أو المعنى<sup>(٣)</sup>، ومن هذا قول الشاطبي: ((كما أن الإعراب في الاسم للفرقة بين الفاعلية والمفعولية والإضافة في قولك: ما أحسن زيداً، إذا نفيت، وما أحسن زيداً! إذا تعجبت، وما أحسن زيداً؟ إذا استفهمت، كذلك هو في الفعل إذا قلت: لا تأكل السمك وتشرب اللبن. للفرقة بين النهي عن الفعلين

(١) ينظر: المقاصد الشافية: ٦٧٠/٤ - ٦٧٢.

(٢) نفسه: ٦٧٣/٤.

(٣) ينظر: الكتاب، سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون: ١ / ٣١٩ - ٣٢٠، ودلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر: ٤١٢، ودلالة الإعراب لدى النحاة القدماء، الدكتورة. بتول قاسم ناصر: ٤٩ - ٥٢.

مطلقاً وبين النهي عن الجمع، وبين الاستئناف والتخيير في الفعل الثاني والنهي عن الأول<sup>(١)</sup>.

يتعلق هذا القول بتوجيه المتكلم الوجهة المقصودة لتحقيق المعنى المطلوب، فكل توجيه إعرابي يحمل معنى يختلف عن الآخر؛ فإذا عطف تشرب بالرفع كان على بناء جملة جديدة استئنافية، ويكون النهي عن الأول فقط، وإذا أردت النهي عن الأمرين كليهما نصبت الفعل على إرادة المعية، أما إذا أراد المتكلم أن ينهي عن الفعلين منفصلين غير مجتمعين جزم الفعل.

إنّ مقارنة الإعراب في المقاصد لم تقف عند حدود الأثر الذي يتركه العامل في نهاية الكلمة؛ بل ركزت على تغيير المعاني؛ لتغيير الإعراب، وأضاف هذا النسق إلى التركيب بُعداً تداولياً؛ بالتركيز على المعاني التي يستعملها المتكلم، ويولدها؛ تبعاً لمقاصده، وحالات المخاطب.

## ٢-٣- التوجيه التداولي لأفعال القلوب:

تجسّمت القيمة التداولية لأفعال القلوب واضحة في المقاصد؛ لأنها تتعلق بمقاصد المتكلمين، فتأتي للعلم، والظن، والاعتقاد، واليقين، وتعتور هذه المعاني أفعال القلوب، والمحدد والمميز للمعنى المقصود هو سياق القول؛ ونورد هنا بعض هذه الأفعال التي يتضح البعد التداولي شاخصاً بيّناً في استعمال المتكلم لها على النحو الآتي بيانه<sup>(٢)</sup>:

١- رأى، تأتي بمعنى الظن، وبمعنى اليقين، وقد جمع الأمرين قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾ (المعراج ٦، ٧)؛ أي: يظنونه بعيداً ونعلمه نحن قريباً.

(١) المقاصد الشافية: ١٠٤ / ١.

(٢) ينظر: نفسه: ٤٥٤ - ٤٦٢، وقد انتقينا الأبرز من هذه الأفعال وقد عدّها بعض النحاة قرابة الثلاثين فعلاً أشار إليها الشاطبي في المواضع المذكورة.

٢- ظنّ، الأشهر فيها أن تكون على ظاهر الأمر وهو أصلها، نحو: ظننتُ زيداً أخاك. وقد تأتي لليقين، نحو قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ (البقرة ٤٦).

٣- حسب، الأصل فيها أن تكون بمعنى ظنّ، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ آيَاقًا وَهُمْ رُفُودٌ﴾ (الكهف ١٨)، وتأتي للعلم نحو قول لبيد بن ربيعة<sup>(١)</sup>:

حسبتُ النقي والجودَ خيرَ تجارةٍ رباحاً إذا ما المرءُ أصبحَ ثاقلاً

٤- زعم، تأتي بمعنى الاعتقاد؛ سواء أكان صحيحاً أم فاسداً، وإن وردت على لسان المتهم؛ فهي محمولةٌ على الكذب، نحو قوله تعالى: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّنْ يُنْعَثُوا﴾ (التغابن ٧).

يتبين البعد التداولي في هذه العصبية من الأفعال في تخصيصها بحُكمين لا نجدهما في الأفعال الأخرى، وهما الإلغاء والتعليق، وتضمن الإلغاء مقاربة تداولية تكشف القيمة الاستعمالية الكامنة في الخطاب النحوي عامةً وخصيصاً خطاب الشاطبي النحوي. والإلغاء هو: ((إبطال العمل الخاص بأفعال القلوب لفظاً ومحلاً، أو هو ترك العمل لفظاً ومعنى لا لمانع))<sup>(٢)</sup>.

ويؤسّس الإلغاء في هذه الأفعال على بعدٍ تداولي هو قصد المتكلم، فالمراد من الإلغاء هو: ((أن تُذكر الجملة من المبتدأ والخبر، أو يبدأ بذكرها، ثم يريد أن يبين مرتبتها في العلم أو الشكّ عنده، أو يبتدئ الجملة على العلم ثم يدركه الشكّ))<sup>(٣)</sup>، وهذا كلّه قائمٌ على جعل عملية التواصل مع المخاطب أكثر نجاعة؛ إذ إنّ كشف المعنى المراد من القول مرتبط ارتباطاً أساسياً بمقاصد المتكلمين، ((وهو ما يعني أنّ المتكلم يتخذ للمعنى الذي

(١) ديوان لبيد بن ربيعة العامري (ت ٤١ هـ)، اعتنى به: حمدو طماس: ٧٧، ورواية البيت (رأيت).

(٢) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، الدكتور. محمد سمير اللبدي: ٢٠٣.

(٣) المقاصد الشافية: ٤٦٤/٢.

يقصده من الوسائل اللغوية والمقامية ما يُعين على إدراكه<sup>(١)</sup>. إنَّ المقاربة التداولية لعملية الإلغاء في المقاصد تتجسّم بعصبة مسائل نوردها على النحو الآتي بيانه:

١- الإلغاء جائز لا واجب؛ أي: إنَّ صياغة التركيب تتحدّد بقصد المتكلّم، ولا تُفرض عليه فرضاً، فهو يحركها بحسب المعاني القارّة في ذهنه، فالإلغاء : ((يقع لمعنى يمكن أن يقصد في الكلام الواحد وأن لا يقصد، فهو تابع للقصد، والقصد جائز لا واجب))<sup>(٢)</sup>.

٢- تتخذ البنية التركيبية في الإلغاء صورتين فحسب؛ هما: الأولى أن يتوسط فعل القلوب بين المبتدأ والخبر. والأخرى: أن يتأخّر الفعل عن المبتدأ والخبر، ويمتّع الإلغاء إن تقدّم الفعل عليهما.

٣- لم يكن ورود الترتيب في هذه البنية على صورة ما وروداً اعتباطياً؛ بل هو تشكيل خاضع لمسارات تداولية بحث، قال الشاطبي: ((مقصد الإلغاء أن تكون ذكرت الجملة على أن تطلق الإخبار بها إطلاقاً، ثم تستدرك ذكر الشكّ أو اليقين، وذلك يكون على وجهين: أحدهما: أن تبتدئ كلامك وليس في قلبك منه مخالفة شكّ، فإذا مضى كلامك أو بعضه على اليقين، لحقك فيه الشكّ، كما تقول: عبدُ الله أمير-وأنت لم تشاهده- فيجب أن تستظهر فتقول: بلغني... والثاني: أن تبتدئ كلامك وأنت شاكّ، لكنك أردت أن تطلقه إطلاقاً كما يقول القائل: زيد أمير، وهو يريد: عندي، وفي ظنيّ ثم أردت أن تستدرك حقيقة الخبر عندك من شكّ أو ظنّ، فقلت: عبد الله قائمٌ ظننت، أو عبد الله- ظننت- قائمٌ. أمّا مقصد الأعمال؛ فإن تبني كلامك على الإخبار بما عندك في ذلك الخبر، من علم أو ظنّ، فالفعل بلا بدّ مبنيّ عليه الكلام، لكنك أردت تقديم المفعولين أو أحدهما للاعتناء بذكره، أو لغير ذلك، فلا بدّ هنا من الأعمال، إذ قصد الكلام مبنيّ على ذكر الفعل، وإذ ذاك يتبين وجه القصد مع تأخير الفعل أو توسيطه، ويتعين امتناع الإلغاء مع

(١) التداولية في الدراسات النحوية، الدكتور. عبد الله جاد الكريم: ٢٥٠.

(٢) المقاصد الشافية: ٤٧٨/٢.



تقديمه، لأن الابتداء به مؤنّن بالقصد إليه ابتداءً، فلا يصحّ إلغاؤه؛ لأنّ الإلغاء مبنيّ على عدم القصد ابتداءً، وهذا نقضُ الغرض<sup>(١)</sup>.

رسم الشاطبيّ في النّص المرقوم مسارين للقوة الإنجازيّة التي يؤديها المتكلّم، هما:

أ- مسار الإلغاء، ويتجسّم بالآتي:

- ١- المتكلّم يبدأ خطابه قاصداً به إخبار المخاطب، ثمّ يشكّ في المحتوى القضويّ، فيحول كلامه من اليقين إلى الشكّ.
- ٢- المتكلّم يبدأ خطابه شاكاً في المحتوى القضويّ، ثمّ ينتقل إلى التأكيد من حقيقة هذا المحتوى في ذهنه، فيستقر الحال عنده على الشكّ أو الظنّ.

ب- مسار الأعمال، ويبني المتكلّم قوله فيه على ما في ذهنه من علمٍ أو ظنٍّ في المحتوى القضويّ، فيقدم الفعل أولاً؛ لأنّه متيقن من هذا المحتوى.

وهذان المساران كشفاً أنّ البعد التداولي في الإلغاء بُني على قصد المتكلّم؛ فهو المحدّد للمسار التداولي وبه يُرسم التركيب؛ إذ يروم المتكلّم التواصل مع المخاطب بإخباره بالمحتوى القضويّ، ثمّ يعدّل عن مراده، فينتقل إلى الشكّ بمضمون المحتوى القضويّ. هذا الانتقال من اليقين إلى الشكّ أثر في تغيير وظيفة (ظن) النحويّة، التي هي نصب مفعولين، والسبب في حصول الإلغاء، إنّ معنى الفعل لم يكن حاضراً حضوراً أساسياً في القصد الأولي للمتكلّم.

- ٤- اعترض الشاطبيّ على قول ابن مالك: ((وجوّز الإلغاء))<sup>(٢)</sup>؛ لأنّ هذا القول يقتضي الجواز من غير قبح وهو كلام غير سديد، بل الأنجح للتواصل غير هذا؛ فإنّ الإلغاء في قولنا: زيد قائم ظننّت، أحسن من الإلغاء في قولنا: زيد- ظننّت-

(١) المقاصد الشافية: ٤٦٨/٢ - ٤٦٩.

(٢) نفسه: ٤٦٧/٢.

قائم<sup>(١)</sup>، وهذا الحُسن مبنيّ على أنّ المتكلمَ لما تمّ الإخبار للمخاطب أعلمه بظنّه بالمسألة، وأنّ الخبر لم يتمّ، بل قُطع بالاستدراك فيحصل عند المخاطب نوع من التّشويش في تلقي الخبر.

هذه المقاربة تكشف أن الخطاب النحويّ في مبحث الإلغاء أُسس على القيمة التخاطبية والتّحاورية، القارة في التراكيب، التي تتكشف للمتلقّي عن طريق التركيز على مدلولات لفظ (القصد)، و(القبج)، و(الحوار)، ومنه نرى أنّ النسق النحويّ -هنا- انتقل من ظاهرة التركيب إلى المعاني المقصودة، ولم يقف عند تحليل التركيب تحليلًا شكليًا.

## ٢-٤- الوسم التخاطبيّ لباب الحكاية:

يتوضّح البعد التواصليّ في التقعيد النحويّ جليًا في باب الحكاية؛ إذ إنّه يقوم على التّخاطب والتّحاور بين اثنين (المتكلم والمخاطب)، ويتكشف هذا من تعريف الشاطبيّ للحكاية، قال: ((الحكاية في اصطلاح النّحويين: أن تنطق بمثل ما نطق به المتكلم، أو ببعضه، أو بما يؤدّي إعرابه، إشعارًا تتعلق ما بين الكلامين))<sup>(٢)</sup>.

ومقاربة الحكاية في الفكر النحويّ تكشف أنها تضمّ أنواعًا ثلاثة نردها على النحو الآتي<sup>(٣)</sup>:

١- حكاية الكلام كلّهُ؛ أيّ: المحكيّ بالقول، نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ (مريم ٣٠)،

أو التسمية بالقول، نحو: تأبّط شرًّا.

٢- حكاية بعض الكلام.

٣- حكاية مثل الإعراب الحاصل في بعض الكلام.

(١) المقاصد الشافية: ٤٧٤/٢.

(٢) نفسه: ٦/ ٣٢١، وينظر: معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة: ٦٦.

(٣) ينظر: نفسه: ٦/ ٣٢٢.

ومن الدلالات على عناية الشاطبي في المنحى التواصلي الاستعمالي في هذا الباب، أنه ترك النوع الأول، لأنه أجنبي عن هذا القول، واقتصر في كلامه على الثاني والثالث. وأغلب الظن أن الأجنبيّة إنما التصقت به؛ لأنه غاير النوعين من حيث الأداء الوظيفي؛ فالنوعان (٢، ٣)، يخصان الحكاية المنجزة بين متخاطبين حاضرين وقت الكلام، في حين يتعلق النوع (١) بكلام النحاة عما سُمي عندهم بمقول القول، قال الشاطبي: ((وهذا القسم لم يتعرض له الناظم في هذا النظم أصلاً، ولا أشعر بحكم من أحكامه إلا بالانجرار، فحيث تكلم على كسر (إن) وفتحها قال هناك: (أو حُكيت بالقول)، وحيث تكلم على (العلم) وأقسامه قال: (وجملة وما بمزج رُكبا))<sup>(١)</sup>.

إن مدار هذا الباب قائم على إبراز القيمة التواصليّة لهذه التراكيب والمفردات، والأحكام التي تحكمها في أثناء هذا التواصل؛ فقد اشترط الشاطبي شروطاً عدّة؛ ليكون التواصل بين المتخاطبين ناجحاً، وهذه الشروط؛ هي<sup>(٢)</sup>:

١- تتبني المقابلة التواصليّة على اسمين، هما (أي)، و(من)، واستعمل هذان الاسمان لما فيهما من قدرة تواصليّة؛ كونهما لا يوجدان في خطابٍ ما إلا اتصف هذا الخطاب بصفة المواجهة المباشرة بين المتخاطبين.

٢- يشترط في حكاية بعض الكلام التّماتل الإعرابي والتّماتل الجنسي، نحو القول في (جاءني رجل) : أيّ يا هذا؟ وفي (مررتُ برجلٍ): أيّ يا فتى؟ وفي (رأيتُ امرأةً): أيةً يا فتى؟ وفي التثنية (أيّان)؟ وفي الجمع (أيّون)؟ وهكذا في البواقي.

٣- يُيّز في الحكاية بين حكاية النّكرة وحكاية المعرفة، فإن كانت نكرة حُكيت مباشرةً كما تقدّم، أمّا إن كان المحكيّ معرفة، لابدّ أن تُخصّص أو تُذكر في حكايتها، قال الشاطبي: ((الاسم المعرفة يصحّ أن يؤتى به إثر (من) في النّكرة ولم يكتفوا بهما في المعرفة حتى يذكروا الاسم بعدهما، لأنّ السؤال عنهما من وجهين مختلفين،

(١) المقاصد الشافية: ٦ / ٣٢١.

(٢) ينظر: نفسه: ٦ / ٣٢٢ - ٣٢٤.

فالسؤال عن ذات النكرة، لا عن صفتها، فيقول المُجيب: زيدٌ أو عمرو. وإذا قيل: رأيتُ عبد الله، فإنما يُحتاج إلى تخصيصه بالنعت، فلا بُدَّ من ذكر المنعوت حتى يُقال: العاقل، أو الكريم، أو نحو ذلك<sup>(١)</sup>.

٤- ولما كانت المعرفة أنواعاً مختلفة قيّد الشاطبي حكاية المعرفة بالآتي:

- أ- أن يكون المحكي علماً، نحو: جاء زيدٌ. من زيدٌ؟ شاهدت زيدا، من زيدا؟  
 ب- خصّ الشاطبي حكاية العلم بـ (من) فقط، ولا يجوز حكايتها بأيّ، فإذا قيل: جاء زيدٌ، قلت: من زيدٌ؟ وإذا قيل: رأيت زيدا، قلت: من زيدا؟ وهذا عائد إلى سببين تداوليين، هما: كثرة استعمال (من) في الخطاب اليومي في اللسان العربي، ولأنّ (من) مبنية فلا يظهر فيها فُحح الحكاية لسكونها في كل حال، بخلاف أيّ، فيقال في الحكاية: أيّ زيدا؟ وأيّ زيدٍ؟

ومما يُلحظ على اشتراطهم للمعرفة بالعلم من دون الأنواع الأخرى؛ القيمة التداولية للعلم؛ فالخطاب بين المتكلم والمخاطب قائم أساساً على الإشارة إلى شخص ثالث (غائب)، وهذا الغياب لابدّ أن يُخصّص ويُعرّف بأعرف المعارف، فلو حكي غيره لصار حاله كحال النكرة لا فرق بينهما؛ فالإشارة إلى الغائب بأحد المعارف؛ نحو: هو، أخوك، الذي، قد يشترك فيه أكثر من واحد في ذهن المخاطب، فصار حاله كحال النكرة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الإبقاء على الحالة الإعرابية نفسها ونقلها كما نطق بها المتكلم، وإن كانت ملحونة؛ فإذا ((قيل لشخص: جاء زيدٌ، بالجرّ، وأردت حكاية كلامه قلت: قال فلان جاء زيدٌ، بالرفع، ولكنّه خفض زيداً، لتنبه بالاستدراك على لحنه، وإلا لتوهم أنّه نطق به على الصواب))<sup>(٢)</sup>، يرسم هذا القيمة التواصلية التي تحملها الحكاية كونها حواراً مباشراً كاشفاً عن حقيقة الخطاب اليومي الدائر بين المتخاطبين، وبها نتبين

(١) المقاصد الشافية: ٦ / ٣٣٧.

(٢) شرح التصريح على التوضيح (التصريح بمضمون التوضيح في النحو)، خالد بن عبد الله الأزهرى (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود: ٢ / ٤٧٩.

أنّ النسق النحويّ يُخالف أحياناً مساراته المعهودة؛ في سبيل الإبقاء على سمة التحوّل والتخاطب حاضرة في المدونة النحويّة، كاشفة عن عناية النحويّ بالمعنى والتداول.

## ٢-٥- اختيار المتكلم أساس تشكّل البنية:

الضرورة عدولٌ في النسق الإعرابيّ أو البنيويّ يعتمد إليه الشاعر؛ للحفاظ على البناء النغميّ والمقطعيّ لأبيات قصيدته. واتخذت مقاربة النّحاة للضرورة الشعرية اتجاهين متباينين، فاتجاه رأى أنّ الشاعر يضطرّ في شعره إذا لم يمكنه تحويل العبارة إلى ما ليس ضرورة؛ فإن أمكن فلا ضرورة في شعره وهو مذهب سيبويه<sup>(١)</sup>، وابن مالك أيضاً<sup>(٢)</sup>، أمّا جمهور النّحاة فمذهبهم أنّ ((الضرورة ما وقع في الشعر، سواء كان للشاعر عنه فسحة أم لا))<sup>(٣)</sup>، وأدخل ابن عصفور النثر المسجوع في مواضع الضرورة كذلك، قال: يجوز في الشعر وما أشبهه من الكلام المسجوع ما لا يجوز في الكلام غير المسجوع، من ردّ فرع إلى أصل، أو تشبيه غير جائز بجائز، اضطرّ إلى ذلك أو لم يضطرّ إليه، لأنّه موضع قد ألفت فيه الضرائر<sup>(٤)</sup>.

وقد جال الشاطبيّ مناقشاً وراداً مذهب سيبويه وابن مالك، ويتضح من مجمل مناقشاته البعد التداولي؛ لأنّ الضرورة عائدة إلى حرية اختيار المتكلم، وقد تجسّم هذا التّمظهر بجملة مسائل نوردها على النحو الآتي بيانه:

١- اعترض الشاطبيّ على قول ابن مالك: ((الضرورة الشعرية إنّما تُعدّ ضرورة إذا لم يمكن تحويل العبارة إلى ما ليس بضرورة، فإن أمكن ذلك عدت من قبيل ما جاء

(١) ينظر: الكتاب: ١ / ٣٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا: ١ / ٢٢٥، والمقاصد الشافية: ١ / ٤٨٩.

(٣) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون: ١ / ٤٦.

(٤) ينظر: ضرائر الشعر، ابن عصفور الأشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد: ١٣.

في الكلام))<sup>(١)</sup>؛ أي: إنها عجزُ الشاعر عن المجيء بلفظٍ أو تركيب على وفق القياس اللغوي الصحيح، وهو ما ترفضه طبيعة المتكلمين، إذ إنهم قادرون على تبديل كلامهم، فما بالك بالشعراء الذين يملكون معجمات لغوية ينهلون منها متى شاءوا، بل ومتكلمون كذلك، وأدلة ذلك كثيرة، وقد اختار الشاطبي واصل بن عطاء مثلاً لذلك<sup>(٢)</sup>. وكلام ابن مالك في حقيقته إلغاءً للضرورة الشعرية، فليس من تركيب لا يمكن أن يُستبدل به آخر، وكذلك يلغي مذهبه هذا أي تلازم بين القول، وقصد القائل؛ فيصبح المتكلم منساقاً انسياقاً تاماً لضرورة النغم والوزن، ويضطر أن يصوغ معانيه وعباراته على أساس ما يفرضه عليه البناء الشعري، وهذا ما لا نُسلم به.

٢- استند الشاطبي إلى فعل النحاة وما اصطَلَحوا عليه في الرد على كلام ابن مالك، قال: ((إجماع النحويين على عدم اعتبار هذا المنزع وعلى إهماله في النظر القياسي جملة، ولو كان معتبراً لنَبَّهوا عليه وأشاروا إليه ولم يفعلوا ذلك فدلَّ على أنَّ ما خالفه باطل))<sup>(٣)</sup>، ورقم قول ابن جنِّي ((إنهم قد يستعملون الضرورة حيث لا يحتاج إليها كقوله<sup>(٤)</sup>):

فلا مُزَنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا      ولا أَرْضَ أَبْقَلْ إِبْقَالَهَا<sup>(٥)</sup>.

وهو في هذا يؤكد ما لقصد المتكلم من أثر في تشكيل القول.

(١) المقاصد الشافية: ٤٨٩ / ١.

(٢) نفسه: ٤٩٤ / ١.

(٣) نفسه: ٤٩١ / ١.

(٤) البيت لعامر بن جوين الطائي، وهو من شواهد سيبويه، ينظر: الكتاب: ٤٦ / ٢.

(٥) المقاصد الشافية: ٤٩٢ / ١، وموضع الضرورة حذف التاء من (أبقلت) لأن الأرض بمعنى المكان، فكأنه قال: ولا مكان أبقل إبقالها، ويروى: أبقلت إبقالها، بتخفيف الهمزة ولا ضرورة فيه على هذا. ينظر: الخصائص: ٢٦٢-٢٦٣.

٣- يترسم تحديد الشاطبي للضرورة الشعرية في قوله: ((الشاعر قد لا يخطر بباله إلا لفظة ما تضمنته النطق به في ذلك الموضع إلى زيادة أو نقص أو غير ذلك))<sup>(١)</sup>، وعليه تكون الضرورة خاضعة لحافظة الشاعر وبديته حال قوله، وهذا الأمر يخضع لسياقات القصيدة الشعرية، وظروف قولها، فالضرورة قد تكثر في القصيدة الارتجالية وتقل في القصائد المراجعة؛ فحينما يعمد الشاعر إلى تنقيح قصائده كما فعل زهير في حولياته، تقل الضرورة؛ لسعة المساحة اللغوية أمامه، أمّا في حال الارتجال في الشعر أو الخطبة والهجاء بين الخصوم، فهذه السياقات لا تتيح للشاعر التأنّي في اختيار ألفاظه فيعمد لما تبوح به ذاكرته اللغوية؛ ممّا يعتقد هو بفائدته ونجاحه في الغرض الشعري المقصود<sup>(٢)</sup>.

٤- ردت الفقرة السابقة الضرورة إلى اختيار الشاعر أو المتكلم، في حين قرّ في ذهن جملة من النحاة، منهم ابن جني أنّ الشاعر يضطرّ لأسباب سياقية حينما يكون المعنى المراد يتحقق بعبارتين أو أكثر، واحدة منها: ((يلزم فيها ضرورة، إلا أنّها مطابقة لمقتضى الحال، ومفصحة عنه على أوفى ما يكون، والتي صحّ قياسها ليست بأبلغ في ذلك من الأخرى ولا مريبة في أنّهم في هذه الحال يرجعون إلى الضرورة، إذ كان اعتناؤهم بالمعاني أشدّ من اعتنائهم بالألفاظ))<sup>(٣)</sup>. وقد ردّ الشاطبي هذا بحجة تداولية، هي: كيف نتعرّف أن المذكور مطابق لمقتضى الحال، وأن المتروك ليس بمطابق، والمستعمل هو واحد فقط ولا يمكن أن نكتشف أن المذكور أبلغ من المتروك للعلّة نفسها، ((فلا تجوز لما لا نعلم حقيقته، وأيضاً قد يُظنّ بالعبارتين أنّهما مترادفتان وليستا في الحقيقة كذلك، إمّا لوجود فرق لفظي وإمّا لوجود أمر معنوي، إمّا ضروري أو تكميلي، ويتبين مثل هذا للنّاظر في فصاحة القرآن، ومثله يتفق في الشعر بحيث لا ينبغي أن يؤتى إلا بعبارة

(١) المقاصد الشافية: ١/ ٤٩٤.

(٢) نفسه: ١/ ٤٩٥.

(٣) نفسه: ١/ ٤٩٥.

الاضطرار دون الجارية على القياس<sup>(١)</sup>، فعلى هذا يميل الشاطبي إلى الاعتماد على الكلام المستعمل، وإغفال التنظير للكلام المفترض الذي يؤدي المعنى نفسه، وبهذا تنكشف القيمة الاستعمالية للكلام بغض النظر عن مطابقته، وعدم مطابقته للسياقات اللغوية، أو الحالية.

٥- رأى الشاطبي أن الشعراء قد يختارون الكلام القياسي لعارض زحاف، وقد يتركونه ويميلون إلى الضرورة، فهم لا يضطرون إلى شيء إلا وهم يحاولون به وجهاً<sup>(٢)</sup>، وهم في هذا على قسمين: الأول: الفصحاء الجفاة، وهؤلاء لا يبالون بكسر البيت، وإن أدى إلى زحاف مستنقل، ما لم يخرج عن الوزن الطبيعي؛ فقصدتهم استقامة المعنى.

الآخر: من حافظ على الوزن حتى ارتكب من أجله زيغ الإعراب وارتكاب الضرورة، كقول المتنخل الهذلي<sup>(٣)</sup>:

أبيت على معاري واضحات

وكان يستطيع القول: معار واضحات<sup>(٤)</sup>.

إن هذا التباين الذي أشار إليه الشاطبي بين القصدين، قصد الفصحاء، وقصد الشعراء المتكلفين، يشير إلى أن القصد لا يتحدد بنوع واحد، فمنه قصد تواصل يبنّي على تبين المعاني وتوضيحها للمخاطب، وقصد غير تواصل يبنّي على خصوصيات الخطاب الشعري، نحو: القافية، والوزن، كما في قول الهذلي المذكور.

٦- سار الشاطبي مع الجمهور في عدّ الضرورة من اختصاصات الشعر، ولا تدخل في استعمالات النثر، ولم يسر مع ابن عصفور في ما ذهب إليه.

(١) المقاصد الشافية: ١ / ٤٩٦.

(٢) ينظر: الكتاب: ١ / ٣٢.

(٣) البيت من شواهد سيبويه، ينظر: الكتاب: ٣ / ٣١٣.

(٤) المقاصد الشافية: ١ / ٤٩٨.



في خاتمة هذا المطلب يرقم الشاطبي قوله: ((هذا الباب واسع، فإذا كان هذا شأنهم فكيف نتحكم على العرب في كلامها وتلزمها ما لا يلزمها؟))<sup>(١)</sup>.

هذه الخاتمة لا تختلف عما ضمنه الشاطبي في أثناء المطلب وكلها تدور حول أنّ الضرورة فعلٌ كلامي يعتمد إليه المتكلم (الشاعر) انسجاماً مع الغرض من قوله، وتبعاً لمعجمه اللغوي في حال القول، فهي ليست بدعة يصنعها الشاعر مخالفاً سنن العربية؛ بل لابد من صلة بين الضرورة وما يجوز في الكلام المنثور، وهذا منهج سليم يدل على فهم صحيح لطبيعة اللغة من جهة، وحاجة الشاعر إلى التخفيف من قيودها من جهة أخرى؛ تفهماً لما قد يلاقي من صعوبات، فمنطق الكلام أوسع على المتكلم منه على الشاعر؛ لأنّه محكوم بقيود الوزن والقافية، لذا جوّزوا له ما لا يخلّ بالنظام النحوي، فإن انخرم هذا النظام، انتقل الكلام إلى اللحن والقبح.

وقد اعتمدت المقاربة النحوية للضرورة الشعرية السمة الاختيارية للتركيب الشعري، ولم تلجأ إلى التقعيد النحوي الصّارم، ودعم الشاطبي رأيه بالاتكاء على منطق الاستعمال اللغوي، ولم يعتنِ بالتقديرات الذهنية، ونرى أنّ الاعتماد على منطق الاستعمال اللغوي في النسق النحوي، يؤسس لخطاب نحوي خاص، يدمج بين النحو والتداولية، وهو خطاب حُشد في معظم نصوص المقاصد الشافية.

## ٢-٦- قلة الاستعمال دليل الشذوذ:

الشذوذ في اصطلاح النحاة هو: ((الخروج عن القياس وعدم الاتساق مع المؤلف من القواعد العامة، أو هو مخالفة القياسي من غير نظر إلى قلته وجودته وكثرته))<sup>(٢)</sup>، وجسّمت ظاهرة الشذوذ في العربية صورة أخرى من صور الثنائية واسعة الانتشار في مدونتنا محلّ البحث، وهي ثنائية النظام النحوي والاستعمال اللغوي، ورست هذه الثنائية في عمق بعض المدونات النحوية؛ منها الخصائص، فقد رقم ابن جني هذه العلاقة في

(١) المقاصد الشافية: ١/ ٤٩٩.

(٢) معجم المصطلحات النحوية والصرفية: ١١٣.

باب القول على الاطراد<sup>(١)</sup> والشاذ، وجعل العلاقة بين القياس والاستعمال في أضرب أربعة؛ هي<sup>(٢)</sup>:

- ١- مُطَرَّد في القياس والاستعمال، نحو: قام زيد.
- ٢- مُطَرَّد في القياس، شاذ في الاستعمال، نحو: الماضي من: يذر ويدع.
- ٣- مُطَرَّد في الاستعمال، شاذ في القياس، نحو قولهم: استصوبت الأمر.
- ٤- شاذ في القياس والاستعمال معاً؛ نحو: ثوب مصوون، ومسك مدووف.

وتشطر هذه الثنائية ألفاظ العربية وتراكيبها شطرين؛ الأول: يُسمع ويُقاس عليه، والآخر يُسمع ولا يُقاس عليه؛ فالشاذ لا ينبغي أن يُقاس عليه<sup>(٣)</sup>، ولكنه صحيح: ((لا يتفق والقاعدة العامة التي بُني عليها الباب؛ ومن ثم يُحفظ ولا يُقاس عليه، وهذا أمر مهم يلزم اعتباره في هذا الباب، فالشذوذ إنما هو شذوذ عن القواعد الموضوعية بعد استقصاء لأوضاع العربية وأحوالها، وليس شذوذاً عن سنن العربية وطبيعتها، بل هو منها، وداخل فيها))<sup>(٤)</sup>.

وقد حضرت هذه الثنائية ببعدها التداولي الواضح في نص المقاصد، يتضح هذا من قول الشاطبي الذي يُبين فيه مفهوم الشاذ والقياس، إذ يقول: ((وربما يظن من لم يطلع على مقاصد النحويين أن قولهم: شاذ أو لا يُقاس عليه، أو: بعيد في النظر القياسي، أو ما أشبه ذلك ضعيف في نفسه، وغير فصيح، وقد يقع مثل ذلك في القرآن فيقومون بالتنسيع على قائل ذلك، وهم أولى لعمر الله أن يُشنع عليهم، ويُمال نحوهم بالتجهيل والتقييح؛ فإن النحويين إنما قالوا ذلك لأنهم لما استقروا كلام العرب ليقيموا منه قوانين يُحذو حذوها وجدوه على قسمين: قسم سهل عليهم فيه وجه القياس ولم يعارضه معارض

(١) يُعرف مصطلح الاطراد عند النحاة بأنه: ((التتابع والاستقامة واطراد القاعدة، يعني تتابعها وعدم تخلفها)). معجم المصطلحات النحوية والصرفية: ١٣٩.

(٢) ينظر: الخصائص: ١٠٨ - ١١٠.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢ / ٤٠٢، والخصائص: ١١٠.

(٤) ضوابط الفكر النحوي: ١ / ٤٧٠ - ٤٧١.

لشياعه في الاستعمال، وكثرة النظائر فيه فأعملوه بإطلاق علمًا بأن العرب كانت تفعل ذلك في قياسه.

وقسم لم يظهر لهم في وجه قياس أو عارضه معارض لقلته وكثرة ما خالفه، فهنا قالوا: إنه شاذ أو موقوف على السماع، أو نحو ذلك، بمعنى أننا نتبع العرب في ما تكلموا به من ذلك، ولا نقيس غيره عليه، لا لأنه غير فصيح، بل لأننا نعلم أنها لم تقصد في ذلك القليل أن يُقاس عليه أو يغلب الظن ذلك<sup>(١)</sup>.

أشار الشاطبي في نصّه هذا إلى حزمة قضايا، تُعدّ من القضايا الابدستمولوجية في اللسانيات التداولية؛ فقد ركّز على نوعين من المقاصد؛ هما: الأول: مقاصد النّحاة، وتجسّم هذا القصد في مراد النّحاة بالشّاذ واصطلاحهم له، أمّا الآخر، فهو قصد المتكلّمين (العرب) وقد اعتمد قصد النّحاة على هذا النوع من القصد؛ لأنّهم تعرّفوا قصد العرب وعلموا حقيقة مرادهم من كلامهم، وعلى أساس هذا القصد ميّز النّحاة بين الكلام المستعمل كثيرًا عند العرب، وذلك الكلام الذي يستعمل قليلاً، يعضد هذا قوله: ((غير أن هاهنا قاعدة يجب التنبيه عليها في الكلام على هذا النّظم، وما ارتكب صاحبه فيه وفي غيره، وذلك أن المعتمد في القياس عند واضعيه الأولين إنّما هو اتباع صلب كلام العرب وما هو الأكثر فيه؛ فنظروا إلى ما كثر مثلاً كثرة مسترسلة الاستعمال فضبطوه ضبطاً ينقاس ويتكلّم بمثله لأنه من صريح كلامهم، وما وجدوه من ذلك لم يكثر كثرة توازي تلك الكثرة ولم يشع في الاستعمال، نظروا: هل له من معارض في قياس كلامهم أم لا؟ فما لم يكن له معارض أجروا فيه القياس أيضاً، لأنّهم علموا أن العرب لو استعملت مثله لكان على هذا القياس، كما قالوا في النسب إلى فعولة: فعلي<sup>(٢)</sup>.

مما تقدّم يتضح أنّ بنية النظام النحوي في العربية قائمة أساساً على استقراء كلام العرب، والقياس على ما كثر من كلامهم والبناء عليه، وترك ما قلّ من كلامهم، أو ما

(١) المقاصد الشافية: ٤٥٦/٣ - ٤٥٨

(٢) نفسه: ٤ / ١٨٠ - ١٨١ .

كان معارضه كثير، وقد رسمت نصوص المقاصد تمازجاً واضحاً بين ثنائيات النظام والاستعمال؛ فبُنِيَ النظام النحويّ القائل بالشذوذ، والضعيف، والقبيح على أساس الاستعمال، فالكثير يكون صالحاً للقياس عليه، والقليل شاذ لا يقاس عليه. وحضرت هذه الثنائية في رسم حدود البيئة اللغوية الواحدة؛ فالقول يتخذ صلاحية مقارنته داخل النظام النحويّ بغيره من الألفاظ إن كان من بيئة لغوية واحدة؛ أما إن اختلفت البيئة اللغوية غابت صلاحية الاستعمال هذه.

## المبحث الثاني

## المقاربة التداولية للإشارات

## ١ - الإطار التحديدي للإشارات:

يكتسب تحديد الإشارات الوسم التداولي؛ لأنها تؤدي عملاً إنجازياً، يبلغه المتكلم للمخاطب؛ ليربطهما معاً بالسياق الاجتماعي الذي وقع فيه حدث القول. من هنا عُرِّفت الإشارات بأنها: ((العبارات التي تسمح للمتكلم بالإشارة إلى المخاطب أو إلى عدة أشياء خاصة من عالم الخطاب، أكان هذا الخطاب حقيقياً أم خيالياً))<sup>(١)</sup>. وبالإمكان تحديدها بالقول: إنها ألفاظ تشير إلى عناصر خارجية، تُفسَّر هذه العناصر معنى الألفاظ، تبعاً لسياق القول وقصد المتكلم وفهم المخاطب؛ لأننا إذا رُمنا فهم: ((هذه الوحدات إذا ما وردت في مقطع خطابي، استوجب منا ذلك - على الأقل - معرفة هوية المتكلم والمتلقي والإطار الزمني والمكاني للحدث اللغوي))<sup>(٢)</sup>.

وهذه الإشارات لا يتحدد معناها إلا عند الاستعمال ((انطلاقاً من نقطة ارتكاز يُجسِّمها إلقاء القول))<sup>(٣)</sup>، وإلقاء القول هو حدث تاريخي لغوي يحصل في زمان محدّد، ومكان محدّد بوساطة متكلم محدّد<sup>(٤)</sup>، وأشار (لفنسن Levinson) إلى فائدة الإشارات على أنها تعبيرات تُذكر الباحثين في اللسانيات بأن اللغات الطبيعية وضعت أساساً للتواصل المباشر بين الناس، كذلك تبرز أهميتها الكبرى حين يغيب عنا ما تشير إليه،

(١) لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب، الدكتورة. ذهبية الحاج حمو: ٩٣.

(٢) تحليل الخطاب، براون ويول، ترجمة: محمد لطفي، ومنير التريكي: ٣٥.

(٣) القاموس الموسوعي للتداولية: ١١٠.

(٤) ينظر: نفسه: ١١٠.

فيسود الغموض ويستغلق الفهم<sup>(١)</sup>، وهي مثال واضح على جوانب من اللغة لا تفهم دلالاتها إلا في ضوء ما يقصده المتكلم<sup>(٢)</sup>.

واختلف تقسيم النّحاة للإشارات عن تقسيم نُظَّار التّداوليين؛ فعند النّحاة ينطبق تعريف الإشارات على (الضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، والظرف)، أمّا نُظَّار التّداوليّة فقسموها على: الإشارات الشخصية، والإشارات الزمانية، والإشارات المكانية<sup>(٣)</sup>، في حين حدد (لفنسن) الإشارات بالآتي بيانه<sup>(٤)</sup>:

- ١- إشارات شخصية: ضمائر الحاضر الدالة على المتكلم والمخاطب والغائب.
  - ٢- إشارات زمانية: كلمات دالة على الزمان المحدد بالسّياق.
  - ٣- إشارات مكانية: عناصر إشارية للمكان، تحدد مراجعها نظراً إلى مكان المتكلم.
  - ٤- إشارات خطاب: عناصر تحيل على عناصر لغوية مذكورة في الخطاب، قبلاً أو بعداً.
  - ٥- إشارات اجتماعية: ألفاظ تشير إلى علاقات اجتماعية بين المتكلمين من حيث هي علاقة صداقة، أو علاقة رسمية، أو علاقة عائلية.
- ولا نجد فرقاً بين تقسيم النحاة العرب، والتداوليين، و(لفنسن) إلا في ألفاظ التقسيم؛ لذا سنعتمد تقسيم التّداوليين لعرض المطلب.

(١) ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة: ١٧.

(٢) ينظر: معرفة اللغة، جورج يول، ترجمة: أ. د. محمود فراج عبد الحافظ: ١٣٧.

(٣) ينظر: استراتيجيات الخطاب: ٨٢-٨٤.

(٤) ينظر: المصطلحات الأساسية في لسانيات النّصّ وتحليل الخطاب دراسة معجمية، نعمان بوقرة:

## ١-١- الإشارات الشخصية:

هي الإشارات الدالة على المتكلم، أو المخاطب، أو الغائب<sup>(١)</sup>، وخير مصداق لها الضمير وقد عرّف النحاة الضمير بأنه: ((ما وضع لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب تقدّم ذكره لفظاً أو معنى أو حكماً))<sup>(٢)</sup>، وقد وعى النحاة الأثر التداولي للضمائر، ودخولها في دائرة الإشارات، ظهر هذا جلياً في تعريف المرادي لها بأنها: ((الموضوع لتعيين مسماه مشعراً بتكلمه أو خطابه أو غيبته))<sup>(٣)</sup>.

وتقسم الضمائر في العربية على أقسام؛ هي:

- ١- الضمائر المنفصلة مثل: أنا، أنت، هو، هي، هم، ... .
  - ٢- الضمائر المتصلة مثل: الكاف في (كتابك) والهاء في (بيته) والواو في (يلعبون)....
  - ٣- الضمائر المستترة مثل: (أنت) المستتر في (قل)، و(هو) المستتر في (نام)، و(نحن) المستتر في (نفرح) ... .
- وكذلك تُعد أسماء الإشارة من صنف الإشارات؛ فالقسم الأكبر منها يدلّ على الأشخاص، نحو: هذا رجل، وهاتان امرأتان، وهؤلاء، رجال، وقوله تعالى: ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي﴾ (هود ٨٧)<sup>(٤)</sup>.
- وبالإمكان إضافة الاسم الموصول إلى هذا القسم؛ لأنه عنصر إجماليّ غامض المعنى، مُبهم الدلالة؛ وغموضه هذا يجعله دائم الربط بعنصر آخر يُزيل هذا الغموض، ويوضح الدلالة، ويُشار به إلى المتكلم، والمخاطب، والغائب كذلك؛ علماً أنّ الدكتور تمام حسان يطلق مصطلح الضمائر على ضمائر الأشخاص، وأسماء الإشارة، والموصولات<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: استراتيجيات الخطاب: ٨٢.

(٢) شرح الرضيّ على الكافية، رضي الدين الأستراباذي (ت ٦٨٨هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر: ٤/ ٤٠١.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ابن أم قاسم المراديّ (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: الدكتور. عبد الرحمن علي سليمان: ١/ ٣٥٨.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية: ١/ ٣٩٤ - ٣٩٦.

(٥) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور. تمام حسان: ١٠٩.

وتختلف جهة الإحالة في الإشارات الشخصية بحسب سياق الاستعمال: ((فهي تشير في البداية إلى التفصيل اللساني، الذي تنبثق عنه، قبل إحالتها على فرد (متكلم) ))<sup>(١)</sup>، ورقم (دومينيك منغونو D. Maingueneau) : أن الضمائر الشخصية ليست علامات لسانية فحسب، بل هي عناصر تعمل على تحويل اللغة إلى خطاب<sup>(٢)</sup>، فاللغة وضعت: ((تحت تصرف مستعمليها أشكالا فارغة تمكن المتكلم من الإحالة على نفسه في أي وقت اقتضت الحاجة لذلك، وهذه الأشكال الفارغة تجد لنفسها مضامين بمجرد أن ينطق بها المتكلم ضمن حال الخطاب))<sup>(٣)</sup>.

### ١ - ٢ - الإشارات الزمانية:

هي المحددات الزمانية التي تربط عناصر الخطاب (المتكلم والمخاطب) بزمان الحدث اللغوي، أو هي الألفاظ الدالة على لحظة التلفظ، أو التي تحيل على زمان ما في الخطاب، وهي ((كلمات تدلُّ على زمان يحدده السياق بالقياس إلى زمان التكلم، فزمان التكلم هو مركز الإشارة الزمانية في الكلام))<sup>(٤)</sup>؛ فإذا لم يعرف زمان التكلم أو مركز الإشارة الزمانية التبس الأمر على السامع أو القارئ<sup>(٥)</sup>.

وقد اتخذت ظروف الزمان مثل: الآن، وظيفة هذه الإشارات في النحو العربي، وقد تستعمل (هنا) للإشارة إلى الزمان قال الشاطبي: ((هنا لا تختص بالإشارة إلى المكان، بل قد يراد بها الزمان))<sup>(٦)</sup>.

(١) المقاربة التداولية: ٤١.

(٢) ينظر: مدخل إلى النظريات التداولية خليفة بولفة، مجلة أقلام الثقافية الإلكترونية:

<http://www.aklaam.net/newaqlam>

(٣) تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، عمر بلخير: ٦٩.

(٤) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ٢٠.

(٥) ينظر: المقاربة التداولية: ٤٢، واستراتيجيات الخطاب: ٨٣.

(٦) المقاصد الشافية: ٢ / ٢٥٦.



## ١ - ٣ - الإشارات المكانية:

وهي تختص: ((بتحديد المواقع بالانتساب إلى نقاط مرجعية في الحدث الكلامي، وتقاس أهمية التحديد المكاني بشكل عام انطلاقاً من الحقيقة القائلة: إنّ هناك طريقتين رئيسيتين للإشارة إلى الأشياء، هما: إمّا بالتسمية أو الوصف من جهة أولى، وإمّا بتحديد أماكنها من جهة أخرى))<sup>(١)</sup>.

وهي لا تختلف عن الإشارة الشخصية أو الزمانية إلا: ((بكون اسم الإشارة ظرفاً، فإنك إذا أردت الإشارة إلى المكان من غير إرادة كونه ظرفاً تُجرّبه مجرى الأشخاص، فكما تقول: أعجبتني هذا الرجل، وهذا الفعل كذلك تقول: أعجبتني هذا المكان))<sup>(٢)</sup>، وهذا عائدٌ إلى قصد المتكلم فإذا: ((قصدت كونه ظرفاً فأشرت إليه، فالخاص بهذا النحو لفظ هنا، وما ذكر معه لا يُشار بها إلا إلى المكان من حيث كونه ظرفاً بخلاف هذا وأشباهه فإن الأمر فيها مطلق))<sup>(٣)</sup>، يُحدده السياق.

وقد حقّق الشاطبي مراتب هذه الإشارات فوجدها مرتبتين: مرتبة بُعد، ومرتبة قُرب<sup>(٤)</sup>، فمن الإشارة إلى القريب: (هنا، هاهنا)، ومن الإشارة للبعيد: (هناك، وهاهناك، وهنالك، وثمَّ)<sup>(٥)</sup>.

وقد استبان من هذا أن أسماء الإشارة تتغير مرجعيّتها بحسب السياقات الواردة فيها، وبحسب مقاصد المتكلمين، فهي ((رمز لفظي يدل على وجود إشارة إلى شيء معين، فإمّا أن نستعمله على حقيقته حينما نشير به إلى ذلك الشيء، كقولنا: هذا الرجل، ونحن نشير

(١) استراتيجيات الخطاب: ٨٤.

(٢) المقاصد الشافية: ١/ ٤١٨.

(٣) نفسه: ١/ ٤١٨.

(٤) ينظر: نفسه: ١/ ٤٠٩، ٤١٢.

(٥) ينظر: نفسه: ١/ ٤١٨ - ٤٢١.

إليه باليد فعلاً، أو نستعمله من دون استخدام اليد كقولنا بعد ذكر شخص من الأشخاص: هذا الشخص، أو ذلك المذكور<sup>(١)</sup>.

## ٢ - الوسم التداولي لأقسام الإشارات:

هذه الإشارات بمجملها تؤدي عملاً تداولياً؛ لأنها ترتبط بموقفٍ تواصلٍ معيّن؛ أي: بمخزون المُخاطَب كما يتصوره المتكلم في أثناء التّخاطُب، وهي كذلك عملية تعاونية نسبةً لمبدأ التعاون (principle of co-operaito) عند (غرايس)؛ لأنها تستهدف تمكين المُخاطَب من تعرّف الذات المقصودة، ويجري ذلك عن طريق إمداد المُخاطَب بكلّ المعلومات التي يمتلكها المتكلم عن الذات المقصودة<sup>(٢)</sup>.

وقد عُنِيَ نُظَار التداولية بوظيفة الإشارات (المرجعية)؛ والمرجعية هي العلاقة النسقية بين القول والمرجع<sup>(٣)</sup>؛ لأنها تربط بين سياق القول، والواقع الاجتماعي الذي قيل فيه هذا القول، في ضمن تطبيق الاستراتيجية التضامنية من طرف المتكلم؛ وهي: ((الاستراتيجية التي يحاول المرسل أن يجسد بها درجة علاقته بالمرسل إليه ونوعها، وأن يعبر عن مدى احترامه لها ورغبته في المحافظة عليها أو تطويرها بإزالة معالم الفروق بينها))<sup>(٤)</sup>، والضمائر أبرز تجلّ للاستراتيجية التضامنية؛ لتوزيعها، وتوزيعها، ومرجعيتها، ممّا أثر في تقليص المسافات بين طرفي الخطاب؛ فتكون العلاقة بين الطرفين في نهاية الخطاب أحسن منها في بدايته، تبقى هذه العلاقة مرهونة بقصد المتكلم وهدفه من الخطاب<sup>(٥)</sup>، فالضمائر - على اختلافها - وضعت للإحالة على مُعيّن أثناء الخطاب، قال الشّاطبي: إنّ ((المضمر ليس بموضوع في الأصل ليدلّ على حاضر أيّ حاضر كان، أو

(١) أسماء الإشارة في القرآن الكريم، دراسة تأويلية، عمر محمد عوني النعيمي (دكتوراه): ٧.

(٢) ينظر: الإحالة وأثرها في تماسك النصّ في القصص القرآني، أنس بن محمود فجّال (دكتوراه)

: ١٢٨.

(٣) ينظر: فعل القول من الذاتية في اللغة، ك - أوريكيوني، ترجمة: محمد نظيف: ٥٢.

(٤) تواصلية الأسلوب في روميات أبي فراس الحمداني، عائشة عويسات (ماجستير): ٣٦.

(٥) ينظر: تواصلية الأسلوب في روميات أبي فراس الحمداني: ٣٦.

غائب أيّ غائب اتفق، وإنما وضع لمعيّن مُحال عليه، متشخص في حال الخطاب))<sup>(١)</sup>، فهو ((فئة من الكلمات، يتغير معناها حسب المقام))<sup>(٢)</sup>.

وتشكل الإشارات عند (جان سيرفوني) جزءاً من المرجعيّات؛ لأنّها: ((لا تُشير إلا بوجود مرجع ما. فبين (أنا) وبين فرد ما يتحدث عن نفسه في لحظة معينة، تكون العلاقة علاقة حقيقية، هي العلاقة الناتجة عن لفظ هذا الفرد لكلمة: أنا))<sup>(٣)</sup>.

وهذه الوظيفة (المرجعية) ينظر إليها في تحليل الخطاب على أنها عملٌ يقومُ به المتكلّم أو الكاتب<sup>(٤)</sup>، ورأى (فان دايك van dijk) أنّ الإشارات هي: ((تعبيرات تحيل إلى مكونات السياق الاتصاليّ (يستقي تفسيرها منه) وهي المتكلّم والسّامع وزمن المنطوق ومكانه الخ . وهذا يعني أن التّعبيرات غير مستقلة عن السياق (المتغيّر) ولها دائماً محيلات أخرى))<sup>(٥)</sup>.

وقد رأى الشاطبيّ أنّ الحاجة إلى مرجع يفسّر الضّمائر هي إحدى مسوغات بنائها، قال: ((ويحتمل أن يكون سبب بنائها وضعها في الأصل على الافتقار إلى ما يُفسّرها))<sup>(٦)</sup>، وهذا يمثل ربط الضّمائر بظروف إنتاجها التواصلية.

ولا نجد لأسماء الإشارة دلالة بعيداً عن المشار إليه؛ فهو الذي يحدّد دلالاتها تبعاً للسياقات التي توضع فيها هذه الأسماء: ((فالتقسيم الأوّل هو بالنسبة إلى المشار إليه من كونه مفرداً أو مثنّى أو مجموعاً، مذكراً أو مؤنثاً))<sup>(٧)</sup>، وهذا التقسيم غير ثابت؛ فقد قرّر في الاستعمال النّحويّ أنّ ذلك اسم إشارة للمفرد البعيد، ولكن: ((العرب قد اتسعت فيه

(١) المقاصد الشافية: ٢٥٧ / ١.

(٢) فعل القول من الذاتية في اللغة: ٥١.

(٣) الملفوظية: ٢٨.

(٤) ينظر: الإحالة وأثرها في تماسك النص في القصص القرآني: ١٢٨.

(٥) علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، فان دايك، ترجمة: سعيد بحيري: ١٣٥ - ١٣٦.

(٦) المقاصد الشافية: ٢٦٧ / ١.

(٧) نفسه: ٣٩٤ / ١.

فاستعملته للمثنى، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾<sup>(١)</sup>، أي: بين الفارض والبكر، فأوقع (ذلك) على الاثنين، وكذلك استعملته للجمع فأضافت كلاً إليه في نحو: ﴿وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَّعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾<sup>(٢)</sup> ((٣)).

ومن هذا ما ذكره الشاطبي في الكلام عن (هؤلاء)، فقد حدّد السياق، وقصد المتكلم، ونوع المُشار إليه، قال: ((يريد أن هذا اللفظ يشار به للجمع، أي جمع كان لمذكر أو لمؤنث، فيستوي في الإشارة به إليه جمع المذكر وجمع المؤنث فنقول: أعجبنى هؤلاء الرجال، وهؤلاء النسوة، وما أشبه ذلك، ومن الأول قوله تعالى: ﴿هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ﴾<sup>(٤)</sup> ومن الثاني قوله حكاية عن لوط عليه السلام ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي﴾<sup>(٥)</sup> ((٦)).

ويتضح في هذه النصوص التعالق بين البنية والقيمة التواصلية التي تتوافر في هذه البنية، فالقيمة التواصلية هي التي توجه المتكلم لاستعمال لفظة ما دون غيرها، وجعل دلالتها محددة، وقد تغاير هذه الدلالة المشهور من استعمال اللفظة، نحو استعمال (ذلك) للدلالة على المثنى والجمع، وإن كان المشهور فيها دلالتها على المفرد، وعلة هذا التغاير هي السياقات المنجزة فيها هذه الألفاظ.

وكذلك في الإشارة الزمانية نجد أن الاستعمال هو الذي يُحدد نوع المشير الزماني، وإلى هذا أشار الشاطبي بقوله: ((أما أمس فظرف من ظروف الزمان... فأما بناؤه فلتضمنه معنى الألف واللام، لأنك إذا أردت به اليوم الذي قبل يومك صار معرفة بالإشارة إليه، فخرج بذلك عن حكم النكرات))<sup>(٧)</sup>.

(١) البقرة: ٦٨.

(٢) الزخرف: ٣٥.

(٣) المقاصد الشافية: ١٠١ / ٤.

(٤) آل عمران: ١١٩.

(٥) هود: ٧٨.

(٦) المقاصد الشافية: ٤٠٣ / ١.

(٧) نفسه: ١٢٧ / ١.

والإحالة في المقاصد لا تقف عند حدود الأعيان المشاهدة، بل قد تكون الإحالة على معنى من المعاني، قال الشاطبي: ((إنَّ من المعاني ما يضطرون إلى الإخبار عنها والإحالة عليها كما يضطرون إلى ذلك في الأعيان ومنه أيضاً فَجَار، وهو اسم للفجور وعلم له))<sup>(١)</sup>.

وقد خالف الشاطبي النَّحَاة المتأخرين الذين قالوا: ((المضمر ليس بموضوع في الأصل ليدلَّ على حاضر أيَّ حاضر كان، أو غائب أيَّ غائب اتفق، وإنما وضع لمعيّن مُحال عليه، متشخص في حال الخطاب، غير أنَّه لما كان المضمر إذا تعقل خارجاً عن الخطاب على الجملة فُهِمَ منه حاضر مبهم وغائب مبهم، توهموا أن ذلك وضعه الأوّل، وأنَّ التعيين في حال الخطاب عارض ... وحقيقة الأمر في المضمر بعكس ما توهموه ... بل المضمر لا يستقل أصلاً بالمفهوميّة في حالة تعقله مفرداً كالحرف، وذلك دليل على أنَّ معناه إنّما يتمّ فهمه بغيره، فذلك الغير مفتقر في أصل الوضع إليه، وهو الذي يعين مدلوله ويشخصه، وبه تمّت دلالاته على معناه الذي وضع له))<sup>(٢)</sup>.

ومن هذا النصُّ يُستبان لنا مدى عناية الشاطبيّ بوظيفة المرجعيّة التي تؤديها الإشارات، وأنَّ هذه الوظيفة لا تتحقق إلا بحضور المشار إليه حضوراً عينياً أو ذهنياً عند المتكلّم والمخاطب، ويرتبط في هذا تمييزه بين الوضعين؛ أيّ: الوضع في النظام النحويّ والوضع في الاستعمال اللغويّ، فالضمير في الأصل مفتقر إلى غيره افتقاراً أصيلاً وعلى هذا: إنّ ((معناه الذي وضع له واحد معيّن لا مبهم فهو إذا معرفة لا نكرة وتعريفه تعريف الشخص، لا تعريف الجنس))<sup>(٣)</sup>.

إنَّ روز مقارنة المقاصد للإشارات، تكشف مساوقة المقاربات التداولية لها، من حيث الرؤية العامّة؛ فكلا المقاربتين ركّزت على البعد التخاطبيّ والاستعماليّ للإشارات؛ وقرّ

(١) المقاصد الشافية: ٣٩٠/١.

(٢) نفسه: ٢٥٧/١ - ٢٥٨.

(٣) نفسه: ٢٥٨/١.

عندهم أنّ المتكلم يسعى بوساطتها إلى إشراك المخاطب؛ بتحديد مديات الخطاب الزمانية، والمكانية، والشخصية، المكوّنة للسياق الحاوي للتركيب اللغوية.

وهي كذلك مقارنة تجاوزت حدود التركيب، لتركّز على الأداء الوظيفي للإشارات، وهو ربط الكلام بسياقاته المختلفة، وأضافت قيمة تداولية أخرى، هي اشتراط التعيين في المُحال عليه، وهو شرط يُكسب العنصر الإحاليّ موقعاً محورياً في العملية التواصلية. وعلى هذا لا يمكن النظر إلى الإشارات إلا وهي متخذة حواراً، ومرتبطة بالواقع المعيش؛ فهي دائماً تحيل على حالة من الحالات المحددة في زمان ومكان محددين.

وهذه المعاني هي معانيّ كامنة في الضمير بالوضع، وهو وضع يتصور من دون أن تكون له بداية حقيقية أو تُعلم الحالة التي تمّ فيها، وهذا المعنى الكامن في الألفاظ بالوضع يتحول عند إطلاق اللفظ؛ أي: استعماله من المكون إلى الظهور؛ فاللفظ: ((إذا أطلق فهم المعنى فيه، وهذا الانفهام راجع إلى علم (المستمعين) بالوضع))<sup>(١)</sup>.

وهذا ما تجسّم في القاموس الموسوعيّ للتداولية؛ فالإشارات تفتقر إلى الاستقلال الإحالي؛ لأنّها لا تستطيع بمفردها تعيين مرجعها؛ أي: إنّها ليس لها دلالة معجمية<sup>(٢)</sup>، ومفسرها واقع خارج حيز الكلام. وهذا يعني أنّ دلالتها تتحدد بالاستعمال وليس بالوضع.

وقد وسم النحاة العرب هذه الإشارات بوسم المعرفة، وربطوا بينها وبين الإحالة، قال سيبويه: ((إنّما صارت معرفة لأنّها أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته))<sup>(٣)</sup>، كذلك قال: ((إنّما صار الإضمار معرفة، لأنك إنّما تضمّر اسماً بعدما تعلم أنّ من يحدث قد عرف من تعني وما تعني، وأنك تريد شيئاً يعلمه))<sup>(٤)</sup>، وقد صارت هذه الإشارات معارف عند النحاة لعلّة تداولية، قال المبرد (ت ٢٨٥هـ): ((وإنّما صار الضمير معرفة لأنّك لا

(١) أصول تحليل الخطاب: ٩٧٨ / ٢.

(٢) ينظر: القاموس الموسوعي للتداولية: ١١٠، و ١١٩.

(٣) الكتاب: ٥ / ٢.

(٤) نفسه: ٦ / ٢.

تضمّره إلّا بعد ما يعرفه السّامع وذلك أنّك لا تقول مرّرت به ولا ضربته ولا ذهب ولا شيئاً من ذلك حتّى تعرفه وتدرّي إلى من يرجع هذا الضمير وهذه المعارف بعضها أعرف من بعض<sup>(١)</sup>، فعلم المخاطب عند النّحاة هو الذي جعلها معرفة، وقد يضمّر هذا القول بعداً تداولياً وتواصلياً آخر هو مشاركة المخاطب في إنتاج الكلام عن طريق التفسير والتأويل للأقوال المضمرة، أو الكلمات غير المذكورة في النصّ والتي تُحيل الضمائر عليها.

وفي سبيل ضبط مسالك النّسق النحويّ في المقاصد ذكر الشاطبيّ الخلاف الحاصل بين النّحاة في مراتب المعارف من حيث التعريف؛ وهو نسق نحويّ يكتنف بعداً تخاطبياً؛ لأنّ التعريف يتحدّد بقصد المتكلّم وعلم المخاطب، فكلما كان الاسم أعلى رتبة في التعريف، صار الأنجع في عمليّة التخاطب بين المتخاطبين؛ وهو نتيجة حتميّة للتّفكير النّدائليّ، فالذي يتقدم في سلّم المعارف يصير دالّاً على المُعيّن أكثر من سائر المعارف<sup>(٢)</sup>، قال أبو عليّ الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ): ((أعرّف المعارف (أنا)، وذلك أنّ الرجل إذا قال: (أنا)، فليس يحتاج إلى زيادة بيان؛ لأنّ البيان إنّما يكون ليُعرّف، فإذا قال: (أنا) فقد عُرف معرفة عين ... ثم (زيد)؛ لأنّه معرفة للغائب ... وبعده ما فيه الألف واللام ... ثم بعده (هذا) و(ذلك)؛ لأنّ (هذا) لا تعلم به جنساً من جنس كما علمت بالرجل، فهو أشدّ إبهاماً<sup>(٣)</sup>)).

واتخذت المعارف في المقاصد الترتيب الآتي<sup>(٤)</sup>: الضمائر، اسم الإشارة، العلم، المضاف إلى معرفة، المعروف بالألف واللام، الاسم الموصول.

أمّا ابن مالك في التسهيل، فرتبها على النّسق الآتي: ضمير المتكلّم، وضمير المخاطب، والعلم، وضمير الغائب، واسم الإشارة، والمنادى، والموصول، والمعرف بالألف

(١) المقتضب، محمد بن يزيد المبرّد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: عبد الخالق محمد عضيمة: ٤ / ٢٨٠.

(٢) ينظر: علم الأصوات النحويّ، الدكتور. سمير استيتية: ٤٩٧-٤٩٩.

(٣) المسائل المنثورة، أبو عليّ الفارسيّ، تحقيق: الدكتور. شريف عبد الكريم: ٥١.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية: ١ / ٢٤٧ - ٢٤٨.

واللام، والمضاف إليه<sup>(١)</sup>. والمشهور عند النحاة في ترتيبها، هو: الضمائر، والعلم، واسم الإشارة، والموصول والمعرف بالألف واللام<sup>(٢)</sup>، وقد خالف الدكتور سمير استيتية ترتيب القدماء؛ ورأى أن العلم هو أعرف المعارف ثم الضمائر، فأسماء الإشارة، معتمداً في اختياره على الوظيفة التداولية التي يؤديها العنصر الإحالي في الخطاب<sup>(٣)</sup>.

ومقاربة الترتيب الوارد تكشف أن الغالب في الترتيب عند القدماء هو: الضمائر، والعلم، واسم الإشارة، والموصول والمعرف بالألف واللام برتبة واحدة، ثم المضاف إلى المعرفة.

ومع موافقتنا للدكتور استيتية في ما ذهب إليه إلا أن ترتيب النحاة لم يخل من قيمة تداولية؛ إذ يتبين منه حضور المنحى الاستعمالي للإشارات؛ فالضمائر هي الأكثر ارتباطاً ودلالة بالمتكلم والمخاطب، والعلم أكثر دلالة على الحضور الشخصي الحسي أو الذهني والإشارة أقل منه؛ إذ إنها تستعمل للإشارة إلى الحاضر في الخطاب والبعيد عن الدائرة التخاطبية.

وقد اكتسبت المعرفة الوسم التداولي؛ لأن الأصل في الأسماء النكرة وعملية انتقاله إلى التعريف هي عملية انتقال من النظام النحوي إلى الاستعمال اللغوي؛ فالنكرة أصل في الوضع اللغوي والمعرفة أصل في الوضع التخاطبي، استبان هذا النسق لنا من حزمة نصوص في المقاصد؛ منها تلك التي يقرر الشاطبي فيها معرفة الإشارات؛ إذ يقول: ((والأسماء المضمره والمبهمه معارف، لا يجوز عليها التثكير))<sup>(٤)</sup>. ويقول أيضاً: ((إن الغرض في الإشارة هو التخصيص والتعريف، وأسماء الإشارة معارف كلها قد استغنت بتعرفها عن إضافتها))<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: شرح التسهيل: ١ / ١١٤.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية: ١ / ٢٤٨.

(٣) ينظر: علم الأصوات النحوي: ٤٩٧-٥٠٠.

(٤) المقاصد الشافية: ١ / ٢٨٩.

(٥) نفسه: ١ / ٤١٠.



وبالإمكان القول: إنّ النسق النحويّ القارّ في مقالة (التّخصيص والتّعريف)، يستبطن بُعدًا تداوليًا؛ إذ التعريف يدلّ على أنّ المخاطب عرف المسمّى (المُشار إليه)، ولكّنه لم يُحدّد له، ولم تتكشف له حدود المُعيّن انكشافًا تامًّا، أمّا التّخصيص فحدوده أوسع؛ أي: إنّ المخاطب عرف المسمّى (المشار إليه) بالذات، وانكشفت له حدوده انكشافًا تامًّا: ((وفي ذلك تأكيد على أنّ قرائن التعريف إنّما هي علامات توجه المخاطب إلى المقصود من بين الأشياء التي قد ميّزها وصارت معينة لديه))<sup>(١)</sup>.

وهنا نقف على إشكال مفاده: كيف تكون هذه الأسماء معرفة وهي مبهمة؟ ألا يُعدّ هذا من الجمع بين النقيضين؟ وللإجابة عنه نعرض رأي الشاطبيّ في معرفة هذه الأسماء؛ إذ يقول: ((المضمرات وأسماء الإشارة وغيرها معارف؛ لأنّ العرب وضعت المضمر دالًّا على مُتعيّن في الخارج متكلّم أو مخاطب أو غائب، وكذلك اسم الإشارة وضع لتعيين مسمّاه من حيث هو مُشار إليه، فكلاهما موضوع يفيد الحوالة على معهود))<sup>(٢)</sup>.

فكلام الشاطبيّ دليلٌ على أنّ المعرفة وصف للاستعمال اللغويّ، أمّا الإبهام فهو وسم لها في النّظام النحويّ، فالإبهام: ((سمة لا تتجلى إلا في مستوى النّظام وتتعدم في مستوى الإنجاز والاستعمال. إذ يشترط أن يرتفع هذا الإبهام بمجرد إجرائها تجنبًا للبس. فما يفسر المبهم عند استعماله هو قرينة التّعريف التي ترفع عنه الإجمال فيقع على واحد بعينه وهو ما يجعل الإبهام والتّعريف خصيصتين متكاملتين لا متنافرتين تؤكد ما بين النّظام والإجراء من تكامل وارتباط))<sup>(٣)</sup>، ومن المحتم أن ما يطلبه نظام اللغة هو غيره ما يطلبه الاستعمال التداوليّ لها<sup>(٤)</sup>.

(١) المشيريات المقامية: ٢٠١.

(٢) المقاصد الشافية: ٢٥٥/١ - ٢٥٦.

(٣) المشيريات المقامية: ٨٣، وينظر: أصول تحليل الخطاب: ١٠٤٧/٢ - ١٠٥٣.

(٤) ينظر: خواطر تأمل لغة القرآن الكريم، الدكتور. تمام حسان: ٣٦.

هذا السرد النحوي يكشف لنا عن ثنائية (الإبهام والتعريف)، التي يتجلى فيها استبطان النظام النحوي للقيم التداولية وأنه نظام لا يكتفي بعرض المقولات النظرية، وإنما يميل إلى إفادة المتكلمين منها عن طريق دخولها في دائرة الخطاب اليومي.

### ٣ - التحليل النحوي للإبهام:

حدّ المبهم في النحو العربي هو: ((ما افتقر في الدلالة على معناه إلى غيره))<sup>(١)</sup>، واستعمل النحاة العرب مقالة (الأسماء المبهمة) للدلالة على أسماء الإشارة في بداية التأليف النحوي، ونلاحظ هذا في قول سيبويه: ((الأسماء المبهمة: هذا، وهذان، وهذه، وهاتان، وهؤلاء...))<sup>(٢)</sup>، وفي قول المبرد: ((والمبهمة لا يجوز أن تضاف إلى شيء؛ لأنها لا تكون إلا معارف بالإشارة التي فيها))<sup>(٣)</sup>.

لم يثبت هذا التحديد للمبهمات في المدونات النحوية بعدهما؛ فتوسع التحديد حتى صار يشمل الضمائر والموصولات<sup>(٤)</sup>، وأسماء الزمان والمكان<sup>(٥)</sup>.

وقد علّل السهيلي (ت ٥٨١هـ) هذه التسمية بقوله: ((إنما وضعت في الأصل لما استبهم على المتكلم اسمه، أو أراد هو إبهامه على بعض المخاطبين دون بعض، فاكتفى بالإشارة إليه، أو كانت الإشارة إليه أبين من اسمه عند المخاطب))<sup>(٦)</sup>، وقال الرضي: ((المبهمات: ((المبهمات: أسماء الإشارة والموصولات... وإنما سُميت مبهمات، وإن كانت معارف لأنّ اسم الإشارة من غير إشارة حسية إلى المُشار إليه مبهم من عند المخاطب، لأنّ بحضرة

(١) الحدود في علم النحو، شهاب الدين الأندلسي (ت ٨٦٠هـ)، تحقيق: نجاه حسن عبد الله: ٤٤١.

(٢) الكتاب: ٧٧ / ٢.

(٣) المقتضب: ٢٦٥ / ٤.

(٤) ينظر: شرح الرضي: ٢٤٠ / ٣.

(٥) ينظر: اللّمع في العربية، ابن جني، تحقيق: الدكتور. سميح أبو معلي: ٤٩.

(٦) نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم السهيلي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود: ١٧٧.

المتكلم أشياء يحتمل أن تكون مُشارًا إليها؛ وكذا الموصولات، من دون الصّلات مبهمة عند المخاطب<sup>(١)</sup>.

وتُحدّد المبهّمات-وتسمّى أيضًا (المبهّمات، والمتحوّلات)<sup>(٢)</sup>- عند التّداوليين بأنّها: ((الوحدات اللغويّة التي تتوقف قيمتها المرجعيّة على المحيط الزمانيّ والمكانيّ لورودها))<sup>(٣)</sup>، وعرفتها (أوركينيوني Orecchioni) بأنّها: ((وحدات لسانية وظيفتها دلاليّة ومرجعيّة تأخذ بعين الاعتبار بعض العناصر المكونة للموقف التواصليّ لمعرفة الدّور الذي يمنحه لها المتخاطبون، والوضعيّة الزمكانيّة للمتكلّم وبالتالي للمخاطب))<sup>(٤)</sup>.

وهي عامل أساسي في تكوين بنية الخطاب بما تؤدّيه من عمل نحويّ، ووظيفة دلاليّة تداوليّة، ويستثمر المتكلّم هذه الإمكانية في الخطاب المباشر، فتصير فائدة الإحالة ربط عنصريّ الخطاب (المتكلّم والمخاطب) بالظروف الزمانيّة والمكانيّة التي أنجز فيها الخطاب.

لم يبتعد الشّاطبيّ عن دائرة التحديات السابقة؛ فقد عرّف المبهّم بقوله: ((المبهّم ما ليس له جهات تحصره، ولا أقطار تحيط به))<sup>(٥)</sup>، و ((تسمّى مبهّمات، من حيث كانت تقع تقع على كلّ مشار إليه، وإنّما يتعين اسم الإشارة بالقصد إليه أو بالنّعت))<sup>(٦)</sup>، هذا التّسوير التّسوير يدلّ دلالة قاطعة على أنّ المبهّم هو ما تحدّد معناه تبعًا لغيره، وغيره هذا قد يكون داخل النصّ أو خارجه. وقد وجدنا أنّ المبهّمات في المقاصد أربعة؛ هي:

(١) شرح الرضويّ: ٣ / ٢٤٠.

(٢) ينظر: تواصلية الأسلوب في روميات أبي فراس الحمداني: ٣٨.

(٣) المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، دومينيك مانغونو، ترجمة: محمد يحياتن: ٤٧.

(٤) تواصلية الأسلوب في روميات أبي فراس الحمداني: ٣٨.

(٥) المقاصد الشافية: ٣ / ٢٩٦.

(٦) نفسه: ٥ / ٣٧٩.

١- أسماء الإشارة.

٢- الضمائر.

٣- الأسماء الموصولة.

٤- الظروف.

وهذا يتضح من نصوص عدة مبنوثة في المقاصد<sup>(١)</sup>، كما في قول الشاطبي لما عدّ الإبهام إحدى علل بناء الأسماء: ((منها الإبهام في الأشياء كلّها فليس شبه اسم الإشارة والضمير بالحروف والدخول عليها، علل به السيرافي بناء اسم الإشارة والضمير فإنّهما مبهمان يقعان على كلّ شيء من الحيوان وغيره، فهما داخلان على كلّ شيء فأشبهها الحروف، لأنّ الحروف أعراض تعترض على الأشياء كلّها))<sup>(٢)</sup>.

وأشار إلى إبهام الموصول في أثناء تمييزه بين الاسم الظاهر والموصول؛ بقوله: ((الاسم الظاهر يدلّ على معنى مخصوص بنفسه وليس كالذي، لأنّه لا يدلّ على معنى مخصوص إلا بصلة توضحه لإبهامه))<sup>(٣)</sup>، وسبب: ((وصلها أنّها لا يتبين معناها بنفسه، فإذا قلت: جاءني الذي واقتصر لم يفهم من الذي شيء))<sup>(٤)</sup>.

وقد أشار الشاطبيّ إلى أنّ الظرف من المبهمات، قال: ((كلّ اسم زمان قابل للنصب على ذلك التقدير كان مبهمًا أو مختصًا، فالمبهم نحو: صمت يومًا))<sup>(٥)</sup>، أمّا في ظرف المكان، قال: ((وقسم المبهم إلى ثلاثة أقسام: أحدهما الجهات الست، وما جرى مجراها... والثاني: المقادير... وهي ما يقدر به المكان كالميل والفرسخ والبريد... والثالث: المشتق من الفعل الواقع فيه، نحو: قعدت مقعدًا حسنًا))<sup>(٦)</sup>. وقال أيضًا: ((إنّهما وغيرهما (قبل

(١) ينظر: المقاصد الشافية: ٣/ ٢٩٦-٣٠١، و٥/ ١٣١، ٦/ ١١٠.

(٢) نفسه: ٨٧/ ١ - ٨٨.

(٣) نفسه: ٥٠٢/ ١.

(٤) نفسه: ٤٦٧/ ١.

(٥) نفسه: ٢٩٦/ ٣.

(٦) نفسه: ٢٩٦- ٢٩٨/ ٣.

وبعد) ممّا تقدم بُني لشبه الحرف لفظاً من قبل الجمود، ... وشبهه معنى من الافتقار لما يبين معناها لزوماً<sup>(١)</sup>.

وهذا إثبات لما تقرر من قبل بأنّ الإشارات هي عناصر لسانية مبهمة، ومن النّظر في نصوص المقاصد استباننا صفتان ملازمتان للمبهمات لا علاقة لهما بالوضع اللغوي، بل يتعلّقان بالاستعمال الإجرائيّ لهما؛ هما:

١- يرتبط الكلام بوساطتها بظروف إنتاجه التخاطبية.

٢- لا تتضح دلالتها إلا بالاستعمال اللغويّ في سياقات محددة.

والمتكلّم يقصد الإبهام لا طلباً له في الخطاب؛ بل هو مقدمة للإفهام، وهذا ما بيّنه الشّاطبيّ بقوله: إنّ العرب ((يقصدون الإبهام أولاً، ثمّ الإفهام ثانياً))<sup>(٢)</sup>، ((ولأنّ يُذكر أولاً مبهماً في جنسه، ثمّ يخصّ ثانياً ويفسر مبالغة في ذلك القصد، إذ كان الإبهام أولاً، ثمّ البيان ثانياً تفخيماً وتعظيماً للأمر))<sup>(٣)</sup>. وهذا يبيّن أنّ الشّاطبيّ عني بعملية الفهم والتّفهيم؛ فالمتكلّم يهدف من كلامه إيصال رسالة للمخاطب، واضحة ومفهومة؛ كيما تصبح عملية التواصل ناجعة، كذلك تتيح المبهمات مشاركة المخاطب في إنتاج الخطاب، عن طريق البحث في مدلولات المبهمات داخل النصّ أو خارجه.

وقد أتاح إبهام الظرف اتساع دلالاته الزمنية؛ فإذا: ((أريد بالظرف المبهم الاستقبال فيجوز فيه ما لزم في إذا من الإضافة إلى الجملة الفعلية، ولذلك قالوا في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾ (الذاريات: ١٣): إنّ هم مرفوعٌ بفعل مضمر دلّ عليه

(١) المقاصد الشافية: ٤ / ١٣٧.

(٢) نفسه: ٤ / ٤٤٦.

(٣) نفسه: ٤ / ٥١٢.

الظاهر))<sup>(١)</sup>، فالإبهام هو الذي جعل الطرف يتمتع بصفة التغيير الدلالي، وقد أفاد النحاة والمفسرون من هذه الصفة في توجيه الأقوال، ومنها توجيه الآيات القرآنية الكريمة.

#### ٤ - القرب والبعد محددان تداوليان:

مقاربة ترتيب الضمائر في المقاصد تبين أنها رُتبت ترتيباً اعتمد البعد التداولي، ويُستبان هذا من قول الشاطبي: ((إذا كان الضميران أو الضمائر مجتمعة، فأما أن تكون في رتبة واحدة، أو في رُتب مختلفة، والرُتب هنا هي بحسب التكلم أو الخطاب أو الغيبة، وذلك أن الضمائر على ثلاثة أقسام: ضمير تكلم، وضمير خطاب، وضمير غيبة، وأخصها ضمير المتكلم، لأنه يدل على المراد بنفسه، وبمشاهدة مدلوله، وأيضاً فإنه بعيد عن الصلاحية لغيره، ويليه ضمير المخاطب، لأنه يدل على المراد به حاضراً أو غائباً على سبيل الاختصاص، ويليه ضمير الغائب، لأنه دونهما))<sup>(٢)</sup>.

هذا الترتيب منسجم تماماً مع ما قرره سيبويه وجمهور النحاة<sup>(٣)</sup>، ولكن هذا الترتيب يخضع للخرم؛ لدواعٍ قصدية؛ قال الشاطبي: ((فإنك تقول: زيد أعطانيها، فتقدم ضمير الفاعل وهو الغائب، وتؤخر ضمير المفعول وهو للمتكلم، كذلك تقول: خلنتيه، فتقدم ضمير المخاطب على ضمير المتكلم، وضمير المتكلم أخص، وقالوا: (عليه رجلاً ليسني)، وفي القرآن الكريم: ﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ﴾<sup>(٤)</sup>)).<sup>(٥)</sup> وسواء بقي هذا الترتيب على حاله في الخطاب، أم انخرم في بعض مواضع الخطاب وفي أنواع معينة من الضمير، فإنه يظل نفساً نحوياً مستنداً إلى دعائم تخاطبية استعمالية، ولم يكن توظيفاً بنوياً مجرداً.

(١) المقاصد الشافية نفسه: ٩٨ / ٤.

(٢) نفسه: ٣١٦ - ٣١٧.

(٣) ينظر: الكتاب: ٣٦٤ / ٢.

(٤) الأنفال: ٤٤.

(٥) المقاصد الشافية: ٣١٩ / ١.

قام هذا الترتيب بحسب المواضع في بناء الجملة على أساس تداولي؛ وبحسب أهميّة الأدوار التخاطبيّة؛ فكان القرب من المتكلّم مقياساً لترتيب تفاضليّ يبدأ بالأقرب وينتهي بالأبعد؛ فضمير المتكلّم يحيل على العنصر الأقرب في الخطاب، وهي رتبة تتغير تبعاً لضرورات الخطاب، كذلك رتبة المخاطب تتغير تبعاً لتلك الظروف، أمّا الغائب وهو: ((الشخص المتحدث عنه، والذي يقوم بدور سلبيّ فقط في فعل اللغة لكن الأشخاص الثلاثة يشتركون في نقطة واحدة: فهم جميعاً يستخدمون لطرح موضوع الكلام))<sup>(١)</sup>.

وتختلف رؤية النّحاة لرتب الإشارة التخاطبيّة؛ فالجمهور على أنّها ثلاثة: قريب، ومتوسط، وبعيد، أمّا ابن مالك فقد جعلها اثنتين: قريب وبعيد، وقد وجدنا الشاطبيّ يعرض رأي ابن مالك وحججه عرضاً يجعلنا نقرر أنه وقف مع قول ابن مالك بجعل رتب الإشارة اثنتين وليست ثلاثاً، وهي قريب وبعيد<sup>(٢)</sup>، أما التوسط فقال: ((قصد التوسط غير معتبر))<sup>(٣)</sup>.

وترتبط علاقة البعد والقرب التخاطبيّة ببنية أسماء الإشارة، فمدّ: ((أولاء قد يفيد انتقال اسم الإشارة من مرتبته التي هو فيها إلى مرتبة أبعد))<sup>(٤)</sup>. أمّا (ها) التي تدخل على (هنا)، فهي تفيد تنبيه المخاطب<sup>(٥)</sup>، إذّا هي دالّة معنويّة يستعملها المتكلّم في سبيل جلب انتباه المخاطب، وكذلك تختلف دلالات (ذلك) بين القرب والبعد باختلاف بنية اسم الإشارة؛ فلحاق: ((الكاف واللام في ذلك ، وذلك يدل على البعد وتركها يدلُّ على القرب))<sup>(٦)</sup>. وبهذا يرقم لنا الشاطبيّ علّة تداوليّة لاختيار صورة اللفظ.

(١) الملفوظية: ٣٠.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية: ١/ ٤١٢ - ٤١٥.

(٣) نفسه: ١/ ٤١٣.

(٤) نفسه: ١/ ٤١٤.

(٥) ينظر: نفسه: ١/ ٤٢٢.

(٦) نفسه: ١/ ٤٠٥.

وعلى هذا يتقرر أنّ مسألة القرب والبعد خاضعة للاستعمال ولقصد المتكلم، من هذا أنّ (ذاك) تأتي لمرتبة غير القريب بحسب الشاطبي، وقد تخرج إلى غير هذا تبعاً لقصد المتكلم؛ قال: ((إنّ الإشارة بذاك ليست بنصّ فيما دون القريب إذ قد يقع ذو البعد موضع ذو القرب وبالعكس لمقاصد، أو للاتساع في الكلام))<sup>(١)</sup>.

بُنيت مقارنة المقاصد للتوظيف النحويّ لقضية البعد والقرب على أساس البعد التداولي؛ إذ إنّ اللفظ يدلّ على هاتين الرتبتين؛ تبعاً لمقاصد المتكلمين، وموقعيّة المُشار إليه، وحضوره العينيّ أو الذهنيّ لدى المخاطب.

## ٥ - الحضور الحسيّ والحضور الذهنيّ:

يركن مطلبنا هذا إلى شطر الإشارة على قسمين؛ هما: الإشارة الحسيّة، والإشارة الذهنيّة، ويعتمد على أنّ الأشياء في حقيقتها إمّا لها صورة في الخارج، وإمّا لها صورة في الذهن<sup>(٢)</sup>. وتمثل الحسيّة الأساس في حضور المشار إليه، ولأجله وضعت الإشارة، وقد تتحرف عن هذا وتستعمل انزياحاً في الإشارة الذهنيّة، ويستبانُ هذا من تعريف الثّابة لاسم الإشارة بأنّه: اسمٌ مُظهر دالٌّ بإيماء على اسم حاضر حضوراً عينيّاً أو ذهنيّاً<sup>(٣)</sup>. ويرى الرّضيّ أنّ: ((الأصل ... ألاّ يُشار بأسماء الإشارة إلّا إلى مُشاهد محسوس قريب أو بعيد فإن أُشير بها إلى محسوس غير مُشاهد، نحو: ﴿تِلْكَ الْجَنَّةُ﴾<sup>(٤)</sup>، فلتصويره كالمُشاهد، وكذلك إن أُشير بها إلى ما يستحيل إحساسه ومُشاهدته نحو: ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ﴾<sup>(٥)</sup>))<sup>(١)</sup>، وإلى

(١) المقاصد الشافية: ١/ ١٦٨.

(٢) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون: ٢/ ١١٠٠.

(٣) ينظر: شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي (ت ٩٧٢هـ) تحقيق: الدكتور. المتولي رمضان أحمد: ١٥٣.

(٤) مريم: ٦٣.

(٥) يونس: ٣.



هذا أشار الشاطبي بقوله: ((اسم الإشارة وضع لتعيين مُسمّاه من حيث هو مُشار إليه))<sup>(٢)</sup>.

إذاً الأساس في الإشارة أن تكون حسيّة؛ أي: إشارة باليد، أو الرأس، أو إيماءً؛ وهي مرتبطة كذلك بالمسافة بين المتكلّم والمُشار إليه، وليس بين المتكلّم والمخاطب، فقد تكون إشارة بعيدة يُستعمل لها (ذلك) نحو: ذلك الرجل شجاع، أو قريبة يُستعمل لها (هذا) نحو: هذا الولد مجتهد. وعلى هذا تتبين صحة مقالة: ((إنّ الحركات الإشاريّة محدودة معروفة ثابتة على صيغة واحدة ألا وهي حركة تنجز بجارحة من الجوارح نحو مشار إليه دون الاستعانة بالكلام. فكأنّ الكلام يعوّض الإشارة. فأسماء الإشارة في اللغة تعوّض الحركة الإشاريّة التي تستوجب المشاهدة. فهي الجسر الذي ينقلنا من واقع الصمت إلى واقع اللغة والكلام. وهي التي تمكّننا من أن نتحدث عن الإشارة باعتبارها عملاً لغويّاً))<sup>(٣)</sup>.

وللزيادة والمبالغة في الإشارة الحسيّة استعمل العرب (هاء التنبيه)؛ وموضعها أوائل أسماء الإشارة؛ ((التنبيه المخاطب على حضور المشار إليه وقربه وللمبالغة في إيضاحه))<sup>(٤)</sup>، وبين الشاطبي أثر هذه الهاء في الحضور التخاطبي: إذ قال: ((تلحق لما تقرّر فيها من معنى التنبيه والتأكيد))<sup>(٥)</sup>، والتنبيه والتأكيد هما عملان لغويّان ينجزهما المتكلّم في الحوار القائم مع المخاطب؛ لجعل الكلام مفيداً، وذا قيمة تداوليّة.

والحضور لا يقف عند الحضور العينيّ المُشار إليه، بل إنّ منه ما هو أخصّ من القرب الحسيّ؛ قال الشاطبي: ((وأنت إذا نظرت إلى أصل الوضع في اسم الإشارة وجدته موضوعاً لمُشار إليه قريب أو بعيد، ويلزم في القريب الحضور أو لا يلزم، إذ مفهوم الحضور غير مفهوم القرب، فقد يكون الإنسان قريباً منك ولا يكون حاضراً معك،

(١) شرح الرضي: ٢ / ٤٧٢ .

(٢) المقاصد الشافية: ١ / ٢٥٦ .

(٣) المشيرات المقامية: ٦٥ .

(٤) معاني النحو: ١ / ٨٧ .

(٥) المقاصد الشافية: ١ / ٤١١ .

فالحضور على هذا أخص من القرب<sup>(١)</sup>، وعلى هذا يكون الحضور نوعين: الحسي (بعيد أو قريب)، وذهني (قريب).

ولا تقف الإشارة الذهنية عند حدود اللغة، بل إنها: ((ترتكز بالأساس على مفهوم الذاتية ثم على المكانة التي يحتلها الموضوع في العالم الموضوعي حيث يتواجد. إن التمثل الإشاري الذي نعبر عنه من خلال الأدوات (أنا) و(هنا) يشكل نواة التمرکز حول الذات في كل تجربة<sup>(٢)</sup>)).

وقرر الشاطبي أن الضمائر المستترة يكون استتارها استتاراً ذهنياً، فالضمائر محتجبة عن الإدراك اللفظي، وهي لم تكن ظاهرة ثم استترت، فإذا قلنا: اكتب يا زيد، فليس المقدر لفظ أنت ولا غيره: ((وكذلك سائر ما يُستتر منها وجوباً، وإنما هي أمور ذهنية تقديرية لم تظهر قط<sup>(٣)</sup>)).

والضمائر كذلك تؤدي هذه الوظيفة التداولية؛ أي: الإشارة إلى الحاضر في الخطاب؛ وهذا يُستبان من تقسيمها، إذ قُسمت على مرتبتين: الحضور والغياب، وقسم الشاطبي الحضور على ثلاثة أقسام:

١- متكلّم.

٢- مخاطب.

٣- مشارك، لا متكلّم ولا مخاطب؛ أي: الذي يقع في دائرة التحوار ولا يصدر منه الكلام ولا يستقبل الخطاب<sup>(٤)</sup>.

(١) المقاصد الشافية: ٢٥٧ / ١.

(٢) الإشارات مقاربة تداولية، يوسف السيساوي، ضمن كتاب التداوليات علم استعمال اللغة: ٤٤٧.

(٣) نفسه: ٢٧٦ / ١.

(٤) ينظر: نفسه: ٢٥٧-٢٥٨.

والضّمائر تنشئ علاقة مباشرة في تحقق الخطاب بين المتكلّم والمخاطب؛ فالضّمائر الدّالة على المخاطبين تدلّ أيضاً على حضورهم حضوراً عينياً، فإحالة ضمائر التخاطب تكون على ما هو موجود حاضر في الخطاب، وقد يكون هذا الحضور ذهنياً مبنياً على معرفة سابقة لدى المخاطب، وتبرز هذه المعرفة السابقة عند المتخاطبين بالضمير (هو) الذي يحيل على معيّن خارج دائرة الحضور العينيّ؛ ولكنه داخل دائرة الخطاب<sup>(١)</sup>، وإلى هذا أشار الشّاطبيّ بقوله: ((العرب وضعت المضمّر دالاً على متعين في الخارج متكلّم أو مخاطب أو غائب، وكذلك اسم الإشارة وضع لتعيين مُسماه من حيث هو مُشار إليه؛ فكلاهما موضوع يفيد الحوالة على معهود، لكن قد يعرض فيهما أن يكون مدلولهما غير خارجيّ إقامة للمُعِين في العلم مقام المُعِين في الخارج، كما قال امرؤ القيس<sup>(٢)</sup>:

وأنت إذا استدبرته سدّ فرجه<sup>(٣)</sup>.

مما تقدّم تتبين عناية الشاطبيّ في ما وراء بنية اللغة؛ أي: التصورات الذهنيّة، والبحث عما يقرب هذه التصورات إلى المحسوس، بوساطة النسق النحويّ الذي يُغنى بعناصر المقام الخارجيّ، فضلاً عن مقاصد المتكلّم ومعانيه القارّة في ذهنه، تلك التي يرغب في إبلاغها ويريد إيصال مضامينها، وإيجاد أثرها في العالم الخارجيّ.

(١) ينظر: علم الأصوات النحوي: ٥٨٥-٥٨٦

(٢) ديوان امرؤ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم: ٢٣.

(٣) المقاصد الشافية: ١ / ٢٥٦.

## المبحث الثالث

### البعد التداولي للمخصّصات

#### ١ - الإطار التحديدي للمخصّصات:

يكتنز التركيب العربي نوعين من العلاقات؛ الأول: العلاقة الإسنادية، وتضم الإسناد الإسمي والإسناد الفعلي، ونصطلح على العلاقة الأخرى بالعلاقة التكميلية، وهي التي تقع خارج دائرة الإسناد، وتضم المخصّصات، وتتسع لتشمل المكملات الجملية التي يضيفها المتكلم إلى الإسناد لغرض من الأغراض بحسب كلّ مكمل، وحاجة السياقات القولية إليه. تتوزع المخصّصات على تقسيمات مختلفة للنّحاة؛ فمنها ما سُمّي عندهم بالفضلات أو المكملات، ومنها ما سُمّي بالتوابع، ومنها المنصوبات، ووجدنا أنّ إطلاق المخصّصات عليها باعتبار الوظيفة التداولية التي تؤديها، وهي تخصيص الكلام وتحديدته؛ فهي تؤدي فعل التّخصيص للنسبة الكلامية بين المسند والمسند إليه، التي تكون مطلقة عامّة من دون المخصّصات، ولابدّ من الالتفات إلى أنّ وظيفة التّخصيص ليست هي الوظيفة الوحيدة التي تؤديها المخصّصات؛ بل هي إحدى الوظائف التي تؤديها، كما سنتعرف في قابل المبحث. ولا نتقيد المخصّصات ببنية واحدة؛ فكما تأتي مفردة تأتي جملة، نحو: جملة الحال وجملة النعت، الخ<sup>(١)</sup>.

نستطيع - إذاً - تحديد المخصّصات بأنّها: ألفاظ مفردة أو جمل تؤدي وظيفة تخصيص النسبة بين المسند والمسند إليه، يستعملها المتكلم في سبيل الإيضاح، وإزالة الإبهام لدى المخاطب.

وبناءً على هذا التحديد نورد ما يندرج فيها على النّحو الآتي بيانه<sup>(٢)</sup>:

(١) ينظر: التداولية عند العلماء العرب: ١٧٩.

(٢) من المخصّصات ما لم نجد له بعداً تداولياً في المقاصد الشافية، وقد ترد فيه أبعاد خطابية وظيفية في مدونات نحوية أخرى، من هذه المخصّصات: (المفاعيل بأنواعها، والإضافة، والاختصاص).

## ١-١-١ - النعت:

عرّفه السيوطي بأنّه: ((تابعٌ مكملٌ لمتبوعه لدلالته على معنى فيه أو في متعلّق به))<sup>(١)</sup>، وهذا ما استقرّ في مصطلحات النحاة، فهو: ((التابع الذي يُكمل متبوعه ببيان صفة من صفاته))<sup>(٢)</sup>، ولم يكن التّخصيص الوظيفة الوحيدة التي يؤديها النعت في الخطاب؛ بل يعتمد المتكلّم إلى توظيف النعت لأداء وظائف عدة؛ منها:

- التوضيح؛ أي: إزالة الاشتراك الحاصل في المعارف؛ نحو: مررت بمحمد الخياط.
- الثناء والمدح، إذا كان الموصوف معلوماً عند المخاطب لا يحتاج إلى توضيح؛ نحو قوله تعالى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ (الأعلى ١).
- الذمّ والتحقير، إذا كان الموصوف معلوماً عند المخاطب، ولا يقصد المتكلّم تمييزه من شخص آخر، نحو: جاء زيدٌ البخيل<sup>(٣)</sup>.

أمّا التّخصيص - وهو الوظيفة الأساسيّة للنعت - فقال عنها السيرافي (ت ٣٦٨هـ): ((معنى النعت أنّه اختصاص نفس المنعوت وإخراج له من إبهام وعموم إلى ما هو أخصّ منه. فالنكرات المنعوتة يخرجها النعت من نوع أخصّ منه، وأمّا المعارف فيخرجها النعت من شخص مشترك الاسم عند وقوع اللبس فيه إلى أن يزول اللبس عنه))<sup>(٤)</sup>.

واتضحت هذه الوظيفة وضوحاً جلياً بتعريف الشّاطبي للنعت، قال: ((يُتمّ معنى الاسم السابق بالنسبة إلى فهم السّامع، لا بالنسبة إلى نفس الاسم، لأنّ الاسم في نفسه تامّ الدّلالة على معناه وضعاً، وإنّما التّفاوت في تمام الدّلالة وعدم ذلك بالنسبة إلى فهم السّامع، فقد يكون الاسم بالنسبة إليه تامّ الدّلالة، أي معروفاً عنده، وقد يكون ناقص الدّلالة، أي مبهماً عنده ... [وقوله] بوسمه أو وسم ما به اعتلق ... وسمت الأوّل بسمة عُرِف بها مدلوله، وتخصّص بها))<sup>(٥)</sup>.

(١) همع الهوامع شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم: ١٧١/٥.

(٢) معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة: ٢٢٦.

(٣) ينظر: معاني النحو، فاضل السامرائي: ١٥٧/٣-١٥٩.

(٤) شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدي: ١٤٢ / ٢.

(٥) المقاصد الشافية: ٦١١ - ٦١٢.

إنّ البعد التداولي القارّ في التنظير النحويّ في تحديد الشاطبيّ للنعت، لا يتعلق باللفظة نفسها؛ بل يكمن في ما يضيف إلى المخاطب من معلومات جديدة يقصدها المتكلّم قصدًا تداوليًا غايته إضفاء سمة الوضوح والإفادة على الكلام.

### ١-٢- التمييز:

عرّفه ابن الضائع (ت ٦٨٠هـ) بأنّه: ((الاسم النكرة المُنتصب بعد تمام الكلام أو بعد تمام الاسم بيانًا لما انبهم من الذوات))<sup>(١)</sup>، وهذا التعريف به حاجة للبيان، فكيف يكون الكلام تامًّا ويُبَيَّن بالتمييز؟ والإجابة عن هذا السؤال هي التي تحدّد البعد التداولي الذي يؤديه التمييز، وهو التّخصيص، فقولنا: ملأت القدر. كلام تامّ من حيث التّركيب، ولكنّه ناقص من حيث الاستعمال التخاطبيّ؛ لذا أحتج إلى التّمييز؛ ليبين للمخاطب ويزيل الغموض عنه، فقل: ماء. فوظيفته الأساسية بحسب الفارسيّ هي: ((أنّ يحتمل الشيء وجوهاً فتبينه بأحدها))<sup>(٢)</sup>.

وعلى هذا تكشف مقارنة التّمييز أنّ النظام النّحويّ الشكليّ غير كافٍ لوصف التّركيب اللغوي بالفائدة؛ بل يعتمد هذا الوصف على الوسم التخاطبيّ للتّركيب، الذي يكتسبه من المُخصّص (التمييز هنا)؛ فالمتكلّم يقصد به رفع الإبهام الحقيقيّ الذي يحصل في عدد من التّراكيب ويكون في ذات مفردة، أو نسبة، بأنّ تحتل الذات أو النسبة أشياء كثيرة يتردّد المخاطب فيها، ولا يرتفع الإبهام إلا بتخصيص أحد الاحتمالات.

ولم يتفق النّحاة في تسميته؛ فأطلقوا عليه (التبيين، والتفسير، والمبين، والمميّز، والمفسّر)، والبعد التداولي بيّن وواضح في هذا التباين؛ إذ إنّ عمليّة تفسير الكلام يعتمد عليها المتكلّم؛ لإزالة ما في الكلام من غموض قد يعجز المخاطب عن فهمه أو يفهمه خطأ.

ولم يعتنِ الشّاطبيّ بالكشف عن تحديد جامع مانع له بقدر عنايته في بيان البعد التداولي، الذي هو تبيين الاسم السابق له وتوضيحه وتفسيره، فهو مُبيّن لما استبهم من الذوات<sup>(٣)</sup>

(١) المقاصد الشافية: ٣ / ٥٣٠.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح، أبو بكر الجرجانيّ، تحقيق: الدكتور. كاظم بحر المرجان: ٦٩١/٢.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية: ٣ / ٥٢٥.

## ١-٣- النداء:

النداء في اصطلاح النّحاة هو: ((تنبيه المدعوّ ليقبل عليك))<sup>(١)</sup>، وهو دائماً مقدّمة للخطاب بحسب سيبويه- إلا أنّ المتكلّم يتركه استغناءً بإقبال المخاطب عليه: ((فهو أول كلّ كلام لك به تعطف المتكلّم عليك))<sup>(٢)</sup>، وقد رأى الشّاطبي أنّ النّداء غايته الخطاب والتواصل بين المتكلّم والمخاطب، قال: ((هو تصويتك بمن تريد إقباله لتخاطبه بحرف من الحروف الموضوعة لذلك))<sup>(٣)</sup>، ويؤدي النداء وظيفة تخصيص الخطاب، قال سيبويه: إنّ ((المنادى مختصّ من بين أمّته، لأمره ونهيّه أو خبره))<sup>(٤)</sup>، فإذا قلت: يا رجل، وبيا غلام: ((فالمنادى هنا صار معرفة بالقصد، وإن كان نكرة في الأصل، لأنه مقبل عليه بالنداء، مقصود، فصار ك(زيد) في الاختصاص، وكذلك إذا قلت: يا زيد))<sup>(٥)</sup>.

ولا تتحدّد وظيفة الاختصاص ببنية محدّدة في النداء؛ فهو لا يقتصر على موقع التقديم في حرف النداء، بل قد يكون حينما يرد حرف النداء بعد تمام الكلام؛ فالمتكلّم يقصد تعيين المخاطب وتخصّيصه؛ فيفيد تخصيص المخاطب بالكلام الذي يأتي بعد التنبيه لجعله معنيّاً به دون غيره<sup>(٦)</sup>. وتغيير البنية هذا نتج عنه أسلوب آخر في الخطاب، يؤدي الوظيفة نفسها، وهو (الاختصاص).

وبهذا يتبين لنا اختلاط الاختصاص بالنداء، وهما أسلوبان متشابهان مع بعضهما، فمعنى الاختصاص أن تأتي بـ(أيّها) المختصّة بالنداء، تُفيد تأكيد الاختصاص للمتكلّم، أمّا أوجه الشّبه بين الأسلوبين؛ فهي:

- إفادة الاختصاص بالمتكلّم من دون غيره، في حين يفيد النّداء اختصاص المخاطب من دون غيره بالأمر والنهي.

- يتعلق كلاهما بالحضور؛ فالنداء للمخاطب والاختصاص للمتكلّم، ولا يكونان للغائب.

(١) الأصول في النحو: ١/٣٢٩، شرح المفصل: ٨/١١٨.

(٢) الكتاب: ٢/٢٠٨.

(٣) المقاصد الشافية: ٥/٢٣٣.

(٤) الكتاب: ٢/٢٣١-٢٣٢.

(٥) المقاصد الشافية: ٥/٢٥٤.

(٦) ينظر: الإنشاء في العربيّة، خالد ميلاد: ١٦٣، مسائل النحو العربيّ في قضايا نحو الخطاب الوظيفي: ١٠٦.

- يأتي الاختصاص لتأكيد الكلام المتقدّم، وكذلك النداء؛ لأنّك تقول لمن كان مقبلاً عليك، منصّاً لكلامك، مستمعاً له: كان الأمر كذا يا فلان، فأثبت بالنداء توكيداً<sup>(١)</sup>.

وقد أدرجناهما في مطلب واحد؛ لتشابههما في النسق النحويّ، والأداء الوظيفيّ، وإنّما لم تُستعمل حروف النداء مع الاختصاص؛ لأنّ المتكلّم لا يريد تنبيه غيره ليستمع كلامه؛ لأنّ (أيّها) واقعة على المتكلّم، وحروف النداء لا تكون إلا للتنبيه<sup>(٢)</sup>، وهذه الخصيصة هي المائز التداولي بين الأسلوبين.

#### ١-٤-٤ - الحال:

عرّفها ابن السراج بقوله: ((الحال إنّما هي هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه))<sup>(٣)</sup>، هذا التحديد كاشفٌ عن أثر الحال في تخصيص الهيئة التي يرد عليها الفاعل أو المفعول، فقولنا: جاء زيد راكباً، تبين وتحديد وتخصيص للهيئة التي جاء بها زيد؛ أي: إنّهُ لم يأت ماشياً ولا راكضاً. ويتبين هذا من قوله (وقت ذلك الفعل)؛ فالتبيين مقترن بحالة خاصّة لصاحب الحال في زمن معين، وليست حالة ثابتة فيه؛ قال الشاطبي: ((إذا قلت: جاء زيد راكباً، فالتقدير: جاء زيد في حال ركوب، وإذا قلت: جاء ضاحكاً؛ فالتقدير: في حال ضحك، وكذلك سائر المثل، فأتى بقوله (في حال) مقتطعاً من الكلام المقدّر ليبين لك خصوصية الحال التي بها يفارق الوصف))<sup>(٤)</sup>، وبهذا يتبين أنّ التخصيص واقع على الهيئة التي بدا فيها صاحب الحال، فهي مبيّنة للمخاطب صورة حضور المتحدث عنه.

(١) ينظر: المقاصد الشافية: ٥ / ٤٦٦.

(٢) ينظر: نفسه: ٥ / ٤٦٧.

(٣) الأصول في النحو: ١ / ٢٥٨.

(٤) المقاصد الشافية: ٣ / ٤١٨.



## ١-٥- البديل:

البديل واحد من التوابع التي توظف أحياناً لأداء وظيفة التخصيص، وهو في عرف النحاة: ((تابع لما قبله، مقصود بالحكم المنسوب إلى ما قبله بلا واسطة يكون بها مستقلاً قصداً بالحكم))<sup>(١)</sup>، والقصد المذكور معناه أن الكلام ظلّ مطلقاً لم يُحدّد بقيد ولم يُخصّص، فلما ذكر البديل خصّص الإطلاق المذكور: ((وكان المتكلم حين ذكر المبدل منه ظنّ السامع قد يحمله على ما فيه من عموم أو ما وقع فيه من غلط، فجاء بلفظ آخر أخصّ في دلالته وهو مراده حقيقة))<sup>(٢)</sup>.

والبديل يزيل اللبس كما في قولنا: مررت به زيد، فلولا البديل هنا لالتبس الكلام على المخاطب، فقصد المتكلم بالبديل إلى تبين الشيء بما هو أخصّ منه.

ومعنى قولهم المقصود بالحكم، هو أن البديل يُقصد لمعنيين؛ هما<sup>(٣)</sup>:

- أن يريد المتكلم ذكر المقصود بالحكم بخصوصه؛ فيأتي أولاً بما يعمّه وغيره، ثم يأتي بالمخصوص؛ قصداً للتوكيد، نحو: رأيت قومك ناساً منهم.

- أن يريد الإبهام على المخاطب، ثم يبدو له أن يبين، أو يتوهم أن المخاطب عالم بما يريد، ثم يشكّ في علمه، فيأتي بالاسم الآخر على جهة البيان.

والتخصيص بالبديل لا يقتصر على نوع من أنواعه؛ فقد يكون ببديل كل من كل (مطابقة)، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا زَيْنًا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزَيْنَةِ الْكَوَكِبِ﴾ (الصافات ٦)؛ فالزينة عامّة وقد خصّصت بالكواكب. وبديل بعض من كل، نحو قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ (آل عمران ٩٧)؛ فالناس لفظ عامّ وورد تخصيصه بعبارة من استطاع سبيلاً. وبديل اشتمال، نحو قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ ذَاتِ الْوُقُودِ﴾ (البروج ٤، ٥)؛ فالأخدود لفظ شامل خصّص بالنار. أمّا بديل الغلط فليس له وظيفة التخصيص أو التبيين، بل هو غلط المتكلم في عباراته، ولا يكون إلا في الكلام العادي، ولا يكون في فصيح الكلام<sup>(٤)</sup>.

(١) شرح الحدود النحوية للفاكهي: ٢٦١.

(٢) الحدود النحوية مدخل إلى وظائف الاسم في التركيب، الدكتور. علي أحمد الكبيسي (بحث): ١٣٦.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية: ١٩٠ / ٥.

(٤) ينظر: نفسه: ١٩٧ - ١٩٩ / ٥.

١-٦- عطف البيان<sup>(١)</sup>:

عرّفه أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، بقوله: ((تابع جارٍ مجرى النعت في ظهور المتبوع، وفي التوضيح والتخصيص جامد أو بمنزلة الجامد))<sup>(٢)</sup>؛ فبالبيان يتم فهم التابع ويتضح معناه المراد، وبهذا يتبين أنّ الوظيفتين اللتين يؤديهما البيان؛ هما: التخصيص والتوضيح.

ويتضح البعد التداولي للبيان، في متن المقاصد بمسارين الأول: هو أنّه لا يكون إلا علماً أو كالعلم، نحو قولنا: مررت بأخيك زيد، ولا بدّ أن يكون أشهر الاسمين<sup>(٣)</sup>، وشرط العلم روعي فيه حال المخاطب فلا يكون الكلام مفيداً للمخاطب إن لم يكن معروفاً عنده. والمسار الآخر: أنّه مبين لمتبوعه، فإذا قلنا: قام زيد، أشكل على المخاطب أيّ الزيدين هو؟ فإذا قلنا: أخوك، تبين وتعرّف عند المخاطب<sup>(٤)</sup>، فهذا المسار في التحديد أظهر العناية بحال المخاطب، ومحاولة توضيح الخطاب له وإيصاله بأنجع صورة.

١-٧- الاستثناء:

قال ابن يعيش في تعريف الاستثناء: ((الاستثناء صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول، وحقيقته تخصيص صفة عامّة، فكلّ استثناء تخصيص، وليس كلّ تخصيص استثناء))<sup>(٥)</sup>، فلا يكون المستثنى إلا ((بعضاً من كلّ وشيئاً من أشياء و"لا" إنّما تأتي لتتفي عن الثاني ما وجب للأول، و"إلا" تخرج الثاني ممّا دخل فيه الأول موجّباً كان أو منفيّاً))<sup>(٦)</sup>.

وقد فسّر الشاطبي معنى الإخراج بقوله: ((معنى إخرجه أنّ ذكره بعد إلا مُبين أنّه لم يرد دخوله فيما تقدّم، فبين ذلك للسامع بتلك القرينة لا أنّه كان مراداً للمتكلّم ثمّ أخرجه...))

(١) كثرت أقوال النحاة القدماء والمحدثين في حقيقة البيان وتعريفه، وما المائز بينه والبدل، و هما واحد

أم مختلفان؟ ونسير في دراستنا هذه على التمايز بينهما اعتماداً على ما رقم في المقاصد.

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد: ١٩٤٣/٤.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية: ٣٩/٥.

(٤) ينظر: نفسه: ٣٩/٥.

(٥) شرح المفصل: ٤٦/٢.

(٦) الأصول في النحو، ابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي: ٢٨٢/١.

وقوله: بـ(إلا) وكذا، هي خاصّة المستثنى فيتميز بها عن التّخصيص بالصفة وغيرها<sup>(١)</sup>. وقد فصلّ الشيخ الغلاييني القول في وظيفة التّخصيص في الاستثناء؛ فقال: ((إنّ الاستثناء من الجنس، هو الاستثناء الحقيقي، لأنّه يُفيدُ التّخصيص بعد التّعميم، ويُزيلُ ما يُظنُّ من عُموم الحكم. وأمّا الاستثناء من غير الجنس فهو استثناء لا معنى له إلّا الاستدراك، فهو لا يُفيدُ تخصيصاً، لأنّ الشّيء إنّما يُخصّصُ جنسه. فإذا قلت "جاء المسافرون إلّا أمتعتهم"، فلفظ "المسافرين" لا يتناول الأمتعة، ولا يدلُّ عليها. وما لا يتناوله اللفظ فلا يحتاجُ إلى ما يخرجُه منه. لكنّ إنّما استثنيتُ هنا استدراكاً كيلا يُتوهم أن أمتعتهم جاءت معهم أيضاً، عادة المسافرين.

فالاستثناء المتّصل يُفيدُ التّخصيص بعد التّعميم، لأنّه استثناء من الجنس. والاستثناء المنقطع يُفيدُ الاستدراك لا التّخصيص، لأنّه استثناء من غير الجنس<sup>(٢)</sup>.

ومن تحديد الشاطبي للاستثناء ينكشف أنّه مبنيٌّ على قيمة إبلاغيّة قارّة في قصد المتكلّم، يكشفها للمخاطب باستعماله قرينة لفظيّة، هي (إلا)، فقولنا: نظرت إلى الطلبة إلا واحداً. يدلّ على أنّ (واحداً) لم يكن من الحاضرين وقت الخطاب، وهذا هو المحتوى القضويّ، ولم يقصد المتكلّم أنّه كان حاضراً ثم خرج من دائرة الحضور. وبعد استكناه هذه المخصّصات في الخطاب النحويّ في المقاصد وبعض المدونات النحويّة الأخرى، تبين لنا ملحوظات؛ هي:

١- لا تقوم المخصّصات على أساس بنية إسناديّة، إذاً هي خارج حدود الجملة، فهي ترد بعد تمام الكلام.

٢- معظم المخصّصات من التّوابع، يستعملها المتكلّم في سبيل إضافة معانٍ أخرى إلى كلامه تتولد مقامياً، وتتحد بقصد المتكلّم، كالتوضيح، والتبيين، والتّخصيص، والتفسير، وإزالة الغموض، هذه المعاني يقصدها المتكلّم مراعاة لفهم المخاطب الخطاب؛ كيما يتمّ التواصل الناجح معه وبصير الخطاب مفيداً في موقعه الاجتماعيّ.

٣- قصد المتكلّم عامل أساسي في تحديد وظيفة المخصّص.

(١) المقاصد الشافية: ٣/٣٤٣.

(٢) جامع الدروس العربية، الشيخ مصطفى الغلاييني: ١٢٨/٣.

- ٤- تتأسس المخصّصات في النظام النحويّ على مراعاة المتكلّم حال المخاطب، فيبحث عن أنجع صورة للخطاب تكون مؤديه أداءً تواصلياً ناجحاً.
- ٥- التخصيص وظيفة تنتمي إلى تداوليّة النظام النحويّ، تتضح وتتحدّد بمقامات التواصل وموارد الاستعمال، فيتخذ التخصيص أبعاداً تداوليّة لا حصر لها في الإنجاز وإزالة اللبس من الخطاب، والإفادة.

## ٢ - النسق النحويّ للمخصّصات:

إنّ الأداء الوظيفيّ للمخصّصات جعل النّحاة يلتفتون إلى العلاقة التي بين بعضها، فأشاروا إلى مواضع التقاء بعضها مع بعضها الآخر، كذلك اعتنوا بمواضع الافتراق بينها، وكأنّهم استشعروا الجامع بينها، الذي نرى أنّه لم يكن إلا الأداء الوظيفيّ لهذه المخصّصات على اختلاف وظائفها التي تؤديها في الخطاب اللسانيّ ونرى أنّ أبرز هذه الوظائف؛ هي تخصيص الكلام السابق وتحديده في إطار ما؛ كيما يكون الخطاب ناجحاً وناجحاً في الوقت نفسه.

والتفت النّحاة إلى أنّ هذه المخصّصات تقع خارج دائرة الإسناد؛ فראوا أنّ الاستثناء والحال والتمييز تنصب: ((لأنّه جيء به بعد تمام الكلام))<sup>(١)</sup>، وقرّر ابن السّراج أنّ: ((النّصب لا يجوز إلا بعد تمام الكلام))<sup>(٢)</sup>.

إنّ وصف النّحاة للمخصّصات بأنّها تقع بعد تمام الكلام، يؤكّد أدائها للتّخصيص، فالّتخصيص إنّما يكون بعد تمام الكلام، كما ورد في التحديدات السابقة.

وقد تباين النسق النحويّ في مقارنة المخصّصات، وبدا للنّحاة أن يدرسوها على وفق نظريّة العامل، وهو تقسيم جدير بالاعتماد من حيث المنهج العلميّ التعليميّ، الذي كان غاية الدرس النحويّ؛ ولكنّه منهج لم يعتبر القيمة الاستعماليّة أو الأبعاد التخاطبية في ترتيب مواده والعلاقة بين الأبواب النحويّة، ولم يرتبوا هذه الموادّ على أساس الوظائف التي تؤديها.

(١) الأصول في النحو: ٢١٣/١، وينظر: ٢٤٥/١.

(٢) نفسه: ٣٤٨/٢.

وكان سببويه يسمي النعت والحال والتمييز صفة<sup>(١)</sup>، من هذا يتبين أنه التفت إلى الوظيفة التي يشترك بها الثلاثة وهي وظيفة تداولية لا تعدو عن كونها تخصيص العام وإزالة الإبهام؛ فالحال ((تجري مجرى الصفة للفعل، ولهذا سماها سببويه: نعتاً للفعل، والمراد بالفعل المصدر الذي يدلُّ الفعل عليه، وإن لم تذكره، ألا ترى أن (جاء) يدلُّ على (مجيء) وإذا قلت: جاء راكباً دلَّ على مجيء موصوف بركوب))<sup>(٢)</sup>.

وتلتقي الحال مع النعت؛ لأنهما وصف لصاحبه، فهي: ((تشبه الخبر في كونها محكوماً بها في المعنى على صاحبها، وإن كان الحكم في الخبر قصدياً وفي الحال تبعياً. وتشبه النعت في إفهام الاتصاف بصفة، وإن كان قصدياً في النعت وتبعياً في الحال. وتشبه التمييز في أن كل واحد منهما يذكر للبيان ورفع الاشتراك إلا أنها مبيّنة للهيئات والتمييز مبيّن للذوات. وعطف البيان يشبه النعت؛ لأنه يؤتى به لإيضاح ما يجري عليه وإزالة الاشتراك الكائن فيه، فهو من تمامه كما أن النعت من تمام المنعوت إلا أن النعت يتضمن حالاً من أحوال المنعوت يتميز بها أما عطف البيان فهو تفسير الأول باسم آخر (مرادف له))<sup>(٣)</sup>.

والحال في حقيقتها صفة؛ فالأصل في قولنا: مررت بزيد رجلاً صالحاً، مررت بزيد صالحاً، وقد وردت رجلاً توطئة للحال، والحال صفة معنوية، ولكن امتنع جريانها على الموصوف حين اختلفا في التعريف<sup>(٤)</sup>.

وتلتقي الحال بالتمييز بوظائف وتفرق عنه بأخرى؛ فالحال تبين ((غيره ويفسره ويوضحه وكذلك التمييز؛ إذ هو مبيّن لما استبهم من الذوات، كما أن الحال مبيّنة لما استبهم من الهيئات، فيفترقان في أن الحال مبيّنة للهيئات، والتمييز مبيّن للذوات، ويجتمعان في أن كل واحد منهما مبيّن لشيء مُستبهم))<sup>(٥)</sup>.

واتخذت العلاقة بين البيان والنعت مساحة واسعة في المدونات النحوية التقاءً وافتراقاً؛ ويمكن تحديد المائز بينهما بأنَّ القصد من نعت المعرفة إزالة الاشتراك العارض في

(١) ينظر: الكتاب: ٢ / ١٢١.

(٢) أسرار العربية، أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار ١٩٣.

(٣) الوظائف النحوية بين المركزي والهامشي (مثل من وظيفة الحال)، الدكتور. لطيفة إبراهيم النجار،

مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، [www.majma.org.jo/majma/index](http://www.majma.org.jo/majma/index)

(٤) ينظر: المقاصد الشافية: ٣ / ٣٤٣.

(٥) نفسه: ٣ / ٥٢٥.

المعرفة بصفة معهودة بين المتخاطبين؛ فقولنا: قام زيد العاقل، هو وصف لزيد المعروف بعقله عند المتكلم والمخاطب. أمّا عطف البيان: فالقصد منه إزالة الاشتراك العارض في الاسم بما هو أشهر من الأوّل من دون عهد بين المتخاطبين، فقولنا: قال أبو عبد الله جعفر الصادق عليه السلام، فلما وقع الاشتراك في أبي عبد الله أزلته عنه بعطف جعفر الصادق عليه الذي هو أشهر منه<sup>(١)</sup>.

واتخذت مسألة (العمدة والفضلة) نسقاً نحويّاً قارب النحاة المخصّصات على وفقه؛ فهم قد رأوا أنّ هذه المخصّصات هي فضلات وليس عمداً؛ أي: إنّ المتكلم يستطيع تركها في الكلام من دون أثر لها عليه، وهي في اصطلاح النحاة ما يُستغنى عنه في الكلام<sup>(٢)</sup>. وبُنِيَ هذا الفهم على أنّ الجملة العربيّة تتكوّن من ركنين أساسيين، هما المسند والمُسند إليه، وهما عمدتا الكلام ولا يمكن أن تتكون جملة من غيرهما؛ فالمبتدأ والخبر والفعل والفاعل عمَد في العربيّة، أمّا ما عداها فهو الفضلة، كالمفاعيل والحال والتمييز والتوابع<sup>(٣)</sup>.

وفسر الشاطبيّ التمايز بينهما (العمدة والفضلة) بالاعتماد على الرؤية الاستعماليّة للنظام النحويّ عنده؛ فرأى أنّهما لا يكونان في الاستعمال اللغويّ، بل هما تقسيمان في أساس النظام النحويّ، أمّا من حيث الاستعمال؛ فهما على السواء قال: ((إنّ الفضلة في الاصطلاح ما جاز الاستغناء عنه في الأصل أعني أصل التركيب، والعمدة ما لا يجوز الاستغناء عنه في الأصل، وقد يعرض لكل واحد منهما ما يُخرجه عن أصله فيُستغنى عن العمدة، كقولك: كلّ رجلٍ وضيعته، وأقائمُ الزيدان؟ ويمتنع الاستغناء عن الفضلة كقولك: زيداً، في جواب: من ضربت؟ ولا تخرج العمدة بهذا العارض عن كونها عمدة، ولا الفضلة عن كونها فضلة))<sup>(٤)</sup>.

يلغي الشاطبيّ في نصه هذا التمايز الاستعماليّ بين العمدة والفضلة؛ فهما متساويان في الاستعمال اللغويّ من حيث القيمة الكلاميّة، والمائز بينهما قارّ في النظام النحويّ، وفي هذه الحال ((تخرج اللغة من سكون النظام إلى حركية الفعل، فتصبح حدثاً يرتبط

(١) ينظر: المقاصد الشافية: ٥ / ٤١.

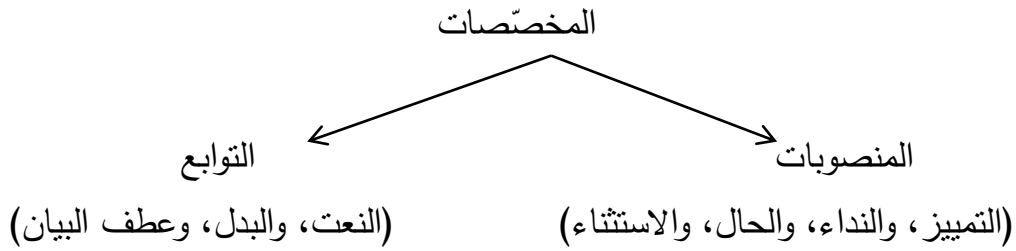
(٢) ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية: ١٧٣.

(٣) ينظر: الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها، الدكتور. فاضل السامرائي: ١٣-٢٠.

(٤) المقاصد الشافية: ٣ / ٤٢٢.

بسياق، وتعلق به مقاصد، ويعبر به المتكلّم عن غايات يحققها عند سامع أو قارئ بما يضع فيه من الوسائل، وما يصوغ من الأساليب<sup>(١)</sup>.

فالعمدة والفضلة لا فرق بينهما في الاستعمال اللغوي، ويعتمد حضورهما في التركيب على أساس قصد المتكلّم ومراعاة المخاطب والسياقات المحيطة بالكلام. ويتخذ تقسيم المخصّصات تبعاً للنسق النحويّ الشكل الآتي:



ويتسم النسق النحويّ للمخصّصات بأنّه نسق عالج الوظيفة النحويّة للمخصّصات، وما تؤدّيه من عمل في توضيح الكلام، وإفهامه للمخاطب؛ فلها حضور كبير في عمليّة الفهم، والإفهام، ولا يمكن التأسيس على فوارق استعمالية بين الفضلة والعمدة؛ فكلاهما يؤدي عملاً لغوياً بحسب حاجة الخطاب إليه؛ بل إنّ البحث عن الفوارق لا بدّ أن يتقرر بين النظام النحويّ والاستعمال اللغويّ.

### ٣ - الوسم التداولي للمخصّصات:

لا تقتصر عمليتا الإفادة والتواصل على البنية الإسنادية التي تؤدّي بوساطة المسند والمسند إليه بشكليه؛ بل تتحددان كذلك بالمخصّصات، لأنّها خبر من الأخبار، تتحقّق بها

(١) ضوابط النحو العربي: ١/١٧٧.

الفائدة بما تضيفه من معلومات على الكلام السابق لها؛ لتضيف معنى آخر للكلام، يجعل المخاطب يتحصّل على مؤشرات خطابية لا يمكنه الحصول عليها من دون هذه المخصّصات.

والى هذا أشار الشاطبي بقوله: المنصوبات تتعلق بأحكام المرفوعات من جهات عدة؛ منها: ((حصول الفائدة به كحصولها بالفاعل على الجملة))<sup>(١)</sup>، وعلى هذا فالفائدة لا تنحصر بالإسناد فحسب، إنما تتعلق بما يفيد عند المخاطب معلومة جديدة أو يُثبت المعلومات القديمة عنده، وفي الحالتين يبني المتكلم كلامه مراعاةً لحال المخاطب.

فوسم هذه المخصّصات بالإفادة أضفى عليها بُعدًا تداوليًا، وهذا البعد جعلها بنية أساسية في الخطاب والتواصل -إن وجدت- لا بنية ثانوية يمكن الاستغناء عنها، ومن صور هذا ما رَقَمَه الشاطبي في أكثر من موضع أن النعت هو المُتمّم للفائدة؛ أي: إن الفائدة من الخطاب تبقى غير تامة والكلام لا يحسن السكوت عليه إلا بالنعت الذي يوضح للمخاطب تمام الكلام والمراد منه؛ فإن النعت يُتمّم: ((ما سبق، لكن بحسب القصد، وذلك أن القائل: مررتُ بزيدٍ الفاضل الكريم ... إنما قصده التعريف بزيد، من حيث احتوى على خلال وأوصاف يُمدح بها أو يُذم. فالاسم الأول قد تضمّن منها من حيث العلمية، لكن بقي تقريرها على السامع حتى يعرف صاحبها معرفةً أخرى أتم من تلك المعرفة المتقدمة له، فإذا المادح أو الذام أو غيرهما قاصدٌ للتعريف بزيد تعريفًا لم يتم بحسب السامع قبل النعت))<sup>(٢)</sup>، وبهذا يتبين أن البعد التداولي في النعت يركز على القيمة الانجازية التي يؤديها المتكلم في سبيل جعل القول مفيدًا فائدة لم تكن قبل حضور النعت في بنية الخطاب، وبهذا يتضح صواب قول الشاطبي: ((إن النعت تخصيص للمنعوت لتقع الفائدة في الإخبار عنه))<sup>(٣)</sup>.

ومن هنا يتضح أن البعد الدلالي القار في النعت ينكشف ويظهر في فهم المخاطب للقول؛ فإن صار الكلام مفهومًا مفيدًا للمخاطب اتضح جليًا البعد التداولي واتسم الكلام بالسمة التداولية، وإن غاب الفهم عن المخاطب ابتعدت السمة التداولية عن التركيب وإن دخلت المخصّصات في بنية التركيب.

(١) المقاصد الشافية: ٢١٢ / ٣.

(٢) نفسه: ٦١٦ / ٤.

(٣) نفسه: ٤٢٢ / ٣ - ٤٢٣.



ولا تقتصر إفادة الخبر على النعت فحسب، بل إنّ الحال تؤدّي هذه الوظيفة أيضاً؛ فهي زيادة في الفائدة والخبر، وتكتسب الحال بعدها التداولي بدلالاتها على الحال المصاحب للقول، فهي كاشفة عن أحد عناصره السياقية؛ فتحديدها بوقت الحدث يبيّن القيمة التداولية لها بالإشارة إلى الظروف المصاحبة للخطاب، التي منها بيان هيئة المشاركين في الخطاب، قال الشاطبي في تقدير قول: جاء زيد راكباً: ((في حال ركوب، فهو المعنى المفهوم من الحال، ولا يفهم منه معنى: في حال راكب، إذ لا يصحّ من جهة المعنى... ووجه هذا الفهم أنّ راكباً وإن كان زائداً في المعنى لا يمتنع فيه تجريد معنى الركوب لأنّ راكباً يدلّ على الركوب))<sup>(١)</sup>، والحال دائماً ما ترد مبيّنة للهيئات، وهي تبين ما استبهم من الهيئات<sup>(٢)</sup>، وهذه صورة أخرى للبعد التداولي القار في المخصّصات، فبالصورة الأولى المتقدّمة (النعت والبيان) اتضح البعد التداولي عن طريق الإفادة الحاصلة لدى المخاطب، أمّا هنا فالبعد التداولي يتضح بالنظر إلى السياقات المحيطة بالكلام.

ويؤدّي عطف البيان الوظائف التداولية نفسها التي يؤدّيها النعت من حيث إنّهُ يتمّ به فهم المتبوع، ويتضح معناه، ويعتمد بالأساس على قصد المتكلّم؛ فإذا قلنا: قام زيد، فأغضض على المخاطب أيّ الزيدين هو؟ فإذا قلنا: أخوك تبين زيد من هو ووضح أمره<sup>(٣)</sup>، وبهذا يكتسب الكلام القيمة التداولية والفائدة التواصلية.

ولكن المسار التداولي يختلف بينهما؛ فالبيان يكتسب بعده التداولي من مراعاة المتكلّم حال المخاطب في الخطاب، ومحاولة تفسير الكلام له وتوضيحه، فالتعيين يعمد إليه المتكلّم؛ لإزالة الغموض؛ فيعتمد السامع إلى الإجابة عن سؤاله، وبهذا تتحقق عملية التّخاطب، وتنتقل من الغموض إلى الوضوح، وهذا لا يمكن للمتخاطبين إلا بتحقيق بعض الشروط أبرزها: ((امتلاك مهارة العمليات الذهنية في الكفاءة التداولية لإنتاج الخطاب المناسب للسياق، بما في ذلك من تمثّل العناصر السياقية، وبلورتها في الخطاب اللغوي، ليرتبط فيه اللفظ بقصد المرسل، بشكل من أشكال الخطاب المتعددة))<sup>(٤)</sup>.

(١) المقاصد الشافية: ٤٢٣ / ٣.

(٢) ينظر: نفسه: ٥٢٥ / ٣.

(٣) ينظر: نفسه: ٣٩ / ٣.

(٤) استراتيجيات الخطاب: ٣٧٨.

ولقد حدّد الشّاطبيّ الصور التي يرد عليها البذل، معتمداً في تحديده هذا على قصد المتكلّم، فرأى أنّ البذل يأتي على صورتين<sup>(١)</sup>؛ هما:

- أن يكون المتكلّم أراد ذكر البذل، فأتى أولاً بموطئ له؛ ليصير ذكره ثانياً بعد التوطئة له أولاً أو في العرض.
- أن يكون المتكلّم ذكر المبدل منه أولاً اعتقاداً منه أنه كافٍ، أو إبهاماً، ثم بدا له أن يبيّن ما لم يكن مبيّناً للمخاطب.

ولا يقف البعد التداولي للبذل عند قصد المتكلّم فحسب؛ بل يعتمد أيضاً على مراعاة حال المخاطب، فإطالة البنية القولية يعمد إليها المتكلّم أساساً لبيان القول وتفصيله للمخاطب؛ ليزيل أي لبس قد يعلق في ذهنه.

أمّا البعد التداولي للنداء فقد تجسّم في المقاصد بصورتين؛ هما:

الصّورة الأولى: المسافة بين المتخاطبين، المنادى والمنادي، فهناك رتبتان للمنادى بعيدة وقريبة، وقد يكون المنادى قريباً، ولكنّه يُعامل معاملة البعيد، وهذا العدول التداولي إنّما يكون لأسباب<sup>(٢)</sup>، منها:

- أن يكون المنادى معرضاً عنك، لا يقبل عليك إلا بالاجتهاد في النداء؛ فنقول: يا زيد وتعامله معاملة البعيد.
- أن يكون المنادى نائماً مُستقلاً، لا يجيب إلا بالاجتهاد في النداء ومدّ الصوت؛ فنقول: يا رجل، راجياً أن يستيقظ فتكلمه.
- قصد التوكيد، وذلك أن يكون المنادى مقبلاً عليك، قريباً منك، ولكنك أكدت نداءه حاجة، فناديته نداء البعيد؛ فقلت: يا أخي.

الصورة الأخرى: الوظيفة التداولية التي يؤدّيها حرف النداء حينما يخرج من دلالة النداء إلى دلالة الاستغاثة أو الندبة.

إنّ العدول التداولي في وظيفة الحرف من النداء إلى الندبة، أو الاستغاثة؛ عائد إلى السياقات المحيطة بالقول كالأثر النفسي للمتكلّم، والظروف المحيطة بالقول سواء كانت اجتماعية أم تاريخية، وينكشف هذا من الحدود التي وضعها النّحاة للندبة والاستغاثة؛ قال

(١) ينظر: المقاصد الشافية: ٥ / ٢٢٢.

(٢) ينظر: نفسه: ٥ / ٢٣٧.

سيبويه: ((المندوب مدعو ولكنه متفجع عليه))<sup>(١)</sup>، وكذا رَقَم الرضيّ قوله: ((المندوب منادى على وجه التفجع... وكذا المُستغاث منادى دخله معنى الاستغاثة))<sup>(٢)</sup>.

إنّ التّمايز في الأداء الوظيفيّ بين النداء والندبة والاستغاثة يعتمد بالأساس على المخاطب؛ ((المندوب غير مخاطب، وإنّما هو متفجع عليه))<sup>(٣)</sup>، فإذا قلت: واحسيناه، وهو ميّت، فأنت لم تقصد نداءه طلباً للإجابة، وإنّما قصدك التصويت باسمه تفجّعاً لفقده.

أمّا المستغاث فهو بعيد عن المتكلّم؛ لذا يدخل في ضمن دائرة المخاطب البعيد، فإنّما يُستغاث بمن يُخلّص من شدّة، أو يعين على تحمل المشقة، ومن هذه صفاته لا يكون حاضراً في المجال التخاطبيّ، فإن حضر تحولت الاستغاثة إلى نداء؛ قال الشاطبيّ: ((الاستغاثة: هي دعاء المُستنصر المُستنصر به، والمُستعين المُستعان به، فهي تختص بالنداء))<sup>(٤)</sup>، وطلب الإعانة لا تكون إلا من غائب فلو حضر لوجه إليه الخطاب؛ وصار منادى، ولهذا لم يجعل للاستغاثة إلا حرف واحد هو (يا).

كما أنّ الاستغاثة لا تكون إلا للمعرفة، فالنكرة لا يُستغاث به، فلا يُقال يا لرجل، ولا يا لإنسان، وكذلك المعرفة إن لم تتعين، فلا يقال: ويل من قام أبوه<sup>(٥)</sup>.

فالتمايز بين النداء، والندبة، والاستغاثة يُبنى على قصد المتكلّم ومراعاة حال المخاطب، والسياقات المحيطة بالقول، فإن غاب عنصر من هذه العناصر فقد الخطاب قيمته التواصلية ونجاعته الحوارية، وصار صعباً على المخاطب إيجاد الفوارق بين التراكيب الثلاثة، وقد تتداخل عنده الاستغاثة بالندبة أو بالنداء.

وبعد هذا نرى أنّ النسق النحويّ الذي عولجت المخصّصات على وفقه، امتزج كثيراً بالمقاربة التداولية، فنوقشت قضية البعد والقرب على أساس الحضور التخاطبيّ، فالقريب، قريب من دائرة الخطاب، والبعيد، بعيد عنها، ولا يعتمد القرب والبعيد على المديات الحسية فحسب؛ بل يعتمد أحياناً على الإدراكات الذهنية، فيكون القرب والبعيد ذهنياً أو نفسياً تبعاً لحالات المتخاطبين، لذلك توسعت دائرة الخطاب بالمخصّصات، ولا سيما النداء.

(١) الكتاب: ٢ / ٢٢٠.

(٢) شرح الرضي: ١ / ٣٤٥.

(٣) المقتضب: ٤ / ٢٤٥.

(٤) المقاصد الشافية: ٥ / ٣٦١.

(٥) ينظر: نفسه: ٥ / ٣٧٤.

وقد التفت الشاطبي إلى القيمة الإنجازية للمخصّصات وبين قيمة هذا الإنجاز في الخطاب؛ لأنّ القيمة التداولية القارّة في إنجاز عمل التخصيص، والتأثير في المخاطب تتعلق بإضافة معلومات جديدة ومكتسبة ومننقلة من المتكلّم إلى المخاطب، وصيرت هذه المعلومات الخطاب ناجعاً، ذا قيمة تواصلية تخاطبية.

وكذلك تؤدي المخصّصات وظيفة تداولية عن طريق تحويل دلالة القول من العموم إلى الخصوص؛ ممّا يزيد في تحديد المقصود من القول في دائرة الخطاب.

# الفصل الثاني

المبحث الأول

الأعمال اللغوية المباشرة

المبحث الثاني

الأعمال اللغوية غير المباشرة

((إن المنقول لا يستطيع أن يُثبِت جذوره في المجال التداولي العربي إلا إذا تمّت إعادة إبداعه في هذا المجال الخاص ... ولكن مع إعادة إبداعه، هناك إبداعات أحدثها الغرب، فنحن نحتاج لا إلى نقلها وتكرارها كما هي في أصولها، ولكن إلى إعادة إبداعها على طريقتنا الخاصة بعد عرضها على مقتضيات مجالنا التداولي)).  
الحوار أفقاً للفكر، الدكتور. طه عبد الرحمن: ١٠٥.

### توطئة:

يركّز هذا الفصل على شقي نظرية العمل اللغوي، الأول: العمل اللغوي المباشر، والآخر: العمل اللغوي غير المباشر، ونبحث فيهما من وجهة نظر نحوية خالصة تتأسس على مقولة أنّ المعاني الكلامية هي أعمال يؤديها المتكلم ليطلب بها مشاركة المخاطب؛ لأنّ المتكلم في حوار مع الآخر يتخذ صورتين للتعبير عما يريد، الأولى: الصورة المباشرة، نحو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ قُمْ فَأَنْذِرْ وَرَبِّكَ فَكَبِّرُ﴾ (المدثر ١-٣). فهذا خطاب إلهي مباشر لا يحتمل التأويل ولا يعتمد على قراءات مسبقة مفترضة، أمّا الصورة الأخرى، فهي الصورة غير المباشرة، وهي التي تعتمد اعتماداً مباشراً على الاستلزام الحوارية وعلى الافتراضات المسبقة، نحو، قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾ (الأنعام ٥٠)، فالاستفهام الوارد في هذه الآية لا يراد به طلب الإخبار، بل هو استفهام إنكاري، فمن البديهيات الذهنية لدى المخاطبين أن الأعمى والبصير لا يستويان، ولن يستويا، فاعتمد الخطاب القرآني في هذه الآية على استلزمات الحوار، وعلى الافتراضات المسبقة لدى مستمعي الخطاب. وينبني التمييز بين الأعمال اللغوية المباشرة والأعمال اللغوية غير المباشرة على مقاربتين، الأولى: هي أقسام المعاني؛ وهي<sup>(١)</sup>:

أ- المعاني الصريحة: وهي المعاني التي تدلّ عليها صيغ القول دلالة مباشرة، وتشمل الآتي:

(١) ينظر: التداولية عند العلماء العرب: ٣٤ - ٣٦.

- ١- المحتوى القضوي للقول: وينتج هذا المحتوى من مجموع مفردات القول مضمومًا بعضها إلى بعض في علاقة إسناد.
- ٢- القوة الإنجازية الحرفية: هي القوة المعبر عنها بأدوات تسم الجملة بوسم إنجازي ما، نحو: الاستفهام، والنهي، والنداء.... الخ
- ب- المعاني الضمنية: هي المعاني التي لا تدلّ عليها صيغ القول بالضرورة؛ لكن السياق هو المؤثر في تكوينها، وتشمل:
  - ١- معاني عرفية: هي دلالات ترتبط بالجملة ارتباطًا مباشرًا.
  - ٢- معاني تخاطبية: هي التي تتولد تبعًا للمقامات التي تُنجز فيها الأقوال.

أما المقاربة الثانية، فنقوم على أساس الموازن الجوهرية بين الاثنين؛ وهي<sup>(٢)</sup>:

- ١- القوة الإنجازية للأعمال اللغوية المباشرة تظلّ ملازمة لها في مختلف المقامات، أما الأعمال اللغوية غير المباشرة؛ فقوتها الإنجازية خاضعة إلى السياقات الواردة فيها.
- ٢- يجوز إلغاء القوة الإنجازية للأعمال اللغوية غير المباشرة؛ نحو: أتذهب معي إلى المكتبة؟ فقد تلغى القوة الإنجازية غير المباشرة، وهي الطلب ليقتصر على قوته الإنجازية المباشرة وهي الاستفهام.
- ٣- لا يتوصل إلى القوة الإنجازية إلا بوساطة عمليات ذهنية استدلالية متفاوتة من حيث التعقيد والبساطة، أما القوة الإنجازية المباشرة فتؤخذ مباشرة من تركيب القول نفسه.

وقد ركّزنا في طرحنا في هذا الفصل - من حيث المنحى النظري - على المقاربات المؤسسة للأعمال اللغوية، كمقاربات (أوستن، وسيرل، وغرايس، وقازدار Gazdar، وستالنكر Stalnaker، وفينيمان)، وكذلك ركّزنا على مقاربة الدكتور شكري المبخوت؛ لأنها انطلقت من وعي للنظرية التداولية، ودراية كبيرة في المدونة النحوية العربية؛ لذا جعلناها في عيبة المقاربات التأسيسية.

(٢) ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ٨٦ - ٨٧.

## المبحث الأول

## العمل اللغوي المباشر

## ١ - الإطار التحديدي للعمل اللغوي:

إنَّ العمل اللغويّ هو ترجمة غير حرفيّة للمقابل الإنكليزي (speech acts)، وقد تُرجم أيضاً إلى (الفعل اللغويّ، والفعل الكلامي، والحدث اللغويّ، والنظرية الإنجازيّة)<sup>(١)</sup>؛ وقد تبيننا ترجمة (العمل اللغويّ)<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّ (العمل) لفظٌ يدلُّ في الأساس على الحدوث والإنجاز والتأثير، ((فهو إحدَثُ أمرٍ قولاً كانَ أو فعلاً، بالجارية، أو القلب))<sup>(٣)</sup>، فإن أُضيف إلى اللغة صار دالاً على المراد دلالة خاصّة، وكذلك نبعد بهذا الاختيار من الالتباس الذي يثيره استعمال (الفعل) بالمفهوم النحويّ للفعل.

وتتعدّد تعريفات العمل اللغويّ تبعاً لتعدد المرجعيات الاستمولوجية التي ينطلق منها الباحثون، مع ذلك فمن الممكن تعريف العمل اللغويّ بأنّه: ((إنتاج جملة نمطيّة أو إقارؤها في ظروف معيّنة))<sup>(٤)</sup> أو هو كلُّ ملفوظ قائم على نظام شكليّ دلاليّ إنجازيّ تأثيريّ، ويُعدّ نشاطاً مادياً نحوياً يتحقّق بوساطته غرض إنجازيّ، نحو: الطلب، والأمر، والاستفهام، وغاياتٍ تأثريّة تخصّ ردود فعل المخاطب<sup>(٥)</sup>. وعرفه (سيرفوني) بأنّه مجموعة الملفوظات التي لا تستعمل لوصف الحالة الراهنة للأشياء، ومن بعد لا يمكن أن نصفها بأنّها ملفوظات كاذبة أو صادقة<sup>(٦)</sup>. في حين عرفه (كريمير Kramer) بأنّه: ((أصغر وحدة

(١) ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ٦١، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب: ٧.

(٢) ينظر: دائرة الأعمال اللغويّة مراجعات ومقترحات، الدكتور. شكري المبخوت: ٥.

(٣) تاج العروس: ٣٠ / ٥٥.

(٤) إنشاء النفي وشروطه النحويّة والدلاليّة، الدكتور. شكري المبخوت: ١٥٥.

(٥) ينظر: التداوليّة عند العلماء العرب: ٤٠.

(٦) ينظر: الملفوظيّة: ٩٥.



لاتصال إنساني، يمارس بها المتكلم فعلاً تجاه السامع، وهو يتكون من مكونين، من محتوى قضوي ووظيفة إنجازية<sup>(١)</sup>

وقد قرّر أوستن أنّ الجمل تنقسم على قسمين؛ هما:

١- الجمل التقريرية (الخبرية) Connotative : هي الجمل التي تُخبر أو تصف

حالة ما، وتوصف هذه الجمل بأنها صادقة أو كاذبة.

٢- الجمل الإنجازية (الأدائية) Performatif : هي التي لا تصف، ولا تخبر، ولا

تثبت أمراً ما على وجه الإطلاق، وهي من هنا لا تدل على تصديق أو تكذيب، وعليه فالنطق بالجملة هو إنجاز لفعل أو إنشاء لجزء منه<sup>(٢)</sup>.

وبعد أن رقم (أوستن) تمييزه الأخبار المحضة من الأعمال اللغوية الإنشائية، وجد أن الخبر المحض إنما هو في الحقيقة تعبير عن الاعتقاد، وهو ما يقتضي توافر عناصر مقامية، ويقتضي شروطاً سياقية لا تختلف عن الشروط المطلوبة لنجاح الجمل الإنجازية، فإذا ما اعتبرنا في الخبر المحض المقام بمختلف عناصره انتهينا إلى أنه قول لا يختلف عن سائر الأعمال الإنجازية، ممّا يجعل الفرق بين الأخبار والأعمال اللغوية فرقاً ضئيلاً<sup>(٣)</sup>، فمحاولة ((التمييز بين قسمين من الكلام: الخبريات والإنشائيات؛ استناداً على التعارض بين قيم الصدق والكذب من جهة وأنماط الفشل من جهة أخرى، أدّى بأوستن إلى رفض هذا التقسيم الثنائي، فقد تبين له أنّ الكلام الخبري قد يتعرض لأنواع الفشل التي تحكم الإنشائيات، وكذلك قد تقبل بعض الإنشائيات التقييم من حيث الصدق والكذب<sup>(٤)</sup>.

وقد توصل (أوستن) أخيراً إلى أنّ التمييز بين الإخبار والإنجاز يتمثل بالآتي بيانه:

(١) اللغة والفعل الكلامي والاتصال، زبيله كريم، ترجمة: سعيد بحيري: ٨٩.

(٢) ينظر: نظرية أفعال الكلام العامة: ١٤ - ١٦.

(٣) ينظر: نفسه: ١٠٣ - ١٠٤.

(٤) محاضرات في فلسفة اللغة، الدكتور. عادل فاخوري: ١٠٤ - ١٠٨.

١- إنَّ الإنجاز عمل لغوي يختصُّ بما يكون له من أثر التأثير بالقول، في حين أن الخبر قد لا يكون له أثر مباشر في المخاطب.

٢- إنَّ الإنشاء لا يحتمل التصديق والتكذيب على عكس الخبر المحض الذي لا يخلو من هذا البعد.

٣- إنَّ صدق الخبر وكذبه مرتبطان بالظروف المعينة المخصوصة التي يُنجز فيها.

٤- إنَّ الإنشاء ينبني أساساً على القوة المقصودة بالقول، في حين أن الخبر أساسه عمل القول، وإن كان لا يخلو من قوة مقصودة بالقول<sup>(١)</sup>.

هذا التمايز الضئيل والنسبي جعل (أوستن) يعدل عن هذا التقسيم الثنائي للجمل، فرأى أنَّ نظرية الإنشاء ينبغي أن تُهمل لفائدة نظرية لغوية أعمَّ قادرة على احتضان أعمال الخطاب والإحاطة بكل ما نفعله باللغة في جميع المقامات، وهي (نظرية الأعمال اللغوية)<sup>(٢)</sup>، وهي نظرية لا فرق فيها بين الإنشاء والخبر؛ بل الأساس في هذه النظرية هو القوة الإنجازية، والقوة التأثيرية.

إنَّ الجهد الذي بذله (أوستن) لم يكن كافياً لتقعيد نظرية متكاملة للعمل اللغوي؛ وهي في الوقت نفسه صارت نقطة انطلاق بتحديد عددًا من المفاهيم الأساسية، فترسم (سيرل) خطاه بوضعه لأهم الأسس النظرية، وبالإمكان إيراد أبرز ما قدمه (سيرل) على النحو الآتي بيانه<sup>(٣)</sup>:

١- نصَّ (سيرل) على أن الفعل الإنجازي هو الوحدة الصغرى للاتصال اللغوي، وأنَّ للقوة الإنجازية دليلاً يسمَّى (دليل القوة الإنجازية) يبين نوع الفعل الإنجازي الذي

(١) ينظر: نظرية أفعال الكلام العامة: ١٧٩ - ١٨٢، والإنشاء في العربية: ٤٩٨.

(٢) ينظر: الإنشاء في العربية: ٤٩٩، الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو، يحيى بعبطيش، ضمن كتاب التداوليات علم استعمال اللغة: ٩٧.

(٣) ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ٥٠ - ٥١، والإنشاء في العربية: ٥٠٠ - ٥٠١.

يؤديه المتكلم بنطقه للجملة، ويتمثل في اللغة الإنكليزية في نظام الجملة وللنبر والتنغيم، وعلامات الترقيم.

٢- يرتبط العمل اللغوي عنده بالعرف اللغوي والاجتماعي، ولا يقتصر على قصد المتكلم.

- ٣- طور (سيرل) شروط التحقق عند (أوستن) فجعلها أربعة، وهذه الشروط؛ هي:
- شرط المحتوى القضوي: ويتحقق بأن يكون للكلام معنى قضوي نسبة إلى القضية التي تقوم على متحدث عنه أو مرجع، ومتحدث به أو خبر، والمحتوى القضوي هو المعنى الأصلي للقضية.
  - الشرط التمهيدي: ويتحقق إذا كان المتكلم قادراً على إنجاز الفعل، لكن لا يكون من الواضح عند كل من المتكلم والمخاطب أن الفعل المطلوب سينجز في المجرى المعتاد للأحداث أو لن ينجز.
  - شرط الإخلاص: ويتحقق حينما يكون المتكلم مخلصاً في أداء الفعل فلا يقول غير ما يعتقد، ولا يزعم أنه قادر على فعل ما لا يستطيع.
  - الشرط الأساسي: ويتحقق حينما يحاول المتكلم التأثير في المخاطب لينجز الفعل.

بمقولات (أوستن) ونظريات (سيرل) خطت نظرية العمل اللغوي خطواتها الأولى لتصير بعد ذاك نظرية ثابوة في مبادئ اللسانيات عامة واللسانيات التداولية بالخصوص، ولتتجاوز حدودها كذلك اللغات، وتنتقل آراء نظارها من لغة إلى أخرى.

**٢- أنواع العمل اللغوي (قوى العمل اللغوي) (Illocutionary Forces) :**

إن أي ملفوظ لأي جملة في أية لغة طبيعية، يُبنى غالباً بوساطة ثلاثة أنواع من الأفعال اللغوية، نوردّها على النحو الآتي بيانه:

**٢-١- فعل القول (Locutionary Act) :**

وقد ماز (أوستن) بين ثلاثة أوجه لفعل القول؛ هي<sup>(١)</sup>:

- الفعل الصوتي (Phonetic): وهو النطق بالصوت، بغض النظر عن ماهية الصوت أو معناه؛ فهو عملية فيزيائية لتوليد الصوت.
- الفعل اللفظي (Phonic) : هو تلفظ كلمات أو مفردات معيّنة في نظام نحوي معيّن وبتنغيم معيّن.
- الفعل الدلالي (Rhetic) : استعمال تلك الجملة أو مكوناتها بدلالة معيّنة، وبإشارة محددة.

**٢-٢- الفعل الإنجازي (Illocutionary Act) :**

يُمثل الفعل الإنجازي قطب الرّحى لنظرية العمل اللغوي، فقد ركّز (أوستن) وكذلك ركّز (سيرل) عليه تركيزاً مباشراً، ومما يزيد محورية الفعل الإنجازي أن فعل القول والفعل التأثيري يتحدّدان تبعاً لقوته<sup>(٢)</sup>.

وقد جعله (سيرل) الهدف الحقيقي من تحليله التداولي، وهو ما يؤدّيه الفعل القولّي من وظيفة في الاستعمال؛ مثل الوعد، والتحذير، والطلب... الخ، وهو أيضاً وحدة الاتصال

<sup>(١)</sup> ينظر: نظرية الفعل الكلامي بين علم اللغة الحديث والمباحث اللغوية في التراث العربي والإسلامي،

الأستاذ هشام إبراهيم عبدالله الخليفة: ٨١.

<sup>(٢)</sup> ينظر: دائرة الأعمال اللغوية: ٤١.

الإنسانيّ باللغة<sup>(١)</sup>، وأسّس نظريته على الفعل الإنجازيّ، وقد ركّز كلاهما نظريهما على الفعل الإنجازي حتى صارت النظرية تُعرف بالنظرية الإنجازية<sup>(٢)</sup>.

## ٢-٣ - الفعل التأثيريّ (Perlocutionary Act) :

قرّ في ذهن (أوستن) أنّ الفعل التأثيريّ لا يلزم الأفعال كافة؛ فمنها ما لا تأثير له في المخاطب، ولم يخالفه في هذا (سيرل)، ويُعرّف الفعل التأثيريّ بالنظر إلى مفهومي الأثر أو التأثير، فتوجيه الكلام نحو المخاطب يترك أثره في المشاعر والأفكار وتصرفات المتخاطبين، أو على تصرفات المتكلّم نفسه، أو على شخص آخر أيضًا<sup>(٣)</sup>.

ولا يعتمد المدى التأثيريّ للفعل على المنجز القوليّ فحسب؛ بل يضاف إلى هذا المضمّر في ذهن المتخاطبين، والكلام على التأثير يدفع بنا للبحث في مفهوم التأثير، والراجع أن مفهومه يتحدد بالآتي بيانه:

١- الأثر الذي يتركه الفعل الإنجازيّ في نفس المخاطب؛ مثل الإقناع، أو توقع أن يقوم شخص ما بشيء ما<sup>(٤)</sup>.

٢- القيمة التي يضيفها المتكلّم إلى ملفوظه<sup>(٥)</sup>.

٣- إقناع المخاطب بالمحتوى القضويّ للكلام.

٤- تسليط المحتوى القضويّ للكلام على الحالة النفسية للمتكلّم بما يخدم قصده، وأبرز الأمثلة لهذا الدعاء.

٥- محاولة التأثير في الحاضرين حين إلقاء الخطاب، وجلب انتباههم وإن لم يكن الخطاب موجّهًا لهم.

(١) ينظر: العقل واللغة والمجتمع: ٢٠٢ - ٢٠٣.

(٢) ينظر: آفاق جديد في البحث اللغوي المعاصر: ٤٧، ٧١.

(٣) ينظر: الملفوظية: ١٠٠.

(٤) ينظر: العقل واللغة والمجتمع: ٢٠٢.

(٥) ينظر: الملفوظية: ١٠٠.

ولكن التركيز على المنحى الإنجازي، وإهمال الجانب التأثيري، وجعله ثانياً في محور العمل اللغوي أضاع كثيراً من القيم التواصلية والتخاطبية، ونحن هنا لا نقرّ بعمل لغوي خالٍ من الفعل التأثيري، بل إنّ خلوه من المنحى التأثيري إحباط للقيمة الإنجازية، وخرم للتواصل بين المتخاطبين، ولكن هذا التأثير ينبني على درجات مختلفة متفاوتة بحسب سياقات العمل اللغوي، وسيوضح هذا في المنحى الإجرائي جلياً.

### ٣- المقاربات التصنيفية للأعمال اللغوية:

فرض البحث في الأعمال اللغوية على الدارسين فرضاً منهجياً يتجسّم بتصنيف هذه الأعمال؛ ولكي يسهّل ضبطها على الباحثين، أو البحث عن أمثلة لهذه الأعمال على وفق اختيار الباحث لتصنيف ما، ويُعدّ تصنيف (أوستن) التصنيف الأول، ويتجسّم بالآتي بيانه<sup>(١)</sup>:

- ١- الحكميات: وهي الأفعال الصادرة عن الجهات القضائية، أو التشريعية، أو ما يقوم مقامها مثل (يُخلى سبيل، ويقدر، ويشخص، ويبرئ...).
- ٢- التشريعات: تتصف هذه الأفعال بالرسومية المؤسسية فتكون على هيئة قرارات، نحو (يعين، ويأمر، ويأذن، ويطرد، ويكرم، ويجند، وينصح، ويختار، ويوصي، ويصرّح بـ، ويحدّث، وينصح....).
- ٣- الالتزامات: وتكون بتعهد المتكلّم، أو إظهار التزامه تجاه أمر معيّن، أو شخص ما، ويندرج في ضمنها التصريحات والإعلانات عن النيات مثل (يعد، ويتعهد، ويتعاقد على، ويضمن، وقسم على، ويقبل بـ...).
- ٤- السلوكيات: أو أفعال العلاقات الاجتماعية وتتصف بكونها أفعالاً توجيهية تنم عن سلوك اجتماعي تفاعلي، قد يكون ردّ فعل تجاه سلوك الآخرين ومواقفهم؛ نحو: (يعتذر، ويشكر، ويتعاطف، ويواسي، ويحيي، ويبارك، ويتحدى...)

(١) ينظر: نظرية أفعال الكلام العامة: ١٨٨ - ١٩٩، الإنشاء في العربية: ٥٠٠.

٥- الوصفيات: تستعمل هذه الأفعال في إيضاح الأفكار والرؤى والحجج، مثل (يقول ب، ويفترض، ويؤكد، ويسلم، ويشكك، ويوافق، ويصوب...).<sup>(١)</sup>

وقد وجه التداوليون نقدًا إلى تصنيف (أوستن) يتحدّد بالآتي:

١- رأى (سيرل) أنّ العجز الأساسي في تصنيف (أوستن) هو افتقاره بوجه عامّ إلى مبادئ واضحة ومتماسكة يُعتمد عليها للتمييز بين الأعمال اللغوية، وإنّه لم يميز بين الفعل بمعنى الحدث act والفعل النحويّ verb<sup>(١)</sup>.

٢- يرى (بلانشيه) أنّ أوستن لا يُصنف أعمالاً لغوية؛ بل أفعالاً لغوية؛ ولذا يحتاج هذا التصنيف إلى تعديل كلما انتقلنا من لغة إلى أخرى<sup>(٢)</sup>.

٣- يرى (دييتر وينديرليش Dieter Wunderlich) أنّ تصنيف (أوستن) لا يمكن إجراؤه على اللغات العالمية كافة؛ فمثلاً (الالتزاميات) لا تكون نمطاً عالمياً لأعمال اللغة؛ بل يجب عدّها ردود فعل تجاه أوامر ما<sup>(٣)</sup>.

وبناءً على ما تقدّم رسم (سيرل) تصنيفه للأعمال اللغوية بحسب البيان الآتي<sup>(٤)</sup>:

١- الإثباتيات: والغرض منها التعهد للمخاطب بحقيقة الخبر، واتجاه المطابقة يكون اتجاهًا من القول إلى العالم؛ أي: يكون القول مطابقًا للواقع والأحداث التي في العالم الخارجي، نحو: أثبت، وأستنتج، وأفترض.

٢- التوجيهيات: الغرض منها حمل المخاطب على أداء عمل مُعيّن، أمّا اتجاه المطابقة، فيكون من العالم إلى القول؛ أي: إنّ العالم ينبغي له أن يكون مطابقًا للقول أو يُطلب مطابقتها، نحو: أطلب، أدعو، أرجو.

(١) ينظر: محاضرات في فلسفة اللغة: ١١٣.

(٢) ينظر: التداولية من أوستن إلى غوفمان: ٤٥.

(٣) ينظر: المقاربة التداولية: ٦٩.

(٤) ينظر: العقل واللغة والمجتمع: ٢١٧ - ٢١٩، والإنشاء في العربية: ٥٠٥ - ٥٠٧.

٣-الإلزاميات: الغرض منها التزام المتكلم القيام بعمل ما في المستقبل، واتجاه المطابقة من العالم إلى القول، نحو: أعد، أضمن، وألتزم.

٤-التعبريات: الغرض منها التعبير عما في نفس المتكلم، ولا تتطلب هذه الأعمال مطابقة بين العالم والقول؛ لأنها لا وجود لها في الخارج، نحو: أشكر، أعتذر، أهنيء.

٥-التصريحات: والغرض منها إحداث تغيير في العالم بتمثيله وكأنه قد تغير، واتجاه المطابقة هنا مزدوج؛ نحو: أستقبل، وأفصلك من العمل، وأعلن الحرب.

وما يلاحظ على تصنيفي (أوستن) و(سيرل) أنهما لم يذكرنا مصطلح (الفعل)؛ إنما هو من وضع الباحثين الذين درسوا منجزهما؛ مما نتج عنه خلط واضح في المفاهيم في المدونات التي تناولت الأعمال اللغوية.

وقد اقترح (دييتر وينديرليش Dieter Wunderlich) أربعة مقاييس رئيسة لتصنيف الأعمال اللغوية؛ وهي<sup>(١)</sup>:

١-إمكانية تصنيف الأعمال اللغوية بحسب علاماتها النحوية في لغة ما تبعاً للخصائص النحوية لتلك اللغة.

٢-إمكانية تصنيف الأعمال اللغوية تبعاً للمضمون القضوي أو النتيجة الإنجازية.

٣-إمكانية تصنيفها بحسب وظيفتها التخاطبية.

٤-إمكانية تصنيفها بحسب أصولها، كأفعال أولية أو ثانوية، أو طبيعية أو مؤسساتية.

ونرى أن المقياس الأول هو الأنجع في مقارنة الأعمال اللغوية في متن المقاصد؛ لأن لكل لغة نمطاً خاصاً في صياغة العمل اللغوي المناسب للمعنى المراد، وكذلك مقاربتنا للمدونة النحوية، تدفع بنا بالضرورة إلى اعتماد تصنيف للأعمال اللغوية يعتمد على رؤية

(١) ينظر: المقاربة التداولية: ٦٩ - ٧٠.



نحوية خالصة، ولا نتبنى تصنيفي (أوستن) و(سيرل)؛ لأنهما تصنيفان لا يقفان عند حدود المدونة النحوية، بل هما تصنيفان لأعمال اللغة في الدائرة المعرفية الواسعة؛ فيشملان الفلسفة والقانون والبلاغة؛ وكذلك يتعدان ليشملا مجمل المعارف الإنسانية.

وبالرجوع إلى مدونتنا المقاصد الشافية، وجدنا أنّ الأعمال اللغوية تنقسم على قسمين:

١- قسم يتقدمه واسم للقوة الإنجازية وهي على الأغلب حروف؛ نحو: لام الأمر، وحرفا الاستفهام، وحروف الجزم، وحروف النصب، وأسماء أيضاً، نحو: أسماء الاستفهام

٢- من الأعمال اللغوية ما لا يتقدمه واسم، نحو: فعل الأمر، والفعل المضارع المسند إلى المتكلم.

#### ٤ - الرؤية النحوية لتقسيم الجملة:

إنّ البحث عن تقسيم للجملة في العربية يتماهى مع تقسيم (أوستن) للأقوال يستدعي منا النظر إلى تقسيمها على أساس المعنى؛ فهو التقسيم المساوق لتقسيم (أوستن)؛ فالجملة إما أن تقرر شيئاً في الخارج وتصف هذا الشيء، أو أنها تتطلق من حالة نفسية لتعبر عن حالة شعورية للمتكلم، أو تقرر شيئاً لا يمكن وصفه بالصدق والكذب حال التلفظ به.

إنّ قراءة المدونات النحوية للنحاة المتقدمين في سبيل البحث عن مفهوم للجملة الإنشائية وتقسيماتها تعدّ قراءة ما بين السطور؛ فالنحاة الأوائل غفلوا عن تحديد الجملة الإنشائية وقسيمتها الخبرية، وعُنوا كثيراً في بيان الجملة الفعلية والاسمية، والجملة وأشباه الجمل<sup>(١)</sup>، والراجع عندنا في سبب هذا أنهم ركّزوا في دراستهم على تحليل التراكيب اللغوية وما ينتظم في هذه التراكيب، وكذلك ركّزوا بحوثهم على أقسام الجملة الإنشائية؛ فقد درسوا الأمر والنهي والاستفهام والتعجب... الخ، فاكتفوا بتحديد هذه الأساليب عن تحديد

(١) ينظر: أساليب الجملة الإفصاحية في النحو العربي دراسة تطبيقية في ديوان الشابي، الدكتور. عبد القادر مرعي خليل: ٢١ - ٣٠.

الإنشائية، وربما يكون البحث البلاغي هو السبب أيضًا؛ فتركيز البلاغيين على هذا التقسيم، وبحثهم في خصائص الجمل وتقسيماتها، جعل النحاة يكتفون بنقل تقسيماتهم هذه.

أما النحاة المتأخرون، فقد ذكروا أكثر من تقسيم للجملة على أساس المعنى، منها أنها تقسم على خبر، واستخبار، وطلب، ودعاء<sup>(١)</sup>، ومنهم من قسم الجملة على خبرية وإنشائية<sup>(٢)</sup>، ورأى معظم النحاة المتأخرين هذا الرأي<sup>(٣)</sup>، وقد ثبت عند المحدثين أن تقسيمها على خبرية، وإنشائية طلبية، وإنشائية غير طلبية<sup>(٤)</sup>.

أما الشاطبي<sup>(٥)</sup>، فقد قسم الجملة على أنواع ثلاثة؛ هي: (الخبرية، والطلبية، والإنشائية)، يتضح هذا التقسيم في قوله عن الجملة الواقعة خبرًا؛ قال: ((إطلاقه ينتظم أيضًا جواز وقوع الجملة خبرًا، كانت خبرية أو طلبية، ولا يشترط فيها أن تكون محتملة الصدق والكذب، فأما الخبرية فما تقدم، والطلبية والإنشائية وإن لم تكن طلبية فتكون اسمية وفعلية؛ فالاسمية نحو: زيدٌ ليته أخوك... ويكرُّ كأنه أسد فالتشبيه هنا ليس بخبري ولكنه إنشائي))<sup>(٦)</sup>.

وقد رقم الشاطبي تعريف هذه الأنواع، فالجملة الخبرية، هي: التي تحتل الصدق والكذب<sup>(٧)</sup>، أما الجملة الإنشائية؛ فهي: التي لا تحتل الصدق والكذب<sup>(٨)</sup>، أما الطلب، فقد عدَّ الشاطبي أنواعه على النحو الآتي بيانه<sup>(٩)</sup>:

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري، (٥٤٢هـ)، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي: ١ / ٣٨٨.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢ / ٨٣١.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٤٠٦.

(٤) ينظر: الأساليب الإنشائية، عبد السلام هارون: ١٤.

(٥) ذهب إلى هذا التقسيم الرضي الاسترابادي، ينظر: شرح الرضي: ٢ / ٢٩٩.

(٦) المقاصد الشافية: ١ / ٦٢٥.

(٧) ينظر: نفسه: ١ / ٤٧٧.

(٨) ينظر: نفسه: ١ / ٤٧٧.

- الأمر، نحو: أكرم زيدًا.
- النهي، نحو: ﴿لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ﴾ (طه ٦١).
- الدعاء، نحو: اللهم اغفر لنا ذنوبنا.
- الاستفهام، نحو: هل تأتينا فتحدثنا.
- العرض، نحو: ألا تنزل فتُصِيبَ خيرًا.
- التحضيض، نحو: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ (المنافقون ١٠).

وقد استبعد الشاطبي (التمني والترجي)، من أنواع الطلب لعلة تخاطبية<sup>(\*)</sup>، ونلاحظ حضور القيمة التخاطبية في هذا التمييز؛ إذ اعتمد على وجود المخاطب في الطلب، أما التمني والترجي فالعماد فيهما البعد النفسي، فهما انعكاس لحالة نفسية بحث، ويتضح من هنا أن الأصل في الخطاب هو الخبر، وقد يدخل المتكلم واسماً معيناً في بنية القول والغرض منه تحديد وجهة الخطاب الاتجاه المطلوب، نحو: واسمات الاستفهام، والنهي، والنفي.

مما تقدّم نستنتج أن احتمال الصدق والكذب هو احتمال واقع في ذهن المخاطب؛ فهو الذي يحكم على قول: السماء ممطرة. بأنه قول صادق أو كاذب، معتمداً على تطابق الكلام مع الواقع الخارجي.

ولا يقف وصف القول بأنه كاذب أو صادق عند حدود الواقع الخارجي؛ بل إن اعتقادات المتكلم لها أثر كبير في هذا التحديد، فقد يكون المتكلم كاذباً، غير معتقد في صحة القول، ويلفظه ويتفق هذا القول مع الواقع الخارجي، ويتضح هذا في قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ

(<sup>١</sup>) ينظر: نفسه: ٥٢-٥٣.

(\*) سنذكرها لاحقاً.

لَكَاذِبُونَ﴾ (المنافقون ١). فَإِنَّ الواقع الخارجي مطابق لقول المنافقين تطابقاً تاماً، ولكنهم كاذبون في قولهم هذا، وإثماً صاروا كاذبين لأنهم لم يعتقدوا بصواب قولهم.

ولا يقع هذا القيد على الطلب والإنشاء؛ لأنَّ الطلب قائم بالأساس على طلب موجه للمخاطب بالقيام بفعل ما (أمر)، أو بالتوقف عن القيام بفعل ما (نهي)، أو الاستفهام عن شيء ما، والمراد منهما؛ هو توجيه الكلام للمخاطب من أجل التأثير فيه وجعله مستجيباً للكلام الموجه إليه.

والطلب نوعان: الأول يُنجز من دون الاعتماد على واسم في صدر الكلام، والآخر يُنجز بالاعتماد على واسم في صدر الكلام.

أما الإنشاء فَإِنَّ تحقيقه متوقف على النطق به، فمتى ما تكلم المتكلم بقول إنشائي، تحول إلى عمل لغوي، له أثره في العالم الخارجي، ومن هذا ما يحدث في عقد الزواج، فما إن يتلفظ الرجل بقول: قبلتُ، صار الزواج قائماً بينهما وتترتب عليه جميع الاعتبارات الشرعية، والقانونية، والعرفية، ولابدَّ أن يتقيد الإنشاء بسياقات إنتاجه، وإلا خرج من الإنشاء إلى الخبر، فالخبر لا يعتمد تحققه على شروط ما، وإلى هذا أشار الشاطبي بقوله: ((ولو حاولت تقدير الجملة الطلبية بمفرد لم يصحَّ، لذهاب معنى الطلب إذا قدرت قولك: زيداً اضربه، بقولك: زيدٌ مضروب، بخلاف الجملة الخبرية، فَإِنَّ معناها لا يذهب بتصويرها بالتقدير إلى المفرد وما جاء ممّا ظاهره هذا فعلى إضمار القول))<sup>(١)</sup>.

ولتوضيح هذا، نقول: إِنَّ الجملة الإنشائية في مثل قولنا: بعتُ البيت. لا تحتفظ بإنشائها بعد مدة زمنية معينة من عمل البيع، فتكون إخبارية إن قلنا: بعت البيت أمس. يكشف هذا التعاور بين الجملتين التداخل في تمييز الجملتين بعضهما من بعض. فما

(١) المقاصد الشافية: ٦٢٦ / ١.

المائز بين هاتين الجملتين (الخبرية والإنشائية)؟ وللإجابة عن هذا السؤال نورد بعض المعايير للتمييز بين الجملتين<sup>(١)</sup>؛ هي:

١- الخبرية تحتل الصدق والكذب، في حين الجملة الإنشائية لا تحتل الصدق والكذب.

٢- إن مضمون الجملة الإنشائية لا يقع إلا بعد القول بها، في حين مضمون الخبرية واقع قبل التلفظ بها. وبهذا المعيار نستطيع التمييز بين الجملتين المذكورتين سلفاً (بعت البيت)، وإلى هذا أشار الرضي بقوله: ((أما بعت الإنشائي فإنه لا خارج له تقصد مطابقته، بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ، وهذا اللفظ موجد له))<sup>(٢)</sup>.

٣- المعيار الأقوى للتمييز بين الجملتين هو القصد، وهو معيار تداولي يفضل على المعايير الأخرى؛ فالمقصود من الخبر هو تحقيق المطابقة بين النسبة الكلامية والنسبة الخارجية؛ أي: مطابقة الكلام للواقع الخارجي، أما المقصود من الإنشاء فليس كذلك؛ بل هو إيجاد النسبة الخارجية.

إن النظر في سياقات الكلام المختلفة، تجعلنا نهمل المعيارين الأول والثاني ونختار الثالث، والذي هو المعيار الوحيد الصالح للتمييز بين هذه الجمل على اختلاف سياقاتها، وعليه فإن العمل اللغوي لا يتحدد بكون القول إنشائياً أو خبرياً، بل يتحدد بالمقصود منه وبالنسبة المتحققة في الخارج.

(١) لعلماء الأصول بحوث غنية في المعايير المميزة لكلتا الجملتين، تركناها؛ لأنها أجنبية عن المتن المدروس، ينظر على سبيل المثال: فقه الاستنباط دراسات في مبادئ بحث الألفاظ، السيد محمد تقي المدرسي: ١٤٧-١٥٥.

(٢) شرح الرضي: ١٢ / ٤.

## ٥ - تصنيف الأعمال اللغوية في المقاصد الشافية:

انسجاماً مع ما تقدّم من تقرير: إنّ الأعمال اللغوية في دراستنا لا بدّ أن تنطلق من المدونة النحوية قيد الدراسة، وجب علينا البحث فيها لإيجاد المصطلح المقابل للعمل اللغوي، وقد وجدنا أنّ الشاطبيّ يستعمل مصطلح (المعاني) للدلالة على العمل اللغوي، ويتضح هذا من وصفه لمعاني الطلب بأنّها معاني تدخل على الكلام، فتصرفه عن ظاهر لفظه وتوجهه الوجهة التي تتسجم مع قصد المتكلم من كلام<sup>(١)</sup>، وكذلك رأى أن المتكلم يؤدي معاني لغوية بوساطة الفعل، ورد هذا في الكلام عن الحروف المشبهة بالأفعال؛ إذ قال: ((معانيها كمعاني الأفعال من التوكيد، والتّمني، والترجّي، والتشبيه، والاستدراك، ولذلك عملت كأنّ - بما فيها من معنى التشبيه - عمل الفعل))<sup>(٢)</sup>.

## ٥-١ - الأعمال اللغوية الخالية من واسم للقوة الإنجازية:

يتجسّم هذا النوع من الأعمال اللغوية بما عُرف عند التداوليين بـ(الإثباتيات أو التقريرات)، ومن سماته أنّه يتجرد من الحروف في صدره، ويحتمل الإثبات -من جهة المحتوى القضوي- أن يكون تعبيراً عن حالة واقعة قبل زمان القول، أو حالة واقعة في زمان القول، أو لحالة أشياء يعتبرها المتكلم واقعة لا محالة بعد زمان القول<sup>(٣)</sup>، وتكتسب الإثباتيات قيمتها الإنجازية من الإخبار بأمرٍ ما؛ ((فإن تثبت هو بالضبط أن تنجز من كلّ وجه قوة فعل الكلام كأن تُحذر أو تعلن))<sup>(٤)</sup>.

ويكون اتجاه الملاءمة في هذا الصنف من الأعمال اللغوية من الكلمة إلى العالم، وشرط الصدق في الإثباتيات هو الاعتقاد، فكل إثبات هو تعبير عن اعتقاد<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: المقاصد الشافية: ٤٨ / ٦.

(٢) المقاصد الشافية: ٣٠٥ / ٢.

(٣) ينظر: دائرة الأعمال اللغوية: ١٨٤.

(٤) نظرية أفعال الكلام العامة: ١٥٦.

(٥) ينظر: العقل واللغة والمجتمع: ٢١٧.

وخير تمثيل لهذا الصنف هو أفعال القلوب في النحو العربي، ومعانيها دالة على أعمال اليقين والظن والاعتقاد، ورأينا أن نرتبها على أساس هذه المعاني محددين في البدء المعاني وما يُراد منها في المعجمات، ثم بيان الشاطبي لها<sup>(١)</sup>:

١- الظن: ويمكن تحديده بأنه: (( الترددُّ الرَّاجِحُ بَيْنَ طَرَفَيِ الْإِعْتِقَادِ الْغَيْرِ الْجَازِمِ وَفِي الْمُحْكَمِ: هُوَ شَكٌّ وَيَقِينٌ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ بَيَقِينَ عِيَانٍ، إِنَّمَا هُوَ يَقِينٌ تَدْبِيرٌ، فَأَمَّا يَقِينُ الْعِيَانِ فَلَا يُقَالُ فِيهِ إِلَّا عِلْمٌ ))<sup>(٢)</sup>، وقد ورد ما يدل على هذا المعنى في المقاصد نحو: رأى، فإنها تأتي بمعنى الظن، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَنَرَاهُ قَرِيبًا ﴾ (المعارج ٦،٧). (فرأى) الأولى دالة على الشك، وكذلك في قولنا: ظننتُ زيداً أخاك، وكذلك (حسب) تأتي بمعنى الظن، نحو: حسبتُ الشمس بازغة.

٢- الاعتقاد: وحددته المعجمات بأن: ((له معنيان: أحدهما المشهور وهو حكم ذهني جازم يقبل التشكيك، والثاني الغير مشهور وهو حكم ذهني جازم أو راجح))<sup>(٣)</sup>، وقد ورد الفعل (زعم) في المقاصد بمعنى الاعتقاد سواء أكان صحيحاً أم فاسداً، وهي من المتهم محمولة على الكذب، منه قوله تعالى: ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّنْ يُبْعَثُوا ﴾ (التغابن ٧).

٣- اليقين: ويُعرّف بأنه: الإيمان بوجود الشيء والاعتناع التام بأنه حقيقة واقعية موجودة لا يتخللها الشك<sup>(٤)</sup>، وتأتي (علم) بمعنى اليقين، نحو: علمتُ زيداً أخاك، وتأتي (ظن) أحياناً لليقين، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلاقٍ حِسَابِيَهٗ ﴾ (الحاقة ٢٠).

(١) ينظر: المقاصد الشافية: ٢ / ٤٥٤ - ٤٥٩.

(٢) تاج العروس: ٣٥ / ٣٦٥.

(٣) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون: ١ / ٢٣٠.

(٤) ينظر: نفسه: ٢ / ١٨١٣.

نلاحظ من هذه النصوص، ومن تلك التي تركناها الآتي بيانه:

١- تؤدّي هذه المجموعة من الأفعال ثلاثة من الأعمال اللغوية؛ هي: عمل اليقين، وعمل الظنّ، وعمل الاعتقاد، وهي أعمال يحاول فيها المتكلّم إسقاط معتقداته ورؤيته الخاصة تجاه العالم الخارجي، فالكافرون في الآية السابعة من سورة التغابن، اعتقدوا أنهم لن يُحاسبوا يوم القيامة وأن الإنسان يحيا في الدنيا فقط، وهذا الفهم منهم ركزوه على العالم الخارجي الخاصّ بهم.

٢- لا يتحدّد العمل اللغوي بصيغة معينة، بل نجده يتجسّم بالفعل الماضي المُسند إلى تاء المتكلّم، والفعل الماضي المُسند إلى الفاعل الظاهر، والفعل المضارع المُسند إلى ضمير متصل، وغيرها بحسب الصورة اللغوية الدالة على العمل بحسب مقتضيات الخطاب.

٣- يعتقد المتكلّم أنّ المخاطب غير عالم بالحالة النفسية والذهنية له، فيعمد للكشف عنها له، ويكسب بهذا الخطاب السمة التواصلية الناجعة.

٤- ميّز الشاطبي بين نوعين من عمل الزعم، هما اعتقاد المتكلّم بقوله، والآخر إنّ كان المتكلّم في موضع الاتهام؛ فإنّ الزعم منه يحمل مباشرة على الكذب، ويفقد بهذا قيمته التأثيرية في المخاطب.

٥- لا تتحدّد معاني الأعمال اللغوية بمعنى واحد فحسب؛ بل قد تنتقل المعاني تبعاً لمقاصد المتكلّمين، وللسياقات التي يرد فيها الكلام.

وكذلك من الأعمال اللغوية الذي يُنجز من غير واسم هو عمل (الأمر) المنجز بوساطة فعل الأمر، واسم فعل الأمر. ويُصنّف عمل الأمر في ضمن صنف (التوجيهيات) عند (سيرل)<sup>(١)</sup>.

ومثّل فعل الأمر الأساس في هذا العمل فهو فعل وضع بالأساس للأمر، ولم يكتسب دلالة الأمر ممّا لحق به من الخارج: ((إذ المُعتبر ما للفعل في نفسه لا ما يعرض له في

(١) ينظر: العقل واللغة والمجتمع: ٢١٨.



التركيب))<sup>(١)</sup>، والأمر دال على معنى واحد لا يتغير بتغيير سياقاته، نحو: قم إلى الصلاة، واشرب الماء<sup>(٢)</sup>.

ويستعمل اسم فعل الأمر في العربية دالاً على عمل الأمر، نحو: منع زيداً من الشرّ تؤجر عليه، وصه أكلّمك، ورويد أحسن إليك<sup>(٣)</sup>.

وما نلاحظه في عمل الأمر أنّه خطابٌ يصاحبه إنجاز استعلائيّ يحاول فيه المتكلّم فرض إرادته على المخاطب، ويصاحبه: ((تأثير بالقول أساسي وهو الانصياع، وهو ضرب من التأثير يركّز على جانب السلوك تركيزاً في حين أنّ الجانب الذهني من التأثير يضعف كثيراً... فالافتتاح مثلاً باعتباره من وجوه التأثير الممكنة ليس شرطاً لازماً ليكون السلوك المطلوب))<sup>(٤)</sup>. أمّا اتجاه المطابقة بعمل الأمر فيكون من القول إلى العالم؛ أي: إنّ المتكلّم يريد أن يكون العالم مطابقاً للقول.

#### ٥-٢- الأعمال اللغوية ذات الواسم للقوة الإنجازية:

الكلام هنا في ما أسماه (سيرل) (دليل القوة الإنجازية)؛ وهو الذي يبيّن نوع الفعل الإنجازي الذي يؤديه المتكلّم بنطقه للجملة، وهو في العربية مختلف عما ذكره (سيرل) للإنكليزية، فقد وجدنا أن واسم القوة الإنجازية في العربية يتحدد بما يضع المتكلّم في صدر الجملة ليوجه كلامه المنحى المقصود، ومن ذلك قول السائل: هل نجح الطالب في الامتحان؟ فقد وجه المتكلّم سؤالاً (طلباً) للمخاطب وهو منتظر في مثل هذه الحال الجواب.

وتتبيّن أهمية الواسم في الخطاب باعتماد المتكلّم عليه للعدول من الخبر إلى الطلب أو إلى الإنشاء تبعاً لمتطلبات القصد، من هذا ما ورد في المقاصد، قال الشاطبي:

(١) المقاصد الشافية: ١: ٦٣.

(٢) ينظر: نفسه: ١ / ١٠١.

(٣) ينظر: نفسه: ٦ / ٧٧ - ٧٩.

(٤) دائرة الأعمال اللغوية: ١٩٢.

((يدخل الاستفهام على الجملة الخبرية فتصير طلبية نحو: زيدٌ أهو قائمٌ؟ وزيدٌ أبوه قائمٌ؟ ... فهذا كله مما يقع خبراً للمبتدأ بمقتضى إطلاقه، كما أنها تقع أخباراً إذا كانت غير إنشائية))<sup>(١)</sup>، فحرف الاستفهام هو الذي غير اتجاه القوة الانجازية من الخبر إلى الاستفهام.

وتتسجم أنواع الأعمال اللغوية ذات الواسم للقوة الإنجازية في المقاصد على النحو الآتي ببيانه:

### ١- عمل الاستفهام:

يُصنّف عمل الاستفهام في ضمن صنف (التوجيهات) عند (سيرل)<sup>(٢)</sup>، وقد وعى الشاطبي القيمة الإنجازية للاستفهام، فعرفه بأنه: ((سؤال عن غير مُعَيَّن ليتعَيَّن في الجواب))<sup>(٣)</sup>، ويتخذ الواسم في هذا العمل صورتين، الأولى: الحرف، نحو الهمزة<sup>(٤)</sup>، وهل<sup>(٥)</sup>، والأخرى الاسم: نحو: من، متى، ما، كيف، كم ... الخ؛ لكن الأصل في هذا العمل هو الحرف فقد وضعت العرب له حرفين يدلّان عليه، هما: الهمزة وهل، أما الاسماء، فقد وضعت لتؤدي معاني الحروف<sup>(٦)</sup>.

ولا تتعلق القيمة التخاطبية بكون الجواب معلوماً على الخصوص عند المتكلّم؛ بل ينحتم أيضاً بكون الجواب معلوماً على العموم، قال الشاطبي: ((إن تعريف الجواب غير لازم، فإذا قيل: من عندك؟ جاز له أن يقول: رجلٌ من بني فلان، وإذا قيل: ما دعاك إلى

(١) المقاصد الشافية: ١/ ٦٢٥ - ٦٢٦.

(٢) ينظر: العقل واللغة والمجتمع: ٢١٨.

(٣) المقاصد الشافية: ٢/ ٤٠.

(٤) أطلق الدكتور خالد ميلاد اسم الألف على الهمزة، ولا أظنه مصيباً في هذا، ينظر: الإنشاء في العربية: ١٢٢.

(٥) ينظر: المقاصد الشافية: ١/ ٥٨.

(٦) ينظر: نفسه: ١/ ٧٦ - ٧٧.

هذا؟ جاز أن تقول: أمرٌ هامٌ<sup>(١)</sup>، وبالإمكان وسم الإيجاب والسلب بهذا الواسم، نحو قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

أَلَا ارْعَوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَيْبَتُهُ وَأَذْنَتْ بِمَشْيِبٍ بَعْدَهُ هَرَمٌ؟

نلاحظ من تقارير الشاطبي الآتي:

- ينماز عمل الاستفهام بأنه تحقيق المطلوب من المخاطب، أو القبول بتحقيقه وهو ما ينتظره المتكلم من سؤاله، إذًا القوى الإنجازية هي طلب الحصول على معلومة جديدة لم تكن عند المتكلم سابقًا.
- يكون اتجاه المطابقة من العالم إلى القول، والشرط النفسي هو الرغبة في أن يقوم المخاطب بأداء الفعل المطلوب منه.
- من خصائص الاستفهام أنَّ المتكلم يبنيه على أساس أنه عالم بجزء من المعلومة المراد تعرفها؛ ولكنه ليس متيقنًا من مطابقته للعالم الخارجي، والجزء المعلوم هو أساس التمييز بين التصديق والتصور؛ فالتصور هو استفهام عن المحتوى القضوي، أمّا التصديق، فهو استفهام متصل بمدى صدق العلاقة بين مكونات المحتوى القضوي<sup>(٣)</sup>.
- الواسم الأساسي لعمل الاستفهام هما الحرفان (الهمزة، هل)، أمّا الأسماء فهي بدائل عنهما يعمد لهما المتكلم بما يناسب سياقات القول.
- التأثير المنتظر من المتكلم في المخاطب لا يقتصر على التأثير الذهني؛ بل المتكلم ينتظر في الغالب من المخاطب الإجابة السلوكية لقوله.

وتوضيح هذا يتبين في قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْتَا يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ (الأنبياء ٦٢)، إنَّ سؤالهم لإبراهيم عليه السلام إنجاز منهم يحاولون فيه أن يطابق العالم

(١) نفسه: ٢٥٢ / ١.

(٢) نفسه: ٤٤٥ / ٢، والبيت لا يعرف قائله. ينظر: همع الهوامع: ٢ / ٢٠٥.

(٣) ينظر: دائرة الأعمال اللغوية: ١٩٥.

الخارجي كلامهم، وهم بهذا يطلبون من إبراهيم عليه السلام الاعتراف بفعلته، فهم يعرفون بعضاً من الحقيقة وهذه المعرفة الثابتة في أذهانهم هي التي جعلتهم يعمدون إلى عمل الاستفهام.

## ٢ - عمل الأمر:

يتكرر عمل الأمر مرة أخرى في تصنيفنا للأعمال اللغوية في المقاصد؛ ولكنه في هذه المرة عمل بوساطة واسم، والواسم هنا هو (لام الأمر)، وهي وسم لمقولة الإيجاب، وهي لام تدخل على الفعل المضارع فتجزمه، نحو قوله تعالى: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾ (البقرة ١٨٦)، وقوله تعالى: ﴿فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ﴾ (البقرة ٢٨٢)، وليقم زيد<sup>(١)</sup>.

وتؤدي (لام الأمر) العمل اللغوي نفسه الذي يؤديه فعل الأمر واسم فعل الأمر، من حيث الإنجاز، والتأثير، واتجاه مطابقة الكلام للعالم؛ ولكنها تختلف باتساع المديات التخاطبية، فيؤمر بوساطتها الحاضر والمستقبل، وتصل مدياتها التخاطبية لمخاطبة الغائب.

ويتضح هذا جلياً بقوله تعالى: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾، فالله سبحانه وتعالى، يأمر الناس بالاستجابة والإيمان، فلا بد أن يتطابق العالم الخارجي مع إرادة الله في استجابة الناس له تعالى والإيمان به، وقد أوقع الأمر أثرين على المخاطب، الأول: التأثير الذهني، وهو الإيمان بالله والاعتقاد به، والآخر: الأثر السلوكي الذي يتمثل بالعمل على تطبيق أوامر الله تعالى، وهي من مستلزمات الاستجابة والإيمان.

(١) ينظر: المقاصد الشافية: ٩٧ / ٦.

## ٣- عمل النهي:

يُمثِّل عمل النهي، صورة منعكسة عن عمل الأمر؛ إذ إنَّه انعكاس لرغبة المتكلِّم في أن يكفَّ المخاطب عن عمل ما، وقد رصفه (سيرل) في ضمن (التوجيهيات)<sup>(١)</sup>، ولا يتجسَّم النهي إلا في صورة واحدة هي (لا الناهية) الداخلة على الفعل المضارع، ومن أمثلة هذا الصنف قوله تعالى: ﴿لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ (طه ٦١)، وقوله تعالى: ﴿لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ﴾ (الحجرات ١١)<sup>(٢)</sup>، وقول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

صَاحَ شَمَّرٌ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ فَنَسِيَانُهُ ضَلَالٌ مَبِينٌ

ويتمثِّل عمل الإنجاز بتحقيق المتكلِّم لرغبته في تحقيق عكس المحتوى القضوي عن طريق استعمال (لا) الناهية، ويتمثِّل التأثير بالمخاطب عن طريق التأثير السلوكي؛ لأنَّ المتكلِّم يريد انصياح المخاطب بغض النَّظَر عن القناعة، واتجاه المطابقة دائماً من العالم إلى القول، ((وبقدر ما يتوافق النهي والأمر في هذا يكون التقابل بين النهي والنفي أيضاً. فالأساسي في النفي هو تكذيب معلومة أو قضية حاصلة في ذهن المخاطب في حين أنَّ الأساسي في تأثير النهي إنّما هو الحمل على سلوك مخالف لما هو واقع بصرف النَّظَر عما يكون له من تأثير في ذهن المخاطب))<sup>(٤)</sup>.

ويتضح هذا العمل حين النظر إلى قوله تعالى: ﴿لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ (طه ٦١)، فقد سُلِّطَ العمل الإنجازي على نهْي الناس عن الكذب على الله تعالى، فاتجاه المطابقة من العالم إلى القول، أمَّا التأثير فقد وقع على المخاطب بتغيير المحتوى القضوي من القول كذباً على الله إلى لا تفتروا كذباً، هذا التأثير يتسلط على المنحى السلوكي؛ فالمطلوب

(١) ينظر: العقل واللغة والمجتمع: ٢١٨.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية: ٩٥ - ٩٦ / ٦.

(٣) البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها، ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني، محمد بن علي

الصَّبَان (ت ١٢٠٦هـ)، ومعه شرح الشواهد للعيني تحقيق: محمود بن الجميل: ١ / ٣٣٦.

(٤) دائرة الأعمال اللغوية: ١٩٤.

الانتهاه عن قول الكذب سواء اقتنع الكاذبون أم لم يقتنعوا؛ فالتأثير الذهني غير واجب هنا، وإن حدث فهو حدث عارض.

#### ٤ - عمل النفي:

يُصنّف عمل النفي ضمن صنف (الإثباتية) عند (سيرل)<sup>(١)</sup>، ويُراد به التعهد للمستمع بإلغاء الخبر، وإثبات حالة النفي لهذا الخبر. أمّا خصائص عمل النفي فهي نفسها خصائص عمل الخبر عامّة، والإثبات خاصّة، وقد لخصّ الدكتور المبخوت خصائص النفي بأمرين؛ هما<sup>(٢)</sup>:

- ١- النفي صنو الإثبات والخبر، ليست له خصوصيّة من حيث شروط تحقّقه عملاً لغوياً؛ فشروطه هي شروط الإثبات نفسها.
- ٢- النفي باعتباره يغاير الإثبات أو يخالفه لا يمكن إلا أن يختلف في شروط تحقّقه عن شروط تحقق غيره من الأعمال اللغوية، كما يختلف الأمر والنهي في شروط تحقّقهما.

ويُنجز عمل النفي بوساطة حروفٍ واسماءٍ؛ هي (ما، لم، لمّا، لا، لات، لن، إن)، وبفعل واحد هو (ليس)؛ ومن أمثلتها<sup>(٣)</sup>:

- ما، نحو قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ (يوسف ٣١).

- ليس، نحو : ليس زيدٌ بجبانٍ.

(١) ينظر: العقل واللغة والمجتمع: ٢١٧.

(٢) ينظر: إنشاء النفي: ١٥٣.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية: ٢ / ٢١٥ - ٢٣٩.

- لا، نحو قول الإمام علي عليه السلام: ((لا خير بخير بعده النار ولا شرّ بشر بعده الجنة))<sup>(١)</sup>.
- لات، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ (ص ٣).
- لم، نحو: لم يزل أخوك شاخصاً.
- ولماً، نحو: لماً يزل أخوك مقبلاً.

وقد وضعت هذه الأدوات أمام المتكلم مساحة خطابية واسعة مبنية على أساس الاختيار القسدي؛ إذ إنّ المتكلم له القدرة على تغيير الأداة تبعاً لظروف الخطاب؛ فإن كان النفي مسلطاً على الكلام الحاضر استعمل (إن، وليس، وما)، وإن كان الكلام نفيّاً للمستقبل استعمل (لا)<sup>(٢)</sup>، ((أما (لم) فهي أداة معناها النفي، وهي مختصة بنفي الماضي المنقطع، تقول: ندم زيد ولم تنفعه الندامة... (لماً) فإنها تنفي الماضي غير المنقطع، تقول: ندم ولماً تنفعه الندامة إلى الآن))<sup>(٣)</sup>، ولن تأتي لنفي المستقبل يتضح هذا من قوله: ((لن أضرب: نفي لقوله: سأضرب، كما أنّ لم أضرب نفي: ضربت))<sup>(٤)</sup>.

مما تقدّم يتبيّن لنا أنّ المتكلم ينجز بعمل النفي عملاً إلغائياً؛ إذ إنّهُ يتسلط على إلغاء المحتوى القضوي للخبر: ((فيكون النفي بذلك كلاماً على الكلام لا كلاماً على الكون... فلئن كان المخاطب صادراً عن اعتقاد يقين في صدق إثباته المنسوب إليه على الحقيقة أو الاعتبار، حقاً أو ادّعاء من المتكلم النافي، فإنّ من يعمل النفي يصدر عن اعتقاد يقين أيضاً وهو يقين مخالف ليقين المثبت))<sup>(٥)</sup>، ويعمد المتكلم باستعماله عمل النفي إلى التأثير الذهني بالمخاطب عن طريق تكذيب محتوى الخبر، وقد يتعدى إلى تأثير سلوكي بحسب سياقات القول، ويتضح هذا في قوله تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾

(١) ينظر: نفسه: ٢ / ٢٣٩، والحديث في شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: ١٧ / ١٦٠.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية: ٢ / ٢١٦، ١٤٥، ٢٤٢.

(٣) نفسه: ٦ / ٩٩ - ١٠٠.

(٤) نفسه: ٢ / ١٦٢.

(٥) دائرة الاعمال اللغوية: ١٨٨.

(المجادلة ٢)، فالإنجاز الذي تحقق هو إلغاء الاعتقاد المسبق عند العرب، وهذا الاعتقاد هو: ((أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِرَوْجِهِ: أَنْتَ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي. وَكَانَ هَذَا قَوْلًا يَقُولُونَهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ يُرِيدُونَ بِهِ تَأْيِيدَ تَحْرِيمِ نِكَاحِهَا وَبِتَّ عِصْمَتِهِ))<sup>(١)</sup>، فبعد أن ألغى هذا الاعتقاد، أثر ذهنيًا بتغييره، وسلوكيًا بجواز التواصل مع المرأة وعدم حرمة.

## ٥ - عمل التمني والترجي:

يندرج عملاً (التمني والترجي) في تصنيف (سيرل) ضمن التعبيريات، والغرض منها التعبير عما نشعر به من حالات نفسية خاصة تجاه العالم الخارجي، ولحظ (سيرل) أن هذا الصنف من الأعمال اللغوية لا تطلب مطابقة العالم للقول أو مطابقة القول للعالم؛ لأن صدق القضية في التعبيريات صدق مقتضى؛ أي: إنه لا يمكن اختباره؛ إذ لا وجود له في الخارج<sup>(٢)</sup>؛ فالتمني هو: طلب حصول أمر محبوب مستحيل الوقوع أو بعيد، أما الترجي، فهو: طلب حصول أمر ممكن الحدوث سواء أكان محبوباً أم مكروهاً<sup>(٣)</sup>؛ من هنا بالإمكان الكشف عن المائز الوحيد بينهما، وهو أن التمني هو وسم لمقولة الإمكان السلبي، والترجي، هو وسم لمقولة الإمكان الإيجابي<sup>(٤)</sup>.

وقد التفت الشاطبي إلى التمايز بينهما في الإمكان وعدمه، والتقارب بينهما في القوة التأثيرية واتجاه المطابقة، وقرّر في ذهنه أنهما فاقدتا التأثير على المخاطب، وغياب الوجود الخارجي عنهما، ونلاحظ هذا شاخصاً في قوله: ((إِنَّ الطَّلِبَ إِنَّمَا هُوَ مَا أُعْطِيَ مَعْنَى (أَفْعَل) فَالاستفهام والعرض وغيرهما فيهما معنى (أَفْعَل) فقولك: هل قام زيد؟ في معنى: أخبرني عن قيام زيد... ألا ترى أنه لا يستلزم حضور مخاطب كالترجي، بخلاف

(١) التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور (ت ١٢٨٤هـ): ٢٨ / ١٠.

(٢) ينظر: العقل واللغة والمجتمع: ٢١٩، والإنشاء في العربية: ٥٠٧.

(٣) ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية: ٩٣.

(٤) دائرة الأعمال اللغوية: ١٩٩.



الاستفهام وغيره مما تقدّم، فالتّمني والترجّي من باب واحد، والفرق بينهما أنّ الرجاء إنما يكون في الممكن، كقولك: لعلّي أحجّ، ولعلي أكرّمك، والتّمني يكون في الممكن وغير الممكن، نحو: ليت لي مالاً أنفق منه<sup>(١)</sup>.

ويعتمد هذا العمل على تغيير المحتوى القضوي للجملة، وتغيير اتجاهه أيضاً؛ فالواسمان (ليت) و(لعل) يغيّران المحتوى القضوي للقول؛ ولهذا رفض النّحاة العطف عليهما، قال الشاطبي: ((وإنّما امتنع العطف على الموضع فيها عند الجمهور؛ لأنّ دخولها غير معنى الابتداء الذي هو محرز للموضع، فصار منسوخاً بمعنى التّمني والترجّي والتشبيه، وأنّت إذا عطفت فرفعت المعطوف لم تحمله إلا على الابتداء، فلم يصحّ ذلك حيث لم يبق معنى الابتداء، ولا له محرز))<sup>(٢)</sup>.

وإزالة التّمني من قائمة الطلب لم تلقَ قبولاً عند الدكتور المبخوت؛ فرأى: ((أنّ التّمني عمل طلبيّ حتى وإن كان محتواه القضويّ بعيداً أو ممتنعاً أو لا يتوقّع حصوله. وأمّا وجه الاعتقاد فيعود إلى ما في التّمني من يقين متجرّد من الطمع في الحصول))<sup>(٣)</sup>، وهو ينطلق من رؤية تتلخص بأن التّمني: ((هو تأثير ذهنيّ أساساً نعبر عنه بالاستعطاف أو الترويح عن النفس ... فهو حمل المخاطب على التعاطف مع المتكلّم أو بيان المتكلّم لتعاطفه مع المخاطب))<sup>(٤)</sup>.

وبمقاربة الرأيين ينكشف لنا أن الشاطبيّ التفت إلى الحالة النفسيّة للتّمني، وأغفل طلب الاستعطاف، في حين التفت الدكتور المبخوت إلى العلاقة التخاطبيّة الثاوية في التّمني التي كشفت عن طلب المتكلّم التعاطف من المخاطب، والالتفات إلى الحالة النفسيّة التي يمرّ بها المتكلّم.

(١) المقاصد الشافية: ٨٣ / ٦.

(٢) المقاصد الشافية: ٣٨٣ / ٢.

(٣) دائرة الأعمال اللغويّة: ١٩٩.

(٤) نفسه: ٢٠٠.

نحصل مما تقدّم على الآتي:

١- التّمني والتّرجّي عملان يتفقان في تحقيق القوة الإنجازيّة، فكلاهما يعبران عن حالة نفسية للمتكلّم.

٢- يقع تأثيرهما في المتكلّم نفسه، من حيث الحسرة والندامة، أو الفرح والسرور، وقد يحاول المتكلّم - أحياناً - التأثير في المخاطب بمحاولة استعطافه، أو المشاركة في الحالة النفسية، وعليه فهما يندرجان في الطلب، وإن إخراج الشاطبيّ لهما منه، بني على إهمال الفعل التأثيريّ لهما، الذي نجده حاضراً وإن كان بنسب متفاوتة واتجاهات مختلفة.

٣- التمني وسم للإمكان السّلبّي أو الإيجابّي، والتّرجّي، وسم للإمكان الإيجابّي؛ فهما يتفقان في المحتوى القضويّ نفسه أحياناً وأحياناً يختلفان فيه.

ولتوضيح هذا نجد أن قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

ليت الشباب هو الرجيع إلى الفتى      والشيب كان هو البديء الأول

يمثل انعكاساً لرغبة نفسيّة لا مصداق لها في الخارج؛ فالشاعر تمنّى أن يكون رجلاً طاعناً في العمر في بدء حياته، ثم لما ينتقل إلى آخر عمره يتحول إلى مرحلة الشباب، وهذا القول من ضرب المحال؛ فلا يمكن أن يكون؛ لأنه مخالف لطبيعة الأشياء في الكون وليس لطبيعة الإنسان فحسب، من هنا نجد أن الإنجاز، والتأثير اقتصر على الأثر النفسي للمتكلّم فحسب.

أمّا عمل الرجاء، فيظهر من قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي﴾ (عبس ٣)، أن هذا السائل - وإن كان أعمى وفقيراً - بالإمكان أن يتحول إلى نفس زاكية، ويتطهر بالعمل

(١) البيت غير معروف قائله، رواه الفراء (ت ٢٠٧هـ) بقوله: ((أشدني الكسائي))، معاني القرآن، تحقيق:

أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي: ١ / ٤١٠.

الصالح، لهذا كان الوسم إيجابياً، فالمتكلم أراد التأثير في المخاطب عن طريق العتاب والتوبيخ وهو أثر ذهني، وبطلب منه تعديل سلوكه وتقويمه، وهو أثر سلوكي.

مما تقدّم يتبين لنا الآتي:

- ١- إنّ متن المقاصد حوى أعمالاً لغوية فتحت أمام المتكلم أبواب الاستعمال اللغوي الفصيح، وأداء العمل المناسب لمقام الكلام، وقد أضاف هذا قيمة تداولية تخاطبية للقول المنجز، فشملت هذه الأعمال قوة إنجازية متباينة، فمرة بالفعل مباشرة وأخرى بوساطة الواسم المحدّد لهذه القوة، كذلك حوت قوة تأثيرية سلّطت في معظم الأعمال على المخاطب، ولكنّها سلّطت أحياناً على المتكلم نفسه.
- ٢- بُنيت القوة الإنجازية لبعض الأعمال اللغوية في النحو العربي على الواسم المحدّد في صدر الكلام، وهذا الواسم هو الموجه للعلاقة بين القول والعالم الخارجي.
- ٣- ركّز الشاطبي على أصليّة الخبر، وفرعية ما دونه، وقد تبين هذا من نصّوصه المرقومة في متن المبحث.
- ٤- إذا حاولنا مقارنة العمل اللغوي في المقاصد بحسب تصنيف (سيرل)؛ فنجد أنّ الغالب فيه هو صنف التوجيهيات (الطلبات)، إذ نجد (الأمر، والاستفهام، والنهي). يتبين من هذا أن العمل اللغوي في المقاصد كان مسلطاً على ضروريات الاتصال المباشر بين المتخاطبين، واعتماد القول والقول المقابل.
- ٥- لا تتحدّد الأعمال اللغوية بصيغة صرفية معينة؛ بل الذي يحددها قصد المتكلم، والقوة الإنجازية التي يؤديها، والقيمة التأثيرية التي تتصف بها، وكذلك تتحدّد بالسياقات غير القولية المصاحبة للكلام، نحو المعلومات المسبقة القارة في أذهان المتخاطبين.

## المبحث الثاني

## العمل اللغوي غير المباشر

١ - الإطار التحديدي للعمل اللغوي غير المباشر:

البحث في الأطر التأسيسية الأولى للأعمال اللغوية غير المباشرة تجعلنا نتوقف عند الصعوبات التي رقمها (أوستن) في محاضراته في أثناء كلامه على صيغ الأفعال الإنجازية، فرأى أنه ما تزال هناك صعوبات كثيرة ينبغي الإشارة إلى أبرزها؛ وهي<sup>(١)</sup>:

أ- قولنا (أصنف)، أو (أساند) لا يتبين فيهما جهة الإنشاء من جهة الخبر؛ فمن الصعب علينا تعيين جهة واحدة، أو دلالات الصيغة على الجهتين في الوقت نفسه.

ب- تكون دلالة القول أحياناً دلالة واضحة على إنجاز شيء ما، نحو: الهجاء والتوبيخ، ولكن عبارة (أهجو) لا تفهم الإنشاء صراحةً، فلا يمكن دائماً أن نرجع عبارة ما إلى صيغة إنشائية صريحة الإنجاز.

وقد رجّح (أوستن) جملة من الوسائل التي تميز الفعل وغرضه؛ سواء أكان صريحاً أم ابتدائياً؛ أبرزها غياب الفائدة من الاعتماد على معيار الصيغة فحسب؛ لأنّ الصيغة قد تدلّ على أكثر من معنى؛ نحو: خذ هذا الشيء. فإنّنا قد نهب شيئاً، أو نُعيّره، أو نودعه، وهذه أغراض لا تتحدّد إلا بسياقات خاصة بها<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر: نظرية أفعال الكلام العامة: ١٦ - ١٩.

(٢) ينظر: نفسه: ٩١ - ٩٦.

هذه المقاربة فرضت ظهور مشكلة لغوية تتعلق في بنية القول: ((فالمشكلة الأساسية التي تطرحها الأفعال الكلامية غير المباشرة هي معرفة كيف يمكن للمتكلّم أن يقول شيئاً ما ويعني ذلك، وهو في الوقت نفسه يريد أن يقول شيئاً آخر. وبالتالي، معرفة كيف يمكن للمخاطب أن يفهم الفعل الكلامي غير المباشر، مع أن ما يسمعه يدلُّ على شيء آخر))<sup>(١)</sup>.

وبمعنى آخر أن الأعمال اللغوية غير المباشرة تتكوّن عن طريق إنتاج المتكلّم عملاً إنجازياً أولياً بوساطة عمل إنجازيّ ثانويّ؛ فمثلاً قولنا: هل تعطيني الماء؟ تضمن هذا القول عمليّن إنجازيين، الأولي هو الطلب، والثانوي هو الاستفهام؛ فالمتكلّم قد حقق الطلب بوساطة الاستفهام.

اقتضت الإجابة عن هذا الإشكال من (سيرل) التمييز في مرحلة أولى بين معنى الجملة، ومعنى قول المتكلّم، وبعبارة أخرى بين ظاهر القول والمعنى المراد منه؛ فافترض (سيرل) الآتي<sup>(٢)</sup>:

- اختلاف معنى الجملة عن معنى قول المتكلّم، نحو: المجاز، والاستعارة، والكناية؛ ومن هذا قولنا: شاهدت صاحبة القرط الطويل، كناية عن طول الرقبة.
- أن يكون المتكلّم قاصداً معنى القول ومعنى شيء آخر ، نحو: افتح النافذة.
- أن يكون المتكلّم قاصداً المعنى الظاهر من كلامه، وقاصداً في الوقت نفسه، معنى لغوياً آخر، له المحتوى القضويّ الخاصّ به، وعلى هذا يتكوّن للقول محتويان قضويان وقوتان مختلفتان؛ نحو: قول (س) : لنذهب إلى الحديقة. يجيب (ص): لديّ امتحان يوم غدٍ.

(١) محاضرات في فلسفة اللغة: ١٢٧-١٢٨.

(٢) ينظر: الاقتضاء وانسجام الخطاب: ٤١٣-٤١٤.

فقول (ص) عمل ثانوي يحقق قوة الإثبات، في حين كان العمل الأولي رفض العرض الذي قدّمه (س). ولا صلة بين هذا الرفض، ومعنى الجملة التي قيلت.

وبالإمكان تلخيص مقاربة (سيرل) التأسيسية للعمل اللغوي غير المباشر على النحو الآتي<sup>(١)</sup>:

١- للقول قوتان إنجازيتان؛ إذ يؤدي الفعل الإنجازي أداءً غير مباشر عن طريق أداء فعل آخر.

٢- يبلغ المتكلم المخاطب أكثر ممّا يقوله عن طريق الاعتماد على خلفية المعلومات المشتركة المتبادلة بينهما: لغوية وغير لغوية، فضلاً عن اعتماده على قوى الإدراك والاستهلال العامة عند المخاطب.

٣- إنّ الجهاز الضروري لشرح الجانب غير المباشر من العمل اللغوي يشتمل على مقولات العمل اللغوي، وعلى بعض الأسس العامة للتخاطب، وعلى خلفية المعلومات المشتركة المتبادلة بين المتكلم والمخاطب؛ فضلاً عن مقدرة المستمع على الاستدلال.

٤- صنف التوجيهيات (الطلبات) هو الأكثر أهميةً وغنى وفائدة؛ لأن يكون موضوعاً للبحث؛ إذ إنّ متطلبات الحديث اليومي تجعلها ثقيلة محيرة في إنتاج جمل أمرية مباشرة، نحو: افتح الباب. ومن بعد، يسعى الناس إلى إيجاد وسائل غير مباشرة لأداء أفعالهم الإنجازية.

٥- هناك بعض الصيغ اللغوية تؤسس تأسيساً عرفياً على أنّها الصيغ اللغوية القالبية المعيارية للأعمال اللغوية غير المباشرة؛ فتحفظ تلك الصيغ بمعانيها الحرفية، ولكنّها تكتسب أيضاً استعمالاً عرفية.

(١) ينظر: النص والخطاب والاتصال، الدكتور. محمد العبد: ٢٩٣-٢٩٤، ومحاضرات في فلسفة اللغة: ١٣٠، والاقتضاء وانسجام الخطاب: ٤١٤.

٦- انفرد (سيرل) بمحاولة إعادة بناء الخطوات الضرورية لإنتاج فعل إنجازي أولي من فعل إنجازي حرفي، وهي إعادة بناء مؤسسة على حقائق عن المخاطبات، وأسس التعاون الخطابي، ونظرية العمل اللغوي، وخلفية المعلومات المشتركة بين المتخاطبين.

في حين يرى بعض الباحثين أن الظهور الحقيقي لنظرية العمل اللغوي غير المباشر عائدٌ إلى ظهور مقالة (غرايس) في ١٩٧٥؛ إذ استلهم فلاسفة اللغة مبادئه، وأدخلت بعض النظريات النحوية الحديثة، مثل النحو الوظيفي، والفرضية الإنجازية، وملخص تصور (غرايس) هو أن القول يدلّ أحياناً على معنى غير المعنى الذي نستنتجه من معناه الحرفي؛ أي: إننا يمكن أن ننجز عمليْن لغويين: عمل لغوي مباشر، وعمل لغوي غير مباشر، وقد اصطلح (غرايس) على تسمية هذه الظاهرة بظاهرة الاستلزام الحواري<sup>(١)</sup>. وهذا ما وجدناه حاضراً عند (سيرل)، ولكن ما يحسب لغرايس هو تقعيده للاستلزام الحواري ومبدأ التعاون.

وبعد هذه المقاربات التأسيسية تبين لنا أن الأعمال اللغوية غير المباشرة؛ هي: ((منطوقات لا يكمن هدفها الإنجازي في الغرض الإنجازي، الذي يشار إليه بالمشورات اللغوية... وفي كلّ هذه الحالات يُحيّد موقف الاستعمال/ الغرض الإنجازي المشار إليه في الشكل اللغوي. ذلك فقط ليتمكن أن يُبرز بذلك غرض إنجازي آخر))<sup>(٢)</sup>.

وكذلك يظهر من هذه المقاربات أن الأعمال اللغوية غير المباشرة تنبني على: الاعتقادات الذهنية المشتركة لدى المتخاطبين، والمعرفة اللغوية المشتركة لديهم، والأعمال اللغوية المباشرة.

(١) ينظر: الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو: ١٠٧، والاستلزام الحواري في التداول اللساني: ٩٥.

(٢) اللغة والفعل الكلامي والاتصال: ١٠١.

وهذه الاعتقادات والمعارف تتدرج ضمن مقولتي (الاستلزام الحواري)، و(الاقتضاء التداولي)، واللّتين هما المقولتان الأساسيتان في إيجاد الأعمال اللغوية غير المباشرة، ولكنهما يختلفان في وجه المقاربة؛ فالإقتضاء هو عمل مؤسس للأعمال اللغوية، ولولاه ما وجدت هذه الأعمال؛ أمّا الاستلزام الحواري؛ فقد خُطَّ في سبيل وضع حدٍّ لاختلاف البنيتين؛ بنية القول الملفوظ، وبنية المعنى المقصود.

## ٢- الاستلزام الحواري (Implicature)<sup>(١)</sup>:

رؤية (غرايس) المرقومة في محاضراته تُقسّم الاستلزام على نوعين، الأوّل: استلزام عرفي، يقوم على ما تعارف عليه أصحاب اللغة من استلزام بعض الألفاظ دلالات لا تتفكّ عنها مهما اختلفت السياقات القولية، نحو: كلمة (لكن) في العربية، فهي للاستدراك في أيّ تركيب وأيّ سياق. والآخر: الاستلزام الحواري؛ الذي يتغير تبعاً لتغير السياقات التي يرد فيها القول.

ويُعرّف الاستلزام الحواريّ بأنّه: ((عمل المعنى أو لزوم شيء عن طريق قول شيء آخر، أو قل: إنّ شيء يعنيه المتكلّم ويوحي به ويقترحه ولا يكون جزءاً ممّا تعنيه الجملة بصورة حرفية))<sup>(٢)</sup>. وينبني الاستلزام على مبدأ عامّ يقضي تعاون المتخاطبين في تحقيق الهدف من حوارهم، وقد أسماه (غرايس) مبدأ التعاون Principle of co-operation<sup>(٣)</sup>. وانطلاقاً من هذا المبدأ حدّد (غرايس) فرضيته الأساسية القائلة: ((إنّ التفاعلات الحوارية تبلغ مقاصدها بمقتضى التعاون القائم بين أطراف الحوار. وهو ما يتطلب أن

(١) أطلق الدكتور عادل فاخوري تسمية الاقتضاء بدلاً عن الاستلزام الحواري على المصطلح

(Implicature)، ينظر: محاضرات في فلسفة اللغة: ٧.

(٢) نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس، صلاح إسماعيل: ٧٨.

(٣) ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ٣٤، وفي أصول الحوار وتجديد علم الكلام: ١٠٣.



يكشف المتحاورون عن مقاصدهم أو على الأقل التوجّه العام لهذه المقاصد<sup>(١)</sup>. وبالإمكان وصف مبدأ التعاون وفروعه على النحو الآتي بيانه<sup>(٢)</sup>:

**مبدأ التعاون:** لتكن مساهمتك في المحادثة لحظة حصولها على وفق ما يقتضيه هدف المحاورة اللغوية التي انخرطت فيها، ويتفرع مبدأ التعاون إلى أربع قواعد تخاطبية (حِكم)؛ هي:

- ١- قاعدة الكمّ: أ- اجعل تدخلك حاملاً ما يقتضيه غرض الحوار.  
ب- لا يكن تدخلك حاملاً من الإفادة أكثر ممّا يقتضيه غرض الحوار.
  - ٢- قاعدة الكيف: اجعل تدخلك صادقاً: أ- لا تقل ما تعتقد أنه كاذب.  
ب- لا تقل ما لا تستطيع البرهنة على صدقه.
  - ٣- قاعدة المناسبة<sup>(٣)</sup>: اجعل تدخلك مناسباً؛ أي: ليناسب مقالك مقامك.
  - ٤- قاعدة الجهة أو الكيفية: ليكن تدخلك واضحاً وموجزاً وتجنب الغموض والالتباس.
- هذه القواعد المرقومة في تقارير (غرايس)، ترسم للمتخاطبين ما يجب عليهم أن يقوموا به كيما يتمّ التخاطب بالطريقة المثلى من التعاون، وهذا لا يعني أنّ عليهم أن يتبعوا القواعد المذكورة حرفياً في كلّ الأحوال والأوقات؛ إذ قلّما يستمرّ التخاطب العادي على هذا المنوال، إنّما المقصود أنّه حينما لا يُجاري التخاطب ما ترسمه القواعد المذكورة يظلّ المخاطب يفترض خلافاً للظاهر؛ أن المتكلّم ما زال يأخذ بهذه القواعد، ولو على مستوى أعمق؛ حتى يتسنى له التوصل إلى معنى ما. فمن دون تقدير هذه القواعد يستحيل التواصل بين الناس<sup>(٤)</sup>. فنجاعة قواعد التخاطب لا تكمن في وجوب احترام المتخاطبين

(١) الاستلزام الحواريّ في التداول اللساني: ٩٨.

(٢) ينظر: اللسانيات الوظيفية مدخل نظريّ، أحمد المتوكل: ٢٦- ٢٧، الاستلزام الحواريّ في التداول اللساني: ٩٩- ١٠٠.

(٣) تسمى أيضاً قاعدة: العلاقة، أو الورورد، أو الملاءمة، أو الصلة، ينظر: نظرية الفعل الكلامي: ١٦١.

(٤) ينظر: محاضرات في فلسفة اللغة: ١٦.

لها، بل تتمثل في قدرة المتخاطبين على استغلالها، ولم يدّع (غرايس) أنّ المتخاطبين يطيعون القواعد بحذافيرها، بل هي حاضرة في أذهانهم، يسترشدون بها وإن خالفها المتكلّم، يستمر المخاطب بالافتراض بأن المتكلّم ملتزم بها<sup>(١)</sup>، وبإمكان المتكلّم خرقها، والإخلال بها لأسباب نردها على النحو الآتي بيانه<sup>(٢)</sup>:

١- لأنّه ينتهكها، وفي هذه الحالة يمكن للمتكلّم أن يفهم المخاطب فهمًا مغلوّطًا.

٢- لأنّه يختار تجنب هذه القواعد.

٣- يعجز المتكلّم أحيانًا عن الالتزام بإحدى هذه القواعد من دون الإضرار بالأخرى، وفي مثل هذه الحالة تظهر وضعية (الاشتباك)، ويقع العمل فيها على عاتق المخاطب، وهو الذي عليه إعادة بناء القول المرسل، والحرص على أن يوافق ذلك أقلّ عدد من القواعد المخترقة، وقد سمّى (باخ وهارنيس) هذه الحالة (مبدأ الفهم)؛ أي: كُن متفهمًا.

٤- لأنّه يرفض عن وعي الالتزام بإحدى القواعد؛ أي: إنّه لا يريد الالتزام بإحدى متطلبات مبدأ التعاون.

وللاستلزام الحواري عند غرايس خواصّ تميزه<sup>(٣)</sup> :

١. الاستلزام ممكن إلغاؤه، ويكون بإضافة قول يسدّ الطريق أمام الاستلزام أو يحول دونه، فإذا قالت قارئة لكاتب: لم أقرأ كلّ كتبك، فقد يستلزم ذلك عنده أنها قرأت بعضها، فإذا أعقبت كلامها بقولها، الحقّ أنّي لم أقرأ أيّ كتاب منها، فقد ألغت الاستلزام .

(١) ينظر: نظرية التلويح الحواريّ بين علم اللغة الحديث والمباحث اللغويّة في التراث العربي والإسلامي، الدكتور. هشام إ. عبد الله خليفة: ٢٨ - ٣٠.

(٢) ينظر: نفسه: ٣٢، ومدخل إلى دراسة التداوليّة، فرانيسكو يوس راموس، ترجمة وتقديم: يحيى حمداي: ٩٧ - ٩٨.

(٣) ينظر: الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي، الدكتورة. نادية رمضان النجار: ٨٤ - ٨٦ .

٢. الاستلزام لا يقبل الانفصال عن المحتوى الدلالي، أي إن الاستلزام الحواري متصل بالمعنى الدلالي لما يقال، لا بالصيغة اللغوية التي قيل فيها، فلا ينقطع مع استبدال مفردات أو عبارات بأخرى ترادفها.

فإذا قالت أخت لأختها: لا أريدك أن تصعدي لغرفتي على هذا النحو.  
فتقول الأخرى: أنا أمشي على أطراف أصابعي خشية أن أحدث ضوضاء.  
فعلى الرغم من تغير الصياغة في قول الثانية، فإن ما يستلزم القول من عدم الرضا عن هذا السلوك لا يزال قائماً.

٣. الاستلزام متغير، والمقصود بالتغير أن التعبير الواحد يمكن أن يؤدي إلى استلزامات مختلفة في سياقات مختلفة. فإذا قال شخص: كم يد لي، فقد يكون سؤالاً حين يوجه لطفل مثلاً، وقد يكون هذا السؤال يستلزم استكثاراً لما يوجه له من عمل. فيختلف الاستلزام بحسب السياق الوارد.

٤. الاستلزام يمكن تقديره، والمراد به أن المخاطب يقوم بخطوات محسوبة يتجه بها خطوة خطوة إلى الوصول إلى ما يستلزمه الكلام. فإذا قيل مثلاً: الملكة فكتوريا صُنعت من حديد، فإن القرينة تبعد المخاطب عن قبول المعنى اللفظي، فيبحث عما وراء الكلام من معنى فيقول لنفسه: المتكلم يريد أن يلقي إلي خبراً بدليل أنه ذكر لي جملة خبرية، والمفروض أن المتكلم ملتزم بمبدأ التعاون؛ أي: إنه لا يريد بي خداعاً ولا تضليلاً، فماذا يريد أن يقول؟ لابد أنه يريد أن يخلع على الملكة بعض صفات الحديد كالصلابة، والمتانة وقوة التحمل، وهو يعرف أنني أستطيع أن أفهم المعنى غير الحرفي، فلجأ لهذا التعبير. وهذه العمليات الاستدلالية من أجل الوصول إلى المعنى المطلوب من الأمور التي تركز عليها التداولية.

### ٣- الافتضاء التداولي (الافتراض المسبق) (Presupposition):

رَقَمَتِ المتون التداولية تعريفاً للاقتضاء التداولي بأنه المضمون الذي تبْلَغُه الجملة بكيفية غير صريحة، فإن قال المتكلم: (كفَّ زيد عن ضرب زوجته)، فإنه قال صراحة أن زيدا متزوج وهو لا يضرب زوجته الآن<sup>(١)</sup>.

ويرتبط مفهوم الاقتضاء ارتباطاً مباشراً بالخلفيات المشتركة بين المتكلم والمخاطب، التي هي مجموع المقامات الممكنة التي يروم المتكلم إيضاحها بوساطة الإخبار، وعدّ (ستراوسن) الاقتضاء التداولي: ((علاقة تداولية بين الأقوال لا علاقة دلالية بين القضايا))<sup>(٢)</sup>، وهذه المقاربة عين مقاربة (غازدار Gazdar)، التي هي المقاربة الأقدر على تفسير خصائص الاقتضاء التداولي؛ فيرى: ((أن الافتراضات (المضمورات) هي جزء من المعنى الاصطلاحي للعبارات، لكنّها مع ذلك ليست استدلالات دلالية Semantic Inferences. أي إنّ الافتراضات تُشكّل فقط ذلك الوجه من المعنى غير المشروط بالصدق، أي غير المتعلق بالقيم الصدقية ... وبالتالي من المستحيل التنبؤ بافتراضات أية عبارة لغوية بالاستناد إلى شروط الصدق فحسب. بل لابدّ في المعجم بشكل أساسي، من قرن الافتراضات بالعبارات اللغوية على نحو اختياري))<sup>(٣)</sup>.

وعدّ (ستالنكر) الاقتضاء مفهوماً أساسياً في تحديد السياقات؛ فالمقتضيات المشتركة التي يمتلكها المتخاطبون في وضعية لغوية بالإمكان أن تمثل المكوّن الأكثر أهمية للسياق؛ فمفهوم الاقتضاء التداولي يجب أن يكون له تأثير في تعريف مختلف الأعمال اللغوية، ويمثل أيضاً أساس التخاطب، فالمتكلم ليس بإمكانه التلّفظ بقول ما دون التسليم

(١) ينظر: التداولية اليوم: ١٠٧. هناك قسم من الاقتضاء يُعرّف بأنه (الاقتضاء الدلالي أو المنطقي)

تركانه لخلوه من الفائدة لدراستنا.

(٢) القاموس الموسوعي للتداولية: ٢٤٩.

(٣) محاضرات في فلسفة اللغة: ٩٨.

سلفاً بوجود معطى مشترك بينه وبين مخاطب، وأن لا يكون الإخبار غير منسجم مع تلك الخلفية<sup>(١)</sup>.

ونلاحظ أن قيمة الاقتضاء تظهر واضحة حينما يوجه المتكلم حديثه إلى المخاطب على أساس مما يفترض سلفاً أنه معلوم له، فإذا قال شخص لآخر: أغلق النافذة. فالمفترض سلفاً أن النافذة مفتوحة، وأن هناك مبرراً يدعو إلى إغلاقها، والمخاطب قادر على الحركة، وكل هذا موصول بسياق الحال، وبعلاقة المتكلم بالمخاطب. فالأقتضاء هو الذي جعل التواصل بين المخاطبين ناجحاً.

وهذه الافتراضات في تزايد مع تقدّم عملية الخطاب، وفي رصيد الافتراضات المسبقة المصاحبة لأيّ خطاب، توجد مجموعة من المسلمات الخطابية<sup>(٢)</sup>. وينتفع المتخاطبون من هذه المعلومات؛ إذ إنهم ينطلقون منها أو في الأقل من القضايا التي لا تلقى تعارضاً من جانبهم. فيطرحون تدريجياً جملة من القضايا المقبولة، فيتسع السياق حين الخطاب مع زيادة قضايا جديدة، ولكنّه اتساع غير تراكمي؛ بل لا بدّ للمقولات المستجدة من أن تستجيب لمطلبين يعملان على إلغاء بعض الاستدلالات؛ من بينها الاقتضاءات غير المقبولة، والمطلبان؛ هما:

- ١- مطلب الاتساق: ويشترط عدم تعارض القضايا المستجدة مع السياق الحاصل.
- ٢- مطلب الترتيب: يشترط إضافة اللوازم المنطقية، ثمّ الاقتضاءات، التي هي منوطة بالمتكلم<sup>(٣)</sup>.

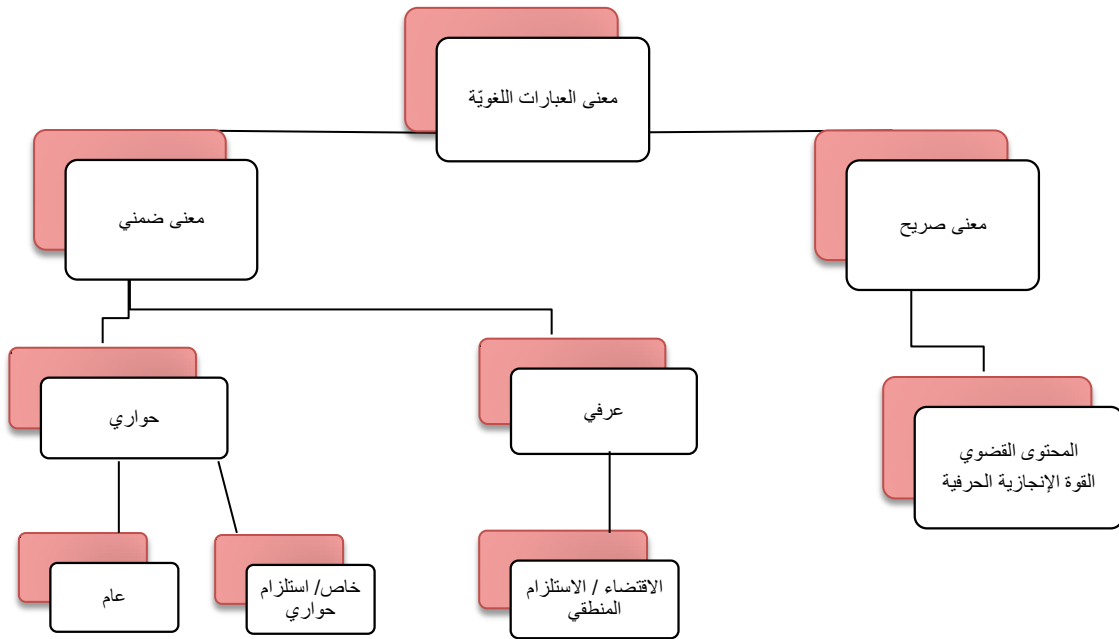
هاتان المقولتان (الاستلزام الحواريّ والاقتضاء التداولي) تتضويان تحت معاني العبارات الضمنية، ولتوضيح هذا الانتماء نعرض الخطأ الآتية<sup>(٤)</sup>:

(١) ينظر: الاقتضاء وانسجام الخطاب: ٣٩.

(٢) ينظر: نفسه: ٣٥ - ٣٧.

(٣) ينظر: محاضرات في فلسفة اللغة: ٩٩.

(٤) ينظر: اللسانيات الوظيفية: ٢٩، ومحاضرات في فلسفة اللغة: ٤٤.



#### ٤ - صور الأعمال اللغوية غير المباشرة:

تعددت صور الأعمال اللغوية غير المباشرة بتعدد الأساليب النحوية، واستعمال الأدوات النحوية لغير ما وضعت له؛ أي: استعمال غير حرفي، وقد أشار الشاطبي إلى الاستعمال الحرفي والاستعمال الضمني في الأساليب؛ منطلقاً من رؤية نحوية خالصة تتبين بتعليل الاستعمال الضمني وبيان السبب في ترك أصل الاستعمال، قال: ما ورد على ((أصله فلا سؤال فيه، لأنه أتى على ما ينبغي فيه فلا يُقال: لم جاء كذلك؟ وأما ما خرج عن أصله إلى غيره فيتوجه عليه السؤال: لم جاء كذلك ولم يبقَ على أصله؟ إذ لا يكون الخروج عن الأصل إلا لسبب))<sup>(١)</sup> وقد تجسّمت هذه الأعمال على النحو الآتي بيانه:

(١) المقاصد الشافية: ١/ ١٣٠.

١- عمل التعجب:

يكتسب التعجب صفة العمل اللغوي غير المباشر حينما يؤدي بصيغة لم توضع للتعجب في أصل وضعها، ولكن الاستعمال التخاطبي، والمعلومات المشتركة بين المتخاطبين؛ هما من صيرها دالة على التعجب، فتبرز القيمة الإنجازية في عمل التعجب بصور متعددة؛ إذ إنه يُنجز بصيغ متعددة؛ لأنه كثيراً ما يدخل معنى التعجب أقسام الإنشاءات بحسب عبارة الشاطبي<sup>(١)</sup>، ولا تقف القيمة التداولية للتعجب عند حدود الإنجاز؛ فهو أيضاً: ((استدعاء المخاطب للتعجب مع المتكلم))<sup>(٢)</sup>، وقد أشار كذلك الشاطبي إلى أن عمل التعجب لا يمكن ضبطه بقوانين لسانية خاصة به؛ معللاً هذا بقوله: ((ما ذكر من الصيغ المفهوم منها التعجب غير منضبطة لقانون حاصر، ولا منضمة بقياس قاضٍ من وجهين: أحدهما: أنها إنما جاءت مؤدية معنى التعجب على غير اطراد يُقاس على مثله، فصارت من قبيل المسموع الذي لا يُقاس عليه إلا (فعل) في نحو: لَقَضُوْا الرجل، فإنه اطرَد... والثاني: أن معنى التعجب في أكثرها ليس بالصيغة والبنية والوضع الأصلي، وإنما هو في الأكثر مفهوم من فحوى الكلام، وبساطة التخاطب))<sup>(٣)</sup>، ونستطيع تمثيل بعض صور عمل التعجب على النحو الآتي:

١-١-١ عمل التعجب بوساطة الخبر، نحو ما ورد في الحديث: ((سُبْحَانَ اللَّهِ، إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ))<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: المقاصد الشافية: ٤ / ٤٤٩.

(٢) نفسه: ٤ / ٤٥٠.

(٣) نفسه: ٤ / ٤٣٧ - ٤٣٨.

(٤) المقاصد الشافية: ٤ / ٤٣٥، والحديث في صحيح البخاري: بَابُ: الْجُنُبُ يَخْرُجُ وَيَمْشِي فِي السُّوقِ، رقم الحديث (٢٨٥): ١ / ٢٨١.

## ١-٢- عمل التعجب بوساطة النداء، نحو: يا للعجب، ويا للماء، وقول الشاعر:

يا لك من ليلٍ كأنَّ نجومه<sup>(١)</sup>

وبالإمكان رقم قواعد عمل التعجب على النحو الآتي:

الاقتضاء	قرَّ في ذهن المتكلم والمخاطب أنَّ الأمر الحاصل ليس من الأمور متكررة الحدوث أو التي اعتاد على رؤيتها الناس، فما ورد في الحديث لا يمكن الاستفادة منه إلا بحضور مشاركين على علم تامَّ بشروط الطهارة في الإسلام، سواء أكانا مُسلمين أم لم يكونا كذلك.
الاستلزام الحواريّ	المعنى الصريح: سبحان، هو مصدر للفعل سبَّح، ويراد به تنزيه الله تعالى وتقديسه. و(ياء) حرف نداء وما بعدها منادى. المعنى الضمني: التعجب من الحالة المُشاهدَة.
القاعدة المُنتهكة	قاعدة الكم
القوة الإنجازيّة	يُعبّر المتكلم عن تعجبه للحالة التي يُشاهدها خارقة للعادات التي تعود عليها.
القوة التأثيريّة	طلب المتكلم من المخاطب المشاركة في التعجب، وهو تأثير ذهنيّ.

(١) ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم: ١٩، وعجزه: بكل مُغار الفتل شدَّت بيذبل.



## ٢ - عمل الأمر بوساطة الخبر:

الأمر هو عملٌ لغويٌّ مباشرٌ يؤديه المتكلم بصيغ متعددة منها الأمر، والفعل المضارع المقترن بلام الأمر والمصدر النائب عن فعل الأمر، واسم فعل الأمر، والأصل فيه أن يكون على سبيل الاستعلاء؛ أي يصدر من متكلم هو أعلى شأنًا من المخاطب<sup>(١)</sup>.

وقد يرد الأمر بصيغ مغايرة لما تقدّم؛ نحو صيغة الخبر؛ قال الشاطبي: ((الأمر يفيد معنى الخبر، والخبر يفيد معنى الأمر نحو ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾<sup>(٢)</sup>، ونحو ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾<sup>(٣)</sup>))<sup>(٤)</sup>، وكذلك قوله: ((أما الأمر فقد يكون بلفظ الخبر، كقولهم: حسبك يتم الناس، واتقى الله امرؤ فعل خيرًا يثبت عليه. ومنه قوله تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>، ثم قال: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾<sup>(٦)</sup>، فجزم الجواب فيها دالٌّ على أن المعنى: اكتف نيم الناس، وليتق الله امرؤ، والمعنى في الآية: آمنوا بالله ورسوله، واجاهدوا في سبيل الله))<sup>(٧)</sup>.

فقد استفاد مفسرو القرآن الكريم بدلالة الحال أن قوله (يتربصن بأنفسهن)، خبر أريد به الأمر، وقد وضع هذا الخبر حكمًا فقهيًا بأن التي تنطلق يجب عليها أن تعتد مدة ثلاثة قروء؛ أي: حيضات، وبعد هذا يحق لها الزواج<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية: ١٢ - ١٣.

(٢) مريم: ٧٥.

(٣) البقرة: ٢٢٨.

(٤) المقاصد الشافية: ٤ / ٤٤٨.

(٥) الصف: ١١.

(٦) الصف: ١٢.

(٧) المقاصد الشافية: ٦ / ٥٦.

(٨) ينظر: الميزان في تفسير القرآن، السيد الطباطبائي: ٢ / ٢٤٣.

كذلك إنَّ ما ورد في سورة الصف لا يُراد به الإخبار عن حالة المسلمين؛ بل إنَّ التعبير ورد بالخبر وأريد به الأمر بالدوام على الإيمان والجهاد؛ فإنَّ (( تؤمنون ))، و(تجاهدون)، وإن جاء في صيغة الخبر فالمراد الأمر<sup>(١)</sup>.

وبالإمكان رقم قواعد عمل الأمر بوساطة الخبر على النحو الآتي:

الاقتضاء	استفاد المخاطبون ممَّا يمتلكون من معلومات لغويّة مشتركة بأن ما ورد من صيغ الخبر أُريد به الأمر، مستدلين بجزم الفعل المضارع بالأمر.
الاستلزام الحواريّ	المعنى الصريح: جمل خبريّة تصف الحال التي عليها: المطلقات، المسلمون. المعنى الضمني: توجيه الأمر للمطلقات بالتزام العدة، وتوجيه الأمر للمسلمين بالبقاء على إيمانهم والجهاد في سبيل الله.
القاعدة المنتهكة	قاعدة المناسبة.
القوة الإنجازيّة	إصدار الأمر الإلهي من الله تعالى إلى متلقيه، سواء كان المخصّصون بالخطاب (المطلقات، المسلمون)، أم عموم بني البشر لتعرّف أحكام الله.
القوة التأثيريّة	التأثير بالمخاطبين ذهنيًّا في سبيل الالتزام بالأوامر الإلهيّة، وسلوكيًّا بالتزامهم بأعمال الإيمان وأفعال الجهاد، وعدم الزواج إلا بعد ثلاثة طهورات.

(١) التحرير والتنوير: ٢٨ / ١٩٤.

**٣- عمل الدعاء:**

الدَّعاء هو: ((استدعاءُ العبدِ ربَّه عزَّ وجلَّ العناية، واستمداده منه المعونة))<sup>(١)</sup>، وهو عمل لغويّ ينجزه المتكلّم بوساطة أفعال إنجaziّة أخرى، منها ما ورد في كلام الشاطبيّ الوارد على النحو الآتي:

**٣-١- عمل الدعاء بوساطة الخبر:**

من هذا قول الشاطبيّ: ((قولهم: رحمةُ الله عليه، وغفر الله له، لفظه لفظ الخبر، ومعناه معنى الدعاء))<sup>(٢)</sup>، وبالإمكان رقم قواعد عمل الدُّعاء بوساطة الخبر على النحو الآتي:

الاقتضاء	قرّ في ذهن المتخاطبين أنّ المغفرة والرحمة شأنٌ إلهي لا يمكن القطع بها من لدن البشر.
الاستلزام	المعنى الصريح: الخبر بحدوث الرحمة والمغفرة.
الحواريّ	المعنى الضمنيّ: الدعاء لطلب الرحمة والمغفرة.
القوة الإنجaziّة	طلب المغفرة والرحمة لشخص غير المتكلّم.
القاعدة المنتهكة	قاعدة المناسبة
القوة التأثيريّة	تأثير ذهنيّ يتمثل بنزول المغفرة على الداعي أو المدعو له أو زوال الهمّ والحسرة عنه.

**٣-٢- عمل الدعاء بوساطة الأمر:**

من هذا قول الشاطبيّ: ((يشمل لفظ الطلب الدُّعاء، نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا ... رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا﴾<sup>(٣)</sup>، ونحو ذلك. وكذلك قول جرير يهجو الأخطل:

(١) شأن الدعاء، الخطابي (ت ٣٨٨هـ)، تحقيق: أحمد يوسف الدقاق: ٤.

(٢) المقاصد الشافية: ٢/ ٤٤٧، وينظر: ٦/ ٨٠.

(٣) البقرة: ٢٨٦.

بَكَى دَوْبُلٌ لَا يَرْقِيُ اللَّهُ دَمْعَهُ أَلَا إِنَّمَا يَبْكِي مِنَ الذَّلِّ دَوْبُلٌ<sup>(١)</sup>

... ويشمل الطلب لام الدعاء نحو: لتغفر اللهم لنا. ومنه قوله تعالى: ﴿وَنَادُوا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾<sup>(٢)</sup>، وقول أبي طالب<sup>(٣)</sup>:

فليكن المغلوب غير الغالب ... وليكن المسلوب غير السالب<sup>(٤)</sup>.

وقال: ((تقول: سقيًا لزيد، أي سقاه الله سقيًا، ورعيًا: بمعنى رعاه الله))<sup>(٥)</sup>.

وبالإمكان رقم قواعد عمل الدعاء بوساطة الأمر على النحو الآتي:

الاقتضاء	الله تعالى اسمه هو الأعلى شأنًا، وهو فوق مخلوقاته، فلا يمكن لهذه المخلوقات تصدير الأوامر له سبحانه. ولا يمكن للمغلوب على أمره أن يأمر وينهى، بل إن ما عليه حاله يتطلب منه الدعاء والرجاء.
الاستلزام الحواري	المعنى الصريح: أفعال أمر أو بمعناها صادرة من متكلم في حالة نفسية خاصة. المعنى الضمني: طلب الاستجابة للقول المقدم بين يدي المدعو.
القوة الإنجازية	طلب إنجاز حاجة معينة من المخاطب.
القاعدة المنتهكة	قاعدة الكيف.
القوة التأثيرية	تأثير ذهني يتمثل بشعور المتكلم بالرضا القلبي والانتعاش الروحي وقد يستتبعه تأثير سلوكي في حال تلبية الطلب من الله تعالى.

(١) ديوان جرير (ت. ١١٠هـ): ٣٦٦، وفيه (يرقأ)، والمعنى واحد، ورد في المخصص: ((وَقَدْ رَقَأَ الدَّمْعُ وَالدَّمُ يَرْقَأُ رُقُوعًا وَالرُقُوعُ: الدَّوَاءُ الَّذِي يُرْقِي الدَّمَ وَيُقَالُ: لَا تَسْبُوا الْإِبِلَ فَإِنَّ فِيهَا رُقُوعَ الدَّمِ. أَي تُعْطَى فِي الدِّيَاتِ فَتَحَقَّنَ بِهَا الدَّمَاءُ))، المخصص ابن سيده (ت. ٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال: ١ / ٤٨٨. (٢) الزخرف ٧٧.

(٣) حاشية الصبان: ٣٦٨ / ٢، ولم أجده في ديوانه: صنعة أبي هفان المهزبي البصري (ت. ٢٥٧هـ) تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين.

(٤) المقاصد الشافية: ٩٦ - ٩٧.

(٥) نفسه: ٢٤٢ / ٣.

## ٤ - عمل النفي بواسطة الاستفهام:

قال الشاطبي: (( هل) قد تأتي للإشعار بالنفي نحو قوله: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾<sup>(٢)</sup>،<sup>(٣)</sup>.

وبالإمكان رقم قواعد عمل النفي بواسطة الاستفهام على النحو الآتي:

الاقتضاء	بُني العمل اللغوي على المعلومات الواردة في ذهن المتخاطبين، وقد أشار الشاطبي إلى هذا الورود بقوله: ((أصل المعنى أن المتكلم يستفهم المخاطب عن الإحسان الذي علّق عليه الإكرام، وجعله سبباً فيه، تقريراً له عليه إذا قال: هل أحسنت إليّ فأكرمك؟ والمخاطب يعلم أنه لم يُحسن إليه، فإذا لا إكرام؛ إذ لم يقع إحسان، فالنفي راجع إلى ما عند المتكلم والمخاطب، لا إلى نفس الاستفهام، لكن حصل من المجموع النفي معنًى، والاستفهام حاصل)) <sup>(٤)</sup> .
الاستلزام الحواري	المعنى الصريح: الاستفهام عن خالق غير الله، وعن غافر غيره. المعنى الضمني: لا وجود لخالق غير الله ولا غافر سواه.
القوة الإنجازية	نفي الخلق والمغفرة عن غيره تعالى.
القاعدة المنتهكة	قاعدة الكيف
القوة التأثيرية	إعلام المخاطبين بهذه الحقائق وتثبيتها في أذهانهم، وعلى هذا فالتأثير ذهني.

(١) فاطر: ٣.

(٢) آل عمران: ١٣٥.

(٣) المقاصد الشافية: ٥٩ / ٦.

(٤) نفسه: ٦١ / ٦.

٥- عمل التعظيم بوساطة الاستفهام:

قال الشاطبي: ((الاستفهام قد يؤتى فيه في معرض التعظيم فنقول: ما أحسن زيدًا؟ على معنى: أي شيء أحسنه؟ والمقصود تعظيم الأمر الذي أحسنه، كما قال تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾<sup>(١)</sup>))<sup>(٢)</sup>، وقال أيضًا: ((الاستفهام في نحو قول الأعشى:

يا جارتًا ما أنتِ جاره<sup>(٣)</sup>)

فجارة حال من أنت، العامل فيه (ما) بما فيها من معنى الاستفهام المراد به التعظيم أو التعجب، أي أنت المعظمة في هذا الحال<sup>(٤)</sup>.

وبالإمكان رقم قواعد عمل التعظيم بوساطة الاستفهام على النحو الآتي:

الافتضاء	المتكلم عالم بحقيقة الحاقة، وهو ليس في سياق الشرح لحقيقتها، كذلك فالجارة باقية على حالها، ولم يسأل الأعشى عن هذه الجيرة، والمخاطب واع لهذه القضايا؛ بما يعرفه من حال المتكلم.
الاستلزام الحواري	المعنى الصريح: السؤال عن حقيقة الحاقة، وعن حقيقة الجارة. المعنى الضمني: دلالة القول على عظيم شأن (الحاقة)، و(الجارة) عند المتكلمين.
القوة الإنجازية	تعظيم الأمر الحاصل، سواء أكان ذهنيًا أم حسيًا.
القاعدة المنتهكة	قاعدة المناسبة
القوة التأثيرية	تأثير ذهني يتمثل بجعل المخاطب مشاركًا في تعظيم المراد تعظيمه.

(١) الحاقة: ١، ٢.

(٢) المقاصد الشافية: ٤ / ٤٤٤.

(٣) ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس (ت ٧هـ)، شرح وتعليق: الدكتور محمد حسين: ١٥٣، والرواية فيه (يا جارتني ما كنت جاره).

(٤) المقاصد الشافية: ٣ / ٤٧٤ - ٤٧٥.

**٦- عمل التحقير والتوبيخ:****٦-١- عمل التحقير والتوبيخ بوساطة الخبر:**

قال الشاطبي: ((لا يجوز أن تذكر بعد هذه الجملة من الأحوال إلا ما يعطيه قصدُ الجملة أولاً من... التحقير، نحو: أنا عبدك فقيراً إلى رحمتك، وأنا عبد الله آكلاً كما يأكل العبد))<sup>(١)</sup>.

وبالإمكان رقم قواعد عمل التحقير بوساطة الخبر على النحو الآتي:

قول الإثبات معتمد على معرفة المخاطب بحال المتكلم وبقصده.	الاقتضاء
المعنى الصريح: بيان الحال والكشف عما في شخصية المقصود من الخبر. المعنى الضمني: تحقير حال المتكلم قبال حال الله تعالى.	الاستلزام الحواري
تقرير حالة الاحتقار للمتكلم وإثباتها قبال الله تعالى.	القوة الإنجازية
قاعدة المناسبة	القاعدة المنتهكة
تأثير ذهني يتمثل بالطلب من المخاطب مشاركة المتكلم بحقيقة مشاعره، وكسب الرضا منه نتيجة هذا العمل اللغوي.	القوة التأثيرية

**٦-١- عمل التحقير والتوبيخ بوساطة الاستفهام:**

قال الشاطبي: ((التوبيخ كان مع استفهام وهو الأكثر أو بدونه، فالاستفهام، نحو قولهم: أقائمًا وقد قعد الناس؟ وأقاعداً وقد سار الركب؟ وذلك أنه رأى رجلاً في قيام أو قعود فأراد أن ينبّهه ويوبّخه، فكأنه قد لفظ بقوله: أتقوم قائماً، وأتقعد قاعداً... ومثل ذلك قولهم: أتميمياً مرةً وقيسيّاً أخرى، يُقال ذلك لمن هو في حال تلؤن وتثقل))<sup>(٢)</sup>.

(١) المقاصد الشافية: ٤٨٨ - ٤٨٩ / ٣.

(٢) نفسه: ٥٢٢ / ٣.

وبالإمكان رقم قواعد عمل التوبيخ بوساطة الاستفهام على النحو الآتي:

الاقتضاء	حال المخاطب المخالفة لحال قومه والمكشوفة للناس عامّة، جعلت قول المتكلم مسموعاً ومفهوماً عند المخاطب.
الاستلزام الحواري	المعنى الصريح: السؤال عن حال المخاطب ونسبه. المعنى الضمني: توبيخ المخاطب.
القوة الإنجازية	توبيخ المخاطب لمخالفته شؤون قومه، وتلونه وتنقله بالنسب.
القاعدة المنتهكة	قاعدة الكم
القوة التأثيرية	التأثير الذهني بتغيير اعتقادات المخاطب، وثباته على نسب واحد، والتأثير السلوكي بتغيير أفعاله لتشابه أفعال قومه.

مما تقدّم تظهر لنا خصائص للعمل اللغوي غير المباشر، تتجسّم بالآتي بيانه:

- ١- الطلبات هي الصنف الأكثر انتشاراً في الأعمال اللغوية غير المباشرة؛ فالاستفهام والأمر، والنداء، هي الأساليب التي تتعاور على الأعمال اللغوية غير المباشرة.
- ٢- التقارير كانت حاضرة بنسبة أقل من الطلبات؛ نحو ورود الخبر دالاً على الدعاء أو الأمر.
- ٣- دلالة القول على العمل غير المباشر، لا تزيج الاستعمال الأصلي للقول؛ بل يبقى كلام المعنيين في القول، المعنى الصريح والمعنى الضمني، وهذا ما نتلمسه من كلام الشاطبي على عمل النفي بوساطة الاستفهام؛ إذ قال: (( ولا يُقال إنه دائر بين النفي والاستفهام، فلا بُدَّ أن يدخل تحت أحدهما إن لم يدخل تحت الآخر، - وكلاهما يشملهما كلام الناظم - لأننا نقول: كلا المحملين غير محض في معناه؛ لأنّ الاستفهام، الذي هو الأصل، متروك بالمعنى الطارئ، والنفي غير أصيل في (هل) فلا يدخل له تحت واحد منهما))<sup>(١)</sup>.

(١) المقاصد الشافية: ٦ / ٦٠.



# الفصل الثالث

القيمة التداولية لعناصر الخطاب النحوي

المبحث الأول

محورية المتكلم في الخطاب النحوي

المبحث الثاني

محورية المخاطب في الخطاب النحوي

المبحث الثالث

السياقات التداولية في الخطاب النحوي

((لما كان المخاطب مشاركاً للمتكلّم في معنى الكلام، إذ الكلام مبدؤه من المتكلّم ومنتهاه عند المخاطب، ولولا المخاطب ما كان كلام المتكلّم لفظاً مسموعاً، ولا احتاج إلى التعبير عنه)).  
نتائج الفكر: ١٧٢.

### توطئة :

تتحدد القيمة التداولية بأنّها إضفاء وسم التداولية على عناصر الخطاب (المتكلّم، والمخاطب، والخطاب، والسيّاق)؛ أي: إدخاله في دائرة البحث التداولي بمعالجة مقاصد المتكلّمين ومراعاة أحوال المخاطبين في توجيه الكلام واستقباله، والنّظر إلى ما يشغله السيّاق من مساحة تأثيرية في الكلام.

وتمنح القيمة التداولية عناصر الخطاب أثرها في نجاعة عملية التخاطب والتواصل؛ فالأقوال تكتسب قيمتها بمدى نجاعتها في دائرة التخاطب، وتتأتى القيمة للأقوال بسبيلين، الأول: المتكلّم الذي يُعنى باختيار المناسب من القول بحسب غايته ومقاصده، والآخر: المخاطب الذي يستقبل رموز الخطاب ويحللها في ذهنه؛ ليفهم قصد المتكلّم.

فالتداولية تُعنى خصيصاً بالمتكلّم والمخاطب، وهما قطبا عملية التخاطب، ففي الخطاب يخرج النظام من حيّز التجريد إلى المنجز المتحقق.

وهذان العنصران لا يقفان في منطقة فراغ، بل يتآزران مع ظروف الزّمان والمكان المحيطة بهما؛ فعملية التخاطب لا تكتمل إلا بحضور عناصرها الأربعة، وتتفاعل هذه العناصر؛ لإضفاء عنصر الاستعمال المُجدي على جمل اللغة<sup>(١)</sup>.

ويبقى ذكر العنصر الرابع (الخطاب)، الذي توزعت معالجته في أثناء المباحث؛ لأنّه مُتعلق بالمتكلّم (بأث الخطاب)، والمخاطب (مستقبل الخطاب)، وبالسيّاق، وهو الظروف الزمانية والمكانية التي أنتج فيها الخطاب، والقضايا الخارجية التي أثّرت في إنتاجه، فهذه

(١) ينظر: المعنى وظلال المعنى: ١٥١.

العناصر هي المقومات الأساسية لفهم الخطاب؛ وهو يتشكّل ويتكوّن بها، ويحيط بعملية اكتساب القول قيمةً تداوليةً غموضاً لا يُستجلى إلا بعد أن يتصف القول بشروط التداول اللساني؛ التي هي<sup>(١)</sup>:

- ١- النطقية: لا يكون المحاور ناطقاً حقيقياً إلا إذا تكلم على سجيته وطبيعته.
  - ٢- الاجتماعية: يكمن البعد الاجتماعي في توجه المتكلم إلى غيره، مُطلعاً إياه على ما يعتقد وما يعرف، ومطالباً إياه بمشاركته اعتقاداته ومعارفه.
  - ٣- الإقناعية: حينما يطلب المتكلم من المتلقي مشاركته، تتخذ هذه المطالبة سبلاً استدلالية متنوعة في سبيل إقناع المتلقي برأيه.
  - ٤- الاعتقادية: يعتقد كلُّ محاورٍ بالرأي الذي يعرضه على المتلقي، ويعتقد بصحة هذا الاعتقاد، وبصحة الدليل الذي يقيمه على رأيه.
- وعلى هذه العناصر ارتكز الباحثون في بحثهم على وظيفة اللغة، ولاسيما (جاكوبسون Jacobson)، فقد مثّلت العناصر المكونة لعملية الاتصال مرتكزاً أساسياً عنده في تحديد وظيفة اللغة؛ لذا حصر مكونات العملية التواصلية في ستة عناصر، هي:
- ١- المرسل: الطرف الأول.
  - ٢- المرسل إليه: الطرف الثاني.
  - ٣- المرجع: المحتوى الذي تشير إليه.
  - ٤- القناة: وهي ما يسمح بنقل الرسالة من المرسل إلى المرسل إليه.
  - ٥- السنن: مجموع العلامة التي تتشكل منها الرسالة، ونظام تأليفها التركيبي، وشرطها أن تكون مشتركة؛ ليفهما طرفا الرسالة.
  - ٦- الرسالة.

وبعد أن تكتسب الأقوال قيمتها، وتصبح ناجعة في الوظيفة التواصلية، التي هي الوظيفة الأساسية للغة، تنشأ بعد هذا عند المتخاطبين الملكة التداولية، التي تتكون من

(١) ينظر: في أصول الحوار : ٣٧ - ٣٨ .

مجموع معارف يكتسبها الناس عن طريق تكرار ممارسة العملية التواصلية، وليست الملكة التداولية نسقاً يسيراً، بل هي أنساق متعددة متألّفة، وهي: الملكة اللغوية، والملكة المنطقية، والملكة المعرفية، والملكة الإدراكية، والملكة الاجتماعية<sup>(١)</sup>.

لم تكن هذه الملكات غائبة عن النظر النحوي في التراث العربي، ولم يقتصر الفهم على اللغة ((أنها منظمة من القواعد المجردة فحسب، وإنما فهموا منها أيضاً أنها لفظ معيّن يؤديه متكلّم معيّن في مقام معيّن لأداء غرض تواصلية إبلاغيّ معيّن؛ ولذلك جعلوا من أهداف الدراسة النحوية إفادة المخاطب معنى الخطاب وإيصال رسالة إبلاغيه إليه))<sup>(٢)</sup>؛ لذا سنسلط مباحثنا على الكشف عن الجوانب المذكورة لعناصر الخطاب، عند النحويين وعند التداوليين، استناداً إلى النماذج المتوافرة في المقاصد الشافية.

(١) ينظر: آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، أحمد المتوكل : ٨ - ٩ .

(٢) التداولية عند العلماء العرب : ١٧٤ .

## المبحث الأول

### محورية المتكلم في الخطاب النحوي

#### ١ - الأطر التحديدية:

#### ١ - ١ - المتكلم عنصر تأسيسي في بناء القاعدة:

تُعدّ اللغة أداة تعبيرية للتواصل بين أصحابها، ناقلة للمقاصد، والأفكار، والعواطف، والأخيلة، والتجارب، بما تحمله من وسائل التعبير، وهي مجموعة من الاختيارات الحرة، يتحرك فيها وبها المتكلم؛ إذ يكون اختياره موافقاً لتجربته، ومساعدًا في الكشف عنها بالنظر في بُعديها؛ البعد الأول: يتمثل في توجه الذهن إلى الواقع، والآخر يتمثل في ردّ الواقع إلى الذهن<sup>(١)</sup>.

لم تكن هذه الاختيارية التي يستعملها المتكلم في بناء نصوصه اللغوية غائبةً عن ذهن النحاة العرب حينما قعدوا قواعدهم ونظروا آراءهم النحوية؛ فهم برّزوا أغراض المتكلم وجعلوها محوراً أساسياً في التقعيد النحوي، وعدّوها أداةً إجرائيةً تُسهم في ضبط الوظائف النحوية، فهي ((قرينة تساعد في تحديد الوظيفة النحوية للكلمة وبيان أثرها في التحليل النحوي للجملة))<sup>(٢)</sup>، من هذا ما نجده في تدوين سيبويه في باب التقديم والتأخير، إذ أولى مسألة الترتيبية عناية خاصة؛ لارتباطها بأغراض المتكلم ومقاصده، وإبلاغ مراده للمتلقي، فالتقديم عنده ضربان، الأول: تقديم له غرض مع بقاء الحكم النحوي واحداً، والآخر: تقديم له غرض مع تغيير الحكم الإعرابي للكلمات، يقول: ((فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضَرَبَ زيداً عبدُ الله؛ لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً، ولم تُرد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخراً في اللفظ. فمن

(١) ينظر: البلاغة العربية قراءة جديدة، الدكتور. محمد عبد المطلب: ١١١ .

(٢) التداولية عند العلماء العرب: ٢٠٠ - ٢٠١ .

ثمَّ كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدّمًا، وهو عربيٌّ جيّد كثير، كأثّمهم إنّما يقدّمون الذي بيانه أهمُّ لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعًا يُهمّانهم ويغنيانهم<sup>(١)</sup>.

نلاحظ أنّ سيبويه أوكل مسألة التقديم والتأخير إلى قصد المتكلم، فهو يقدّم اللفظة التي تمثل المرتكز الأساسي في أداء رسالته أداءً وافياً، تبعاً لترتيب تلك الألفاظ في ذهنه بحسب درجة العناية.

وتتضح عناية المبرّد بأثر المتكلم في بناء القاعدة النحوية في قوله في باب الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر؛ إذ قال: ((إذا قلت: ضربني وضربت زيداً أضمرت الفاعل في ضربني مضطراً قبل ذكره؛ لأنّه لا يخلو فعل من فاعل، فأخبرت عن (زيد) على قول النحويين قلت: الضاربي والضاربه أنا زيد؛ ليكون الفعل غير متعّد: كما كان في الفعل قبل الإخبار فإن أخبرت عن المفعول، وهو أنت أيها المتكلم قلت: الضاربه هو، والضارب زيداً أنا، فخرج من هذا الشرط؛ لأنّك عدت الضارب، ولم يكن متعدياً في الفعل))<sup>(٢)</sup>. شغل المتكلم - في هذا النص - مساحة واسعة في الفهم النحوي عند المبرّد حتى صار الأساس في بناء القاعدة النحوية والدعامة التي عليها يرتكز النحوي في رسم خارطة تفكيره النحوي. كذلك غني الرضي بتوجيه غرض المتكلم ومدى إسهامه في وضع التراكيب اللغوية أولاً؛ إذ إنّ كلّ تركيب ينطوي على قصد يعكف المتكلم على تحصيله بلفظه، وفي تخريج هذه التراكيب ثانياً، وقياس ما يجوز منها وما لا يجوز فيؤدّي إلى فساد المعنى ونقض الغرض، ومن عنايته بغرض المتكلم قوله في باب ما ينصرف وما لا ينصرف: ((صرف هذه الكلمات ونحوها، لأنّ مستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقاً، لا عارضاً ولا أصلياً، فأفعى وإن كانت في نفسها خبيثة، وأجدل، طائرًا ذا قوة، وأخيل طائرًا ذا خيلان، إلا أنّك إذا قلت مثلاً: لقيت أجداً، فمعناه هذا الجنس من الطير، من غير أن تقصد معنى القوة، كما تقول: رأيت عقاباً، لا تقصد فيها معنى الوصف بالشدة، وإن كانت أقوى من الصقر،

(١) الكتاب: ١ / ٣٤ .

(٢) المقتضب: ٣ / ١٢٣ .

وليس صرفها لكونها غير موضوعة للوصف تحقيقاً كما أشار إليه المصنف، فأما منع صرف مثله، فغلط ووهم<sup>(١)</sup>.

فقد ثبت الرضي ضابطاً للتمييز يتمثل بـ (أغراض المتكلم)، فإذا استعمل المتكلم هذه الألفاظ على سبيل الوصف امتنع صرفها، وإذا أراد التعبير بذاك اللفظ مجرداً من معنى الوصف، ومقتصرًا على تحديد النوع صرفه، وعلى هذا امتنع (الأسود) و(الأدهم) لما استعمل استعمالاً مخصوصاً (الوصف)، في حين صرفت (الأفعى) وغيرها من الألفاظ على قصد بيان الجنس.

### ١-٢- المتكلم أساس التبليغ والتواصل:

وقد بدا للتداوليين أنّ البؤرة الأساسية في العناية بالمتكلم، كامنة في البعد التأثيري للمتكلم في المخاطب، فالمتكلم يرمي بنصومه على اختلافها إلى التأثير في المخاطب<sup>(٢)</sup>، ورأى (ليتش Leech) أننا لا يمكن أن ندعي فهماً للكلام من دون استحضار شروط إنتاجه المحيطة به، ولاسيما عنصري المتكلم والمخاطب<sup>(٣)</sup>؛ فالمتكلمون متباينون في أداء أدوارهم التخاطبية في آليات الحوار، ويعود هذا إلى اختلاف المواقف التي يقال فيها الكلام، وهم في هذا يمتلكون القدرة والمعرفة في اختيار نمط الحوار وصيغته؛ فأفراد المجتمع الذين يشتركون في مخزون لغوي واحد ((يعرفون متى يتحولون من نوع إلى آخر وينتج عن ذلك ما يسمى بـ(مقولة التحولات الموقفية))<sup>(٤)</sup>.

وجعل (براون ويول) المتكلم مرتكزاً أساسياً في عملية التواصل، إذ لا يتصوران قيام عملية تواصل من دونه، بل لن يتسنى فهم التعبيرات والأقوال وتأويلها، إلا بوضعها في سياقها التواصلية زماناً ومكاناً ومشاركين ومقاماً؛ وقد استقرّ في عقيدتهما أنّ المتكلمين هم

(١) شرح الرضي: ١ / ١٣٠ .

(٢) ينظر: تداولية الخطاب السياسي: ١١٩ .

(٣) ينظر: الأسس الإستمولوجية والتداولية في النظر النحوي في كتاب سيبويه، إدريس مقبول: ٣٣٠ .

(٤) العبارة والإشارة دراسة في نظرية الاتصال، الدكتور. محمد العبد: ٧٦ .

الذين يملكون الموضوعات والافتراضات المسبقة<sup>(١)</sup>؛ فقصده المتكلم ((ينبغي أن يفهم من لدن المخاطب في عمليات التخاطب الفعلي، وأن فهم المعنى الوضعي ليس دائماً كافياً لاكتشاف مراد المتكلم))<sup>(٢)</sup>.

واتخذ المتكلم عند الدكتور طه عبد الرحمن نمطاً تبليغياً؛ فهو ((لا يمارس النقل إلا على مقتضى الجمع بين ضربيه: الصريح والضمني، فقد استحقّ نقله أن يدعى باسم خاص، تمييزاً له عن النقل الآلي، وهذا الاسم الخاص هو (التبليغ)، إذا التبليغ هو عبارة عن نقل فائدة القول الطبيعي نقلاً يزدوج فيه الإظهار والإضمار؛ فيتبين أن المتكلم ليس ذاتاً ناقلة ... إنما هو ذات مُبلّغة، أي ذات لا تقصد ما تظهر من الكلام فقط، بل تجاوزه إلى قصد ما تُبطن فيه، معتمدة على ما أوردت في متته من قرائن وما ورد منها خارجه))<sup>(٣)</sup>.

هذه الأطر العامة (النحوية، والتداولية) كشفت أن المتكلم يؤدي عملاً محورياً، في معظم القضايا اللسانية، فهو أساس بناء القاعدة النحوية؛ فالمقاصد والحالات النفسية تؤثر تأثيراً كبيراً في صياغة القاعدة وتوجيه النحوي، للتركيب العربية. كذلك للمتكلم قيمة تواصلية وتبليغية، قارة في تأسيس الخطاب، أي خطاب، هذه المسالك كانت حاضرة في الخطاب النحوي في المقاصد، وأثّرت في رسم القوانين النحوية على مساحة المقاصد الواسعة،<sup>(٤)</sup> وتكشّفت لدينا مُقسّمة على قضايا، نوردها على النحو الآتي بيانه:

(١) ينظر: لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، محمد خطاب: ٤٨ - ٤٩.

(٢) علم التخاطب الإسلامي: ٦٢.

(٣) اللسان والميزان: ٢١٦.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية: ٢٥٥/١، ٣١٨، ٣١٩، ٦١٧، ٦١٨، و٢/ ١٨، ٤٤، ٥٦، و٣/ ٢٤٥، و٤/ ٣٩٢.



**٢- القبح التداولي:**

ظهر (القبح التداولي) ملمحاً واضحاً لهذه المحورية، فقد يكون الكلام حسناً من حيث البنية التركيبية، ولكنه قبيح في الاستعمال، ومنبع القبح هو ((أن تضع اللفظ في غير موضعه))<sup>(١)</sup> المفيد في الاستعمال، من هذا قول الشاطبي في الكلام عن اتصال الضمائر ذات الرتبة الواحدة في الكلمة: ((قُبْحُ اللفظ في الاتصال، وذلك نحو: أعطيتك ومنحتيني ومنحتوه وظننتيني وما أشبه ذلك، فإنّ العرب تُراعي قُبْحَ اللفظ فتجتنبه))<sup>(٢)</sup>. وقال أيضاً: ((ولا تقول: أعطاهوك ولا أعطاهوني، قال سيبويه<sup>(٣)</sup>: لأنّه قبيح لا تتكلّم به العرب. قال: وإنما قُبْحُ عند العرب كراهية أن يبدأ المتكلّم في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب ثم ذكر أن العرب تنتقل في هذا إلى الفصل فتقول: أعطاك إيّاي، وأعطاه إيّاك))<sup>(٤)</sup>.

إنّ القبح الذي يهرب منه المتكلّم في مثل قولنا: (أعطيتك) عائدٌ إلى خصوصيّة النّاطق، فالمتكلّم يجد صعوبة في نطق هذه الحروف بسلاسة ممّا يؤدي إلى لبس في عمليّة التواصل، أو إثارة الغموض في عمليّة التخاطب؛ ويرجع هذا إلى أنّ المفاصل الصوتيّة عاملٌ رئيس في الكشف عن المتعيّن من المعاني، وإنّ استحضارها في الأحداث الكلاميّة الحيّة يدرأ عن المخاطب الولوج في مزالق اللبس الوارد من المنحى الصوتي<sup>(٥)</sup>.

والقبح وصف كلاميّ يعتري المستويات اللغويّة كافة، من ضمنها المستوى التداولي فينتج عنه تشويش الجانب التواصلّي من الكلام، فالمرغوب فيه في الاتصال الكلامي ((حسن المناسبة وملاءمة المقام والخلوّ من التشويش والإعاقة في الاستماع، وتوظيف أدوات التأثير والإقناع الصوتيّة واللفظيّة الحرفيّة))<sup>(٦)</sup>.

(١) الكتاب: ٢٥/١.

(٢) المقاصد الشافية: ٢٩٦ / ١ .

(٣) ينظر: الكتاب: ٣٦٤ / ٢ .

(٤) المقاصد الشافية: ٣١٧/١ .

(٥) ينظر: ظاهرة اللبس في العربيّة جدل التواصل والتفاضل ، مهدي أسعد عرار: ٨٩ .

(٦) تحليل الخطاب في ضوء نظرية أحداث اللغة، الدكتور. محمود عكاشة: ٢٩ .

والمتكلم يرتب ألفاظه بحسب المعاني القارة في ذهنه، فيعتمد إلى تقديم اللفظ القريب؛ بناءً على أن من لوازم الخطاب أن يبدأ بالأقرب ثم ينتقل إلى الأبعد فالأبعد، فمن سمات البيان العربي أن لا يبدأ المتكلم بالمخاطب قبل نفسه، أو بالغائب قبل المخاطب فإن هذا الترتيب بانٍ للقبح في الخطاب ولللبس عند المخاطب<sup>(١)</sup>.

وقد اتخذ القبح التداولي في المقاصد صوراً متفاوتة بحسب نظم الكلام، فعُدّ مائزاً لتبيين درجة قبول النظم في الاستعمال، فيكون النظم حسناً مستعملاً أو قبيحاً مستعملاً، قال الشاطبي: ((تقول زيد - طننت ذاك - قائم، وزيد - طننته - قائم، أي طننت الظن. وقد نصّ التحويون على قبحه مع المصدر نفسه، وعلى ضعفه مع نائبه. وإنما كان ذلك لأن المصدر يقع في هذا الموضع بدلاً من فعله، نحو: متى ظنك زيدا منطلقاً، وزيد-ظنك- منطلق. فلما كانت ظننتُ عاملة، (وظناً) عاملاً عملها، صعب الإلغاء إذا جئت بهما، وكأنك جمعت بين عاملين ثم ألغيتهما، فقبح لذلك بخلاف الجمع بينهما مع الأعمال، فهو حسن، لكن القبح في الإلغاء يختلف، فأقبحه أن تأتي بالمصدر منصوباً، ويقلُّ القبح إذا لم يضمّر فيه إعراب، نحو: زيدٌ ظننتُ ظني - منطلق، وأحسن منه الإتيان بضميره؛ لأنّ الهاء تصلح للمصدر وغيره، وأحسن منه أن تأتي باسم الإشارة))<sup>(٢)</sup>.

فصيرورة الكلام قبيحاً أو حسناً، إنّما تتولد من استعمال المتكلم للبنى المقبولة في سياقها التواصلية التخاطبية.

ويعتمد الشاطبي في نصوصه المتقدمة إلى الكشف عن الأساليب التي تُشكّل قُبْحاً في تلفظها، ويؤثر هذا القبح بجعل هذه التراكيب غير ناجعة في عملية التواصل، وهي إشارة من الشاطبي إلى المتكلمين بترك أمثال هذه التراكيب، وتجاوزها في الاستعمال سواء أكان استعمالاً يومياً طبيعياً أم استعمالاً أدبياً.

(١) ينظر: شرح التسهيل: ١٥١/١، وشرح المفصل: ٣٢٤/٢.

(٢) المقاصد الشافية: ٤٦/٢، ٤٧٣، وينظر: ٣٩٢، ٣٩٥، ٤٢٢، ٤٢٣، ٧ / ٨٦، ٤٩٧، ٨ / ٤٥.

**٣- الغلط التداولي:**

عني الشاطبي بالغلط الناتج عن المتكلم، نتيجة حالة شعورية خاصة به، وأثر هذا في رسم حدود القاعدة النحوية، من هذا ما ورد في باب البدل، قال: ((وبدل الإضراب كذلك أيضًا، وتقول: ما أتاني إلا زيد إلا أبو عبد الله إذا كان غيره على الغلط، والنسيان، والبداء))<sup>(١)</sup>، وقال أيضًا في باب الإضراب: ((أن يكون ذكر الأول والحكم عليه غير مقصود، وإنما وقع غلطًا ونسيانًا، فيضرب عنه إلى ذكر الثاني والحكم عليه، كما تقول: رأيت رجلًا بل حمارًا، وأنت عدي بل سيدي))<sup>(٢)</sup>.

ومثل هذا الكلام قوله: ((ويسمى بدل الغلط، بمعنى أن المتكلم ينسب الحكم إلى غير من هو له، ثم يتنبه، فيضرب عما ذكر، ويأتي بمن هو له كقوله: رأيت رجلًا حمارًا... إن هذا الضرب لا يقع في كلام فصيح، ولا هو أصل كلام، وإنما يقع في سبق اللسان))<sup>(٣)</sup>.

في المنقول إشارة إلى المستويات اللغوية المستعملة عند المتكلمين، فهذا النوع من الكلام لا يكون في اللغة العالية كلغة القرآن الكريم، والشعر العربي الفصيح، والنثر العربي الفصيح، بل ممكن حصوله في اللغة العادية؛ لأنها تمثل انعكاسًا حقيقيًا للحالات النفسية، الشعورية وغير الشعورية للمتكلم، وقد ضُمّن كلام الشاطبي إشارات إلى الصفة التفاعلية للكلام العادي، التي تجعل استعماله ناجعًا في تدعيم العملية التواصلية، خصيصًا بين المتخاطبين في شؤون الحياة اليومية البعيدة عن مساقات الأدب والفنون.

وقد أصدر الشاطبي حكمًا تداوليًا على القول بنعته بنعوت (الغلط، والنسيان، والبداء)، وقد أهملت النظريات البنيوية والتوليدية هذا النوع من الجمل لا لشيء، إلا لأنها لا تتصف بالصحة القواعدية والصحة الدلالية، وهما شرطان وإن عُدّا ضروريين في بناء

(١) المقاصد الشافية: ٣ / ٣٨٠ - ٣٨١ .

(٢) نفسه: ٢ / ٣٧٤ ، ٥ / ١٤٦، ٥ / ١٤٧ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ .

(٣) نفسه: ٥ / ١٩٩ .

الجملة لكنهما غير كافيين من غير قصد يسير بهما لتحديد الدلالة التي يريدان ويقصدها المتكلم<sup>(١)</sup>.

وهذا الجانب مؤثر إيجابي في العملية التداولية؛ إذ تظهر بوساطته عملية الاختيار فينتقي المتكلم من اللغة ما يلائم المعاني المقصودة من الكلام ((وهذا الاختيار ضروري لكي تتم عملية الإفادة؛ لأن كل إفادة ناشئة عن اختيار عنصر من مجموعة من العناصر التي يصلح كل منها أن يحل محل العنصر المختار))<sup>(٢)</sup>.

#### ٤ - المتكلم هو العامل النحوي في حقيقته :

يرتبط العامل النحوي- على الرغم من تعدد أنواعه-<sup>(٣)</sup> بالمعنى ارتباطاً مباشراً، نلتبس هذا من تعريف الرماني (ت ٣٨٤هـ) للعامل إذ قال: ((عامل الإعراب: هو موجب لتغيير في الكلمة على طريق المعالجة لاختلاف المعنى))<sup>(٤)</sup>، ومن قول ابن الحاجب: ((العامل ما به يتقوم المعنى المقتضى))<sup>(٥)</sup>. وتوصل النحاة إلى هذه النظرية باستقراءهم المادة اللغوية المجموعة من العرب؛ فتكشّف لهم أنّ الاسم والفعل المضارع يتغيّر آخره من موقع لآخر، فكان لابدّ من أن يسألوا عن العلة في هذا، فما الذي فعل هذا الفعل أو عمل هذا العمل؟ إنه شيء يؤثر في الاسم أو الفعل المضارع فيغير حركة آخره لتغييره فقالوا بوجود العامل.

وقد أخذ هذا الشيء (العامل) مكانة سامقة في البحث النحوي، وظلّ مدار النقاش عقوداً طويلة، متخذاً مسالك متنوعة عند النحاة؛ من هذه المسالك ما تضمّن إشارات تداولية واضحة تمثلت بإرادة المتكلم في توجيه اللفظ بحسب المعاني المراد بيانها، فقد

(١) ينظر: الأسس الإستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه : ٣٦٣ - ٣٦٤ .

(٢) المعنى وظلال المعنى : ١٥٢ - ١٥٣ .

(٣) ينظر: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، الدكتور.

محمد عيد: ١٩٨ - ٢٠٤ .

(٤) الحدود في النحو، علي بن عيسى الرماني - تحقيق: بتول قاسم ناصر: ٣٥ .

(٥) شرح الرضى : ٧٢/١ .

وعى كثير من النحاة - منهم الشاطبي - حقيقة العمل النحوي، ومدى ارتباطه بالمتكلم، فربطوا بين عمل العامل أو إهماله وما يجول في نفس المتكلم من هواجس وخواطر؛ فالإعمال والإهمال ليسا مجردين من الإرادة والقصد بل تثوي وراءهما غاية نفسية معنوية، وتشكلت في رؤى النحاة تصورات متباينة للعامل النحوي يمكن تكشف بيانها على النحو الآتي :

- العامل مؤثر حقيقة، إنه سبب وعلة العمل.
  - العامل علامة فحسب .
  - ما أطلق عليه اسم العامل لا عمل له مطلقاً، ولكن وجوده ضروري للتمهيد للعامل الحقيقي، والعامل الحقيقي هو المتكلم<sup>(١)</sup>.
- وسار ابن جني في مسار سيبويه، ورأى أن العمل الحقيقي إنما هو للمتكلم ((وإنما قال النحويون عامل لفظي، وعامل معنوي؛ ليُروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه؛ كمررت بزيد، وليت عمراً قائم، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم؛ هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول فأما في الحقيقة ومحصل الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره وإنما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح))<sup>(٢)</sup>.
- ويتجسم النظر التداولي الحديث للعامل المتكلم في كونه منشئاً لمعنى الوجود بوساطة الإعراب في حيز المعمول. وهذه العلاقة الإعرابية الدلالية المجردة علاقة ذات اتجاهين اثنين؛ هما: ((اتجاه أول إعرابي عاملي إنشائي مجرد يتمثل في تكوين المتكلم للبنية الأولى المجردة من داخلها وذلك بضم محل إلى محل في حيز المعمول.

(١) ينظر: أصول النحو العربي: ٢٠٠ .

(٢) الخصائص: ١١٧، و ينظر: الكتاب: ٤١/١، ٥٠، ٥٨.

- اتجاه ثانٍ تحليلي مجرد يتمثل في تأويل علاقة المحل الثاني بالأول وهي العلاقة التي أحدثها العامل واقتضاها عمله انطلاقاً من الحيز الإنشائي، ذلك أن المعمول يدلّ على العامل<sup>(١)</sup>.

وتجسّم رأي الشاطبيّ بكون المتكلم هو العامل النحويّ الحقيقي بنصوص كثيرة<sup>(٢)</sup>، منها قوله في رافع المبتدأ: ((رفعوا مبتدأ بالابتداء)، والضمير في رفعوا إمّا أن يكون عائداً على العرب، وإمّا على النحويين وهم المصطلحون وعلى كلا التقديرين فمعنى الكلام أنّهم هم الرافعون لهما بسبب وجود الابتداء والمبتدأ، فمن حيث جعلوا الرفع موجوداً مع وجودهما ومعدوماً مع عدمهما جعلوهما كالسبب في الرفع، وليس السبب في الحقيقة إلا المتكلم، ثم إنّهم ينسبون العمل للألفاظ لتحقيق هذا الاصطلاح، إذ كانت هي العلامات لرفع ما يُرفع ونصب ما يُنصب وجرّ ما يُجرّ<sup>(٣)</sup>.

وقال في باب تعدي الفعل ولزومه: ((فقال (فانصب به مفعوله) ففاعل (انصب) هو المتكلم، والباء في (به) للسبب، كأنه قال: انصب أيّها المتكلم مفعول الفعل بسببه وبحضوره، فلم ينسب العمل إلا للمتكلم، لكن بقرينة حضور الفعل الطالب للنصب<sup>(٤)</sup>). وينبني تصور الشاطبيّ للعامل النحويّ على أثر المتكلم في بناء القاعدة النحويّة؛ لينسجم كلامه مع الملكات القارّة في ذهن المتخاطبين، ويكون كلامه مبنياً على أساس إفهام الرسالة الكلاميّة للمخاطب.

(١) الإنشاء في العربية: ٥٤٣ - ٥٤٤ .

(٢) ينظر: المقاصد الشافية: ٦١٣ / ١، ٦١٣ / ٣، ٦١ / ٦، ٧٠٦، ٣٥٠، ١٣٣، ١٣٤، ٤٩ / ٦ و ٢٣٠ / ٩.

(٣) نفسه: ٦١٧ / ١ .

(٤) نفسه: ١٣٣ / ٣ - ١٣٤ .

## المبحث الثاني

## محورية المخاطب في الخطاب النحوي

## ١ - الأطر التحديدية:

١-١ - المُخاطَب عنصر تأسيسِي في بناء القاعدة:

يُجسَّم المُخاطَبُ طرفاً أساسياً في عملية التخاطب؛ إذ يحلُّ رموز الخطاب ويفككها، معتمداً في هذا على ما قرَّ في ذهنه من معجم لغويٍّ ومعارف ثقافية واجتماعية؛ فهو ((صاحب الدور المكمل لعملية التخاطب، بل إنَّ دوره ربما لا يقتصر على عمليات التأويل بل يتجاوز ذلك إلى صبغ الخطاب بصبغة خاصة قد تؤدي إلى تشكله من جديد، وفقاً لأحوال المخاطب الذاتية))<sup>(١)</sup>.

وركَّن معظم النحاة إلى علم المخاطب في تعييدهم، ونجد إطلالة هذا في المتن الأول (الكتاب)، حينما علَّل سيبويه الإخبار عن النكرة بالنكرة، قال: ((وذلك قولك: ما كان أحدٌ مثلك، وما كان أحدٌ خيراً منك، وما كان أحدٌ مجترئاً عليك. وإثما حسن الإخبار ههنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيءٌ أو فوقه، لأنَّ المخاطبَ قد يحتاج إلى أن تُعلمه مثلَ هذا. وإذا قلتَ كان رجلاً ذاهباً فليس في هذا شيءٌ تُعلمه كان جهله. ولو قلتَ كان رجلاً من آل فلانٍ فارساً حسن؛ لأنه قد يحتاج إلى أن تعلمه أن ذلك في آل فلانٍ وقد يجهله ... وحسنتِ النكرة ههنا في هذا الباب لأنك لم تجعل الأعراف في موضع الأنكر، وهما متكافئان كما تكافأت المعارفان، ولأنَّ المخاطبَ قد يحتاج إلى علم ما ذكرتُ لك وقد عرَّف من تعنى بذلك كمعرفتك))<sup>(٢)</sup>.

(١) المعنى وظلال المعنى : ١٥٥ .

(٢) الكتاب : ١ / ٥٤-٥٥.

ورأى ابن جنّي أنّ اللغة قامت أساساً بمراعاة الاستعمال التداولي بين المتكلم والمخاطب، وما يحيط بهذا الاستعمال من ظروف وأحوال، قال: إنّ ((هذه اللغة أكثرها جارٍ على المجاز، وقلّما يخرج الشيء منها على الحقيقة. وقد قدّمنا ذكر ذلك في كتابنا هذا وفي غيره. فلما كانت كذلك، وكان القوم الذين خوطبوا بها أعرف الناس بسعة مذهبها وانتشار أنحائها، جرى خطابهم بها مجرى ما يألّفونه، ويعتادونه منها، وفهموا أغراض المخاطب لهم بها على حسب عرفهم، وعاداتهم في استعمالها))<sup>(١)</sup>.

وبُنيت القاعدة النحوية عند السُّهيليّ على جعل الاتصال بين المتخاطبين ضرورة يحتملها المعنى، قال: ((اعلم أنّ الكلام صفة قائمة في نفس المتكلم يُعبّر للمخاطب عنه بلفظ، أو لحظ، أو بخط، ولولا المخاطب ما احتيج إلى التعبير عمّا في نفس المتكلم))<sup>(٢)</sup>. ممّا تقدّم يتضح لنا أنّ جملة من أعلام النحاة العرب ركزوا في مقولاتهم على أثر المخاطب في بناء القاعدة النحوية، وهذا الفهم يؤكد ما ذهبنا إليه سلفاً من أنهم لم يقصروا فهمهم للنحو على الفهم الشكليّ الخالص، ولم يفهموا اللغة بأنّها منظومة من القواعد المجردة، بل إنهم اعتنوا بمعاني الكلام ومقاصده، وبطرق الاستعمالات اللغوية وأحوالها وبطبيعة العلاقة بين المتكلمين والمخاطبين، وفهموا أنّ اللغة لفظٌ معيّن يؤديه متكلم معيّن، في مقام معيّن، لأداء غرض تواصلّي وإبلاغيّ معيّن.

### ١ - ٢ - المُخاطب رَكِيزَةٌ أساسية لتكوّن الخطاب:

عمدَ نظار التداولية إلى جعل المخاطب رَكِيزَةً أساسية ترتكز عليها عملية الخطاب؛ فهو حاضرٌ قبال المتكلم؛ سواء كان حضوراً عينيّاً، أم ذهنيّاً. يُسهّم هذا الحضور في حركيّة الخطاب، ويمنح المتكلم أفقاً لممارسة اختيار استراتيجية خطابه، ((وهذا جلاء لدوره من حيث كَيْفِيَّة تأثير شروط متلقٍ معيّن في ظروف محدّدة إلى تنظيم آليات لخطابه، إنّ هذه بوضوح مقارنة تتخذ من الوظيفة التواصلية للغة المجال الأوّل لبحثها، وتسعى بالتالي

(١) الخصائص : ٧٩٩ .

(٢) نتائج الفكر في النحو: ١٧٠.



إلى وصف الشكل اللغوي، لا من حيث هو شيء ساكن، وإنما بوصفه وسيلة حركية للتعبير عن المعنى المقصود<sup>(١)</sup>.

وتُبنى عملية التخاطب أساساً على إيصال المتكلم المعلومة الجديدة للمخاطب، تلك المعلومة التي يفترض المتكلم أن المخاطب لا علم له بها، وأحياناً تتضمن هذه المعلومة في طياتها معلومة معطاة أو قديمة، تلك التي يعتقد المتكلم أن المخاطب على علم بها<sup>(٢)</sup>، ((قالمتكلم قبل أن يواجه المخاطب الواقعي بخطابه يكون قد استطاع أن يكون عن المخاطب الواقعي تمثلاً ذهنياً وصورة متخيلة انطلاقاً من معطيات سياقية تخصّ المخاطب الواقعي<sup>(٣)</sup>)).

وثمة شروط يجب مراعاتها في شأن المخاطب، نورد أبرزها على النحو الآتي بيانه<sup>(٤)</sup>:

- ١- درجة الانتباه: يعبر عنها بالوظيفة الانتباهية أو وظيفة إقامة الاتصال.
  - ٢- جنس المخاطب: يؤثر في عملية فهم الخطاب وبنائه، فمخاطبة الذكور تختلف عن مخاطبة الإناث.
  - ٣- مراعاة المستوى الثقافي والاجتماعي للمخاطب؛ أي: أن نستحضر الظروف الموضوعية وخصائصه النفسية والذاتية التي تحكمه.
- ولا يمكن النظر إلى المخاطب بمقاربة منعزلة عن الخطاب؛ لأنّ الخطاب يكتسب حياته ووجوده به، إذ هو الذي يفك رموزه ويحلّ عباراته، فهو مشارك في إثباته وبيان معانيه؛ فكشف معاني الخطاب لا تتحدّد بالمتكلم فحسب، ولكن بتضافر المتكلم وقصوده مع المخاطب وفهمه، فينحتم بهذا أن يكون الخطاب معلماً يشترك في بنائه طرفا الخطاب.

(١) استراتيجيات الخطاب : ٤٨ .

(٢) ينظر: الاقتضاء وانسجام الخطاب: ٤٤٦ .

(٣) دور المخاطب في إنتاج الخطاب الحجاجي، الدكتور. حسن المودن، ضمن كتاب الحجاج مفهومه ومجالاته: ٢٢٨/١.

(٤) ينظر: دلالة السياق، الدكتور. ردة الله الطلحي: ٦٠٥ - ٦٠٨، ودور المخاطب في إنتاج الخطاب الحجاجي: ١ / ٢٣٢.

**٢- المخاطب ركيزة للحذف التداولي:**

يرسم المخاطب مسارًا إيجابيًا في إنتاج الخطاب وتكوّنه، بما يمتلكه من مقدرة في فهم التعبيرات الناقصة، والتفت الشاطبي إلى هذا المبدأ، ولم يتركه سائبًا، بل قننه بما نصّه: ((القاعدة أن الحذف في كلام العرب لا يكون إلا حيث دلّ عليه دليل من قرينة لفظية أو معنوية، لأنّه لو لم يكن عليه دليل لاخْتَلَّ المقصود من الإفهام، فإنّك لو قلت ابتداءً: زيد، وأنت تريد: قائم أو خارج، ولم يكن ثمّ ممّا يدلّ عليه، لم يقع بما تكلمت به فائدة، وكذلك لو قلت: قائم أو خارج، وأنت تريد الإسناد إلى زيد- ولم يكن ثمّ قرينة تدلّ- لم يكن في الكلام فائدة، وهذا حيث يكون ثمّ دليل على محذوف، لكنه لا دليل على تعيينه، وأمّا لم يكن في الكلام دليل على محذوف، فأحرى أن لا يُحذف))<sup>(١)</sup>، و((إنّ الحذف من غير دليل ليس من كلام العرب))<sup>(٢)</sup>.

تبنت الرؤية النحوية لظاهرة الحذف أبعادًا تداولية متعددة في هذين النصين نوردها على النحو الآتي بيانه:

- لا يُحذف من البنية القولية جزءٌ إلا بدليل لفظي أو مقالي معروف عند المتكلم والمخاطب.

- حذف العناصر من البنية القولية من دون دليل يضيف ضابطة على التواصل بين المتخاطبين، ينتج عنه سوء فهم لمقاصد المتكلم.

- يرتبط الحذف بثلاثية تداولية؛ هي: الفهم، والفائدة، ومعرفة المتخاطبين بقوانين لغتهم.

وكيما يتصف الحذف بالصفة التداولية لزم أن تكون عناصر الخطاب مُعلّلة لهذا الحذف، والدليل المعروض هنا علم المخاطب، ويتضح هذا من نصوص كثيرة في

(١) المقاصد الشافية : ٢ / ٩١.

(٢) نفسه: ٣ / ٥١٩ .

المقاصد<sup>(١)</sup>، منها ما ورد في قول الشاطبي في باب حذف صلة الموصول: ((الصلة قد تحذف لفظاً اختصاراً لدلالة ما قبلها أو ما بعدها عليها ... وقد يأتي الموصول دون صلة، نحو:

وكفيت جانبيها اللتيا والتي<sup>(٢)</sup>)

ومثل هذا مما لا يُعتدّ به مع أنّه عندهم مؤول، لأنّ اللتيا والتي عبارة عن الداهية، وحذفت الصلة لعلم السامع أنّه يريد التي عظمت وجلّت وما أشبه ذلك))<sup>(٣)</sup>.

تجسّم علم المخاطب بما نستطيع تسميته بـ(التعويض الذهني) وهو عملية ذهنية يقوم بها المخاطب، من أجل فهم الخطاب الصادر من المتكلم، وتُبنى على الافتراضات المسبقة القارة في ذهنه.

واكتسبت هذه القاعدة محوريّتها في باب الموصول من كونه لا يُفهم معناه إلا بضمّ ما بعده إليه، فالموصول وحده اسم ناقص الدلالة فإذا جئت بالصلة، قيل: موصول حينئذٍ . هذا (الانحتماء الدمجي) يكشف فاعلية المخاطب في (التعويض الذهني) مع قوة الالتحام بين الموصول وصلته.

وعملية التعويض الذهني في صلة الموصول بُنيت على نسقين: الأوّل مضمر قارّ في قصد المتكلم، ويتمثل يفترض أن المعلومات المحذوفة من القول معلومة لدى المخاطب، والآخر معطيات سياقية خارجية تستمدّ وجودها من كون الموصول يشير إشارة مطلقة إلى المعهود بين المتكلم والمخاطب، فالصلة ينبغي أن تكون معلومة للمخاطب في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول.

وينحتم هنا أنّ عملية التعويض لدى المخاطب مبنية على نية المتكلم، وتكتسب قيمتها التداولية من جريانها في خطاب المتخاطبين، وعلتها أمر متقدم وجوده على إجراء عملية

(١) ينظر: المقاصد الشافية: ١ / ٤٦٩، ٢ / ٩٢، ٩٤، ٢١١، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٩٥. ٣ / ١٦٢،

١٦٣، ١٦٤، ١٦٦، ٢٣٠، ٢٣٣. ٤ / ١٤٢، ١٤٣، ١٤٩، ١٦٦، ١٦٣ / ٥، ١٧٣ .

(٢) البيت لسلمي بن ربيعة الضبي، ينظر: خزنة الأدب: ١٥٥ / ٦.

(٣) المقاصد الشافية : ١ / ٤٦٨ - ٤٦٩ .

الحذف، وهي تُمكن المخاطب من استرجاع العنصر المُغيب واستحضاره؛ ليتِمَّ له فهم الصيغة الناقصة<sup>(١)</sup>.

بهذا ينكشف أن ثمة علاقة بين المتخاطبين تُحدّد بها صفة الكلام من حيث الإطالة والاختصار تعتمد أساساً معرفة المخاطب بالمحذوف مستعيناً بالقرائن الخارجية التي تدلّه على المحذوف، فضلاً عن ذكائه، فذكاء ((المخاطب حال يحمل المتكلم على أن يورد كلامه على الإيجاز، لأنّ مقام الذكاء يقتضي الاختصار في القول))<sup>(٢)</sup>.

وقد استقر في الخطاب النحويّ في باب (لا النافية للجنس) أنّ الاستعمال العربيّ الفصيح شاع فيه حذف خبر لا النافية للجنس إذا علّم، فهو على وجوب الحذف عند تميم وطيء، وعلى الجواز عند الحجازيين، وفي هذا قال الشاطبيّ: ((إنّه إذا لم يُعلم غيرُ جائز الحذف ألبتة ... وهو شرط لابدّ منه؛ إذ القاعدة أنّ ما لا يُعلم لا يُحذف، لأنّه نقض للغرض؛ إذ موضوع الكلام لإفهام المخاطب لا للإلباس، والحذف لغير دليل إلباس فلا يصحّ أن يُبنى الكلام عليه))<sup>(٣)</sup>.

بُنيت صورة التركيب المختار عند المتكلم، والعدول به عن أصل التركيب من (لا + اسمها + خبرها) إلى صيغة تركيبية جديدة مكونة من (لا + اسمها)، بُني هذا الاختيار على حضور المخاطب، فإنّ الاستدلال على الحذف في التلقي يمثل إعادة إنتاج للبنية الأصل المتمركزة في القدرة التواصلية للمتكلم والمخاطب على السواء؛ فالعدول يتيح للمتكلم اختيار الألفاظ اعتماداً على المعارف السابقة عند المخاطب. فالعناصر التي يمكن فهمها من القرائن المصاحبة كالإدراك الحسيّ مثلاً، يمكن السكوت عنها أو اختزالها بوساطة

(١) ينظر: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية: ٢ / ١١٦٥ - ١١٦٦.

(٢) البلاغة الاصطلاحية، عبده عبد العزيز لقليلة: ٣٢، وينظر: مراعاة المخاطب في النحو العربيّ،

الدكتورة. بان الخفاجي: ٣٥ - ٣٨.

(٣) المقاصد الشافية: ٢ / ٤٤٩ - ٤٥٠.

المتكلم من دون ضرر يعود على طاقة الخطاب التواصلية؛ لذا استعمل الخطاب القرآني حذف خبر (لا) كثيرًا اعتمادًا على فهم المخاطب للخطاب القرآني<sup>(١)</sup>.

والحذف جزء من عملية الفهم والتفسير؛ عن طريق تفاعل المخاطب مع القائل؛ فحذف أحد عناصر الكلام يدفع المخاطب - بعد أن يرصد موضعه - إلى تعقبه وإدراكه ذهنيًا؛ كيما يستقيم السياق النحوي والدلالي للصياغة، ومن بعد يجعل النفس تندفع للبحث وراء الدافع الموجب لهذا النمط من التركيب، ويؤدي إلى إعمال الفكر وتنشيط العقل والخيال، حتى يكشف الأسرار الباعثة له، ويؤدي هذا إلى تثبيت المعنى وترسيخه في ذهن المخاطب أكثر مما لو ذكر العنصر المحذوف نفسه.

نلتمس هذه القيمة التداولية في المقاصد عند الكلام عن حذف المفعول به، ودليل الحذف هو الفعل؛ لأنه يطلب المفعول به في حال التعدي، قال الشاطبي: ((فإن قيل: إنما يكون دليلًا عليه لو عيّن دون غيره، أمّا إذا لم يُعيّن فليس بدليل عليه. قيل: بل هو دليل عليه، ومُعَيّن له تعيينًا ما، وذلك أنه قد يقع المفعول نكرة، كرأيت شخصًا، وأبصرت شيئًا، وعرفت أمرًا، وأكرمت إنسانًا، وذلك وما أشبهه قد يساوي مفهوم: رأيت، وأبصرت، وعرفت، وأكرمت بحسب المخاطب، فقد دلّ الفعل على ما شأنه أن يُصرّح به فلم تكن دلالة الفعل واقعة من غير تعيين ألبته، وأيضًا إن سلّم فالدلالة الإجمالية لا تُضُرُّ في هذا الموضع بخلاف غيره، فقد صحَّ أن الشيء لا يحذف إلا لدليل، وأنَّ اشتراط ذلك في المفعول لا يُحتاج إليه))<sup>(٢)</sup>، فقد صار الدليل هنا ذهنيًا يعتمد المخاطب في معرفته على البنية المفهومة من لفظ الفعل، فقولنا: رأيت، يجعل المخاطب يتصور أن الرؤية تسلطت على شيء ما، كذلك المعرفة والإكرام والإبصار، فإنّها دالة على تسلط الفعل على مفعول به واقع عليه الحدث دلالة إجمالية، ونظير هذا ما وقع من حذف في قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ﴾ (النساء ٢٣)، فلم يذكر في بنية الكلام جهة الحرمة،

(١) ينظر: الخطاب القرآني دراسة في البعد التداولي، الدكتور. مؤيد آل صوينت: ٥٩.

(٢) المقاصد الشافية: ٣ / ١٦٢.

ولكن المخاطب فهم عقلاً أنّ المراد هو جهة الزواج لا جهة غيرها، كالجُلس معهنّ، أو الأكل معهنّ، أو غيره.

واعتماداً على قول الشاطبي: ((وحذف ما يعلم جائز، إلى آخره، يعني أنّ كلّ جزء من جزأي الجملة يجوز حذفه إن كان معلوماً عند السامع حتى كأنّه في حكم المذكور. وهذا الحذف لم يقيد بجزء دون غيره))<sup>(١)</sup>، تتكشف أنماط نسقيّة متعددة، فالسّعة، والإيجاز، والإضمار، والاستغناء، هي مسالكٌ يخرج فيها الكلام على غير مقتضى الظاهر، وتصرف في البناء اللغويّ مع بلوغ المعنى المراد اعتماداً على الملابس الحافة<sup>(٢)</sup>.

ومن المواضيع التي يُحذف فيها جزء الكلام اعتماداً على القيمة التداولية للحذف حذف جواب الشرط، ورد هذا في قول الشاطبي: إنّ ((جملة الشرط يُغني ذكرها عن ذكر جملة الجزاء، فتُحذف جملة الجزاء لعلم المخاطب بالمحذوف، ولا يعني بإغناء الشرط عن الجواب كون الشرط هو الدالّ بنفسه فقط، بل المقصود أنّه يُذكر دونه فيستقلّ الكلام، اتكالاً على ما عند المخاطب من العلم. والعلم الحاصل عند المخاطب قد يكون لتقدّم ذكر معنى الجواب بعينه، ويكون لتقدّم ما يدلّ عليه وليس به، وقد يكون لغير ذلك. فمن الأوّل قولك: أكرمك إن أكرمتني... ومن الثاني قوله تعالى: ﴿قَالَتْ إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا﴾ (مريم ١٨))<sup>(٣)</sup>.

تشكّلت مسارات فهم المخاطب للمحذوف في بنية الشرط ارتكازاً على معطيات سياقية (مقاميّة ومقالية)، وحددها الشاطبيّ بمسارات ثلاثة؛ هي:

١- تقدّم ذكر دليل لفظي هو عين المحذوف.

٢- تضمّن التركيب دليلاً على الحذف.

٣- توافر قرينة مقامية تدلّ على المحذوف.

(١) المقاصد: ٩٦ / ٢ .

(٢) ينظر: الخطاب القرآني دراسة في البعد التداولي: ٥٥.

(٣) المقاصد الشافية: ٦ / ١٦٤ - ١٦٥.

وتضمّن المسار الثالث القيمة التداولية المطلوبة؛ فدواعي الحذف في الآية المباركة، هي إنّ المخاطب (جبريل) واعٍ لمتضمنات الخطاب، ومعنى المحذوف تجنبني ولا تقرّني<sup>(١)</sup>.

فالمتكلم يقصد حذف بعض العناصر اللغوية اعتماداً على إدراك المخاطب لهذه العناصر عقلاً، ويُعتمدُ هذا الدليل متى استحالت صحة الكلام عقلاً إلا بتقدير محذوف. إنّ مقتضيات الأحوال جعلت الخطاب مفهوماً عند المخاطب، مبلّغاً عن قصد المتكلم بأبلغ صورة، وإنّ النظر لهذا التركيب بحسب البنية الظاهرة، وإغفال الظروف السياقية التي قيل فيها تقطع دائرة الاتصال بين المتخاطبين، وتُصير الكلام لغواً لا طائل منه، فالحذف من دون توافر القرينة والدليل من باب تكليف الغيب والرّجم به.

### ٣- أمن اللبس هدف التواصل الناجح :

تسترفد التداولية السبل المناسبة في إزالة اللبس من القول؛ لأنّ وظيفتها الأساسية وصف تأويل الأقوال تأويلاً تاماً، لا يقف عند حدود الوظيفة النحوية أو دلالة اللفظة<sup>(٢)</sup>، وينتج عن هذا الاسترفاد إقامة التواصل الناجح بين المتكلم والمخاطب.

وقد ينخرم التواصل بإزالة كلمة من تركيب القول، وإلى هذا أشار الشاطبي بقوله: ((إذا قلت: زيدٌ هندٌ ضاربها هو، وجب إبراز الضمير الذي في ضارب؛ لأن معناه: لزيد وهو جارٍ في اللفظ على هند، فليس معناه حاصلاً لها فيبرز الضمير فتقول: ضاربها هو، فلو أجريت الضارب على زيدٍ لم يبرز الضمير فتقول: هندٌ زيدٌ ضاربها، وإنّما أُبرز لإزالة ما يؤدي إليه عدم إبرازه من الالتباس، لأنّك لو قلت: زيدٌ أخوك ضاربه، وجعلت الضارب لزيد ولم تُبرز الضمير لأدى ذلك إلى أن يسبق لفهم السامع أنّه للأخ لا لزيد، وكان ذلك ملبساً، فإذا أبرزته فقلت: زيدٌ أخوك ضاربها هو، زال الالتباس))<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: الميزان: ٤٠ / ١٤ .

(٢) ينظر: القاموس الموسوعي للتداولية: ١٣٣ - ١٣٦ .

(٣) المقاصد الشافية : ٦٤٨ - ٦٤٩ .

واتخذ اللبس -المُحذّر منه هنا- مفهوماً أُريد به تعداد الاحتمالات في دلالة العبارة، ويغض هذا التركيب وأمثاله على المخاطب؛ لعجزه عن تصور المرجع المناسب للضمير، ويتطلب هذا من المتكلم التزام صيغة خطابية واضحة عند المخاطب لتتجح عملية التخاطب.

وعُدّت هذه المسألة من الحجاج النحوي الذي يعتمد ترجيح المسموع على المقيس؛ إذ إنّ المسموع صورة التواصل الشفوي، أمّا القياس فيمثل صورة الحجة النحوية المتصورة في صناعة النحو<sup>(١)</sup>، في حين قرّر (آن روبول وباك موشلار) أنّ هذا النوع من اللبس يكتسب الطابع التداولي بتوافر المرجعية عن طريق الضمير المذكور في القول، وينبغي في مثل هذه اختيار التأويل المناسب حتى يتم وصف القول بالمفهوم<sup>(٢)</sup>.

ومن المواضيع التي عني فيها بأمن اللبس عند المخاطب، كلام الشاطبي في منع تقديم الخبر على المبتدأ ((إذا استويا في التعريف فكانا معرفتين، أو استويا في التثكير فكانا معاً نكرتين))<sup>(٣)</sup>، قال: ((اعلم أنّ هذا الحكم الذي قرره الناظم مبني على قاعدتين... الثانية: مراعاة اللبس، وقد أشار إليها بقوله (عادمي بيان) يريد: فلو لم يُعَدَم البيان لجاز تقديم الخبر؛ إذ لا محذور فيه، فلما وجد اللبس مع فرض التقديم مُنَع، لالتباس المعنى بالتباس الخبر بالمبتدأ... فإن مراعاة اللبس في كلام العرب أو عدم مراعاة يشير إلى أصل ذلك أن وضع الكلام إنما هو للبيان عن المعاني التي في النفس، فالأصل اجتناب ما لا يحصل معه البيان من لبس أو غيره))<sup>(٤)</sup>.

إنّ البحث في الرتبة صيرها قرينة لفظية في الاستدلال على المعنى النحوي، ودليلاً على الوظيفة النحوية للكلمة<sup>(٥)</sup>، وزيادة عليه هي وسيلة من وسائل فهم التراكيب؛ ((ذلك أنّ

(١) ينظر: الأصول دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، الدكتور. تمام حسان: ٢٠١.

(٢) ينظر: التداولية اليوم: ٩٧.

(٣) المقاصد الشافية: ٥٩ / ٢.

(٤) المقاصد الشافية: ٦١ / ٢ - ٦٥.

(٥) ينظر: البيان في روائع القرآن، الدكتور. تمام حسان: ٦٧/ ١.



كثيراً من الجمل المُلبسة التي تحتل الواحدة منها معنيين أو أكثر إنّما يرجع اللبس فيها إلى هيئة النظم وسمته<sup>(١)</sup>، من هنا قرّر الشاطبي أنّ أصل التراكيب هي للإبانة عن المراد وإيصاله للمخاطب إيصالاً ناجعاً، نتمس هذا في قوله في شرحه لعبارة ابن مالك: (وأخر المفعول إن لبس حذر): ((موضع اللبس، يعني أن إن حذر - أي: خيف - الالتباس بين الفاعل والمفعول، بحيث لا تميز واحد منهما عن صاحبه، وجب أن يلزم كلّ واحد منهما مرتبته، فيلزم الفاعل والمفعول موضعه، ولا يجوز توسط المفعول ولا تقديمه، فنقول: ضرب موسى عيسى إذا كان عيسى هو المفعول به - وضرب عيسى موسى - إذا كان الفاعل))<sup>(٢)</sup>.

إنّ حضور المُخاطَب في دائرة الخطاب طالباً الفهم والتواصل فرض على المتكلم استعمال نمطٍ واحد غير قابل للعدول، ذي بنية قواعدية محتقظة بالرتبة لا تتغير إلا بتغير المعنى، ففي قولنا: شاهد موسى عيسى، الفاعل هو (موسى)، وفي قولنا: شاهد عيسى موسى، الفاعل هو (عيسى).

ونظراً إلى الوظيفة التداولية التي يقبع تحتها هذا التركيب، نجد أنّ الترتيب المذكور اتخذ صورة الترتيب المحايد؛ أي: إنّ ترتيب فعل + فاعل + مفعول به عبارة لغوية تطابق مقاماً معيناً يختلف عن أي تراتبية أخرى، ويتضمن وظيفة تداولية خاصة به.

((والظاهر أن التغير مرتبط بالتداول وأبعاده المتمثلة بالعناية بالمعلومة الأهم وتأشيرها تركيبياً بتقديم رتبها لفتاً لانتباه السامع نحوها، أو غير ذلك مما يرتبط بمقاصد الاستعمال وآثاره التواصلية المتحصلة من كلّ نسق تركيبى، فيكون التقديم نفسه مؤشراً تداولياً))<sup>(٣)</sup>.

ظلت ظاهرة اللبس إشكالية يعمد الشاطبي إلى تجنبها قدر الإمكان من أجل رفع التشويش عن الاتصال، فالتركيب التداولي هو التركيب السليم القائم على أساس بنية

(١) نظرية النحو العربي، الدكتور. نهاد موسى: ٢٥.

(٢) المقاصد الشافية: ٢ / ٥٩٧ - ٥٩٨.

(٣) العدول التركيبي في النحو العربي: ١٠٣.

مفهومه لدى المخاطب، فلا تقديم ولا تأخير إلا بدليل؛ فإذا انتفت العلامة مع انتفاء القرينة كان الالتزام بالترتيب الأصلي بين الفاعل والمفعول به بديلاً عنها، فيلزم كل واحد مركزه، فللرتبة أثر مهم في الجملة فهي تساعد على رفع اللبس عن المعنى بتحديد موقع الكلمة فيها ((إذ العبارة إنما تدلّ على المعنى بوضع مخصوص وترتيب مخصوص، فإن بدل ذلك الوضع والترتيب زالت تلك الدلالة))<sup>(١)</sup>.

وقد ركّز الشاطبي في مواضع كثيرة<sup>(٢)</sup> من مقاصده على إزالة اللبس الممكن حصوله في ذهن المخاطب؛ لأنّه مانع من إقامة التواصل بين المتحدثين والمتحاورين، فيصير حينئذ الكلام لغواً لا طائل منه، نلمح هذا من قوله في الشروط الواجب توافرها في الفعل المُصاغ منه فعل التعجب؛ إذ قال: ((الثامن من الأوصاف ألا يكون الفعل مبنياً للمفعول، وذلك في قوله (وغير سالك سبيل فعلاً) يعني أنه لا يبنى فعل التعجب ممّا كان على طريقة (فُعل) مبنياً للمفعول. فإنّك تقول في (عَلِمَ): ما أعلمه، وفي (ضرب): ما أضربه. ولا تقول في (ضُرب): ما أضربه، ولا في (عُلِمَ): ما أعلمه، وكذلك سائر الباب. ولتعليل ذلك وجهان، أحدهما اللبس الواقع بين فعل الفاعل وفعل المفعول، فإنّك تقول في: (ضُربَ زيدٌ): ما أضرب زيداً، وفي (ضُربَ زيدٌ): ما أضرب زيداً كذلك، فلا يقع فرق بين التعجب من الفاعل والتعجب من المفعول))<sup>(٣)</sup>.

إنّ السبب الأبرز في منع هذه الصّورة الاشتقاقية، هو اللبس المتوقع حصوله عند المخاطب في معرفة المتعجب منه، فهو غير مُبين لدى المخاطب أكان فاعلاً أم مفعولاً، وللخروج من هذا الإشكال عُمد إلى منع الصّورة الاشتقاقية.

(١) منهاج البلغاء وسراج الأدباء، حازم القرطاجني (ت ٦٨٤هـ)، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة: ١٧٩.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية: ١/ ٥٤٧، ٣٢٠، ٤/ ٢٧٢، ٣٩٧، ٣٩٨، ٤٦٤، ٤٧٢، ٥/ ٢١٢، و٧/ ١٧٢، ١٧٧، ١٨٢، ٥١٨، ٥٢١، ٥٢٧، ٥٣٣، ٥٦٤، ٥٩٦.

(٣) نفسه: ٤/ ٤٦٤.

## ٤ - الإفادة أساس تشكّل الخطاب :

يُنظر إلى الإفادة في المنهج التداولي على أنها ما يجنيه المخاطب من فائدة تواصلية من خطاب المتكلم، فأساس وضع النظام اللغويّ الإفادة؛ أيّ: تبليغ مقاصد المتكلم للمخاطب، وقد التفت النحاة العرب إلى هذه المسألة فبرزوا مواضع الإفادة أينما كانت<sup>(١)</sup>. واتخذت مسألة (الإفادة) مكانةً محوريةً في شرح الشاطبيّ، بدءًا من تحليله لقول ابن مالك: ((كلامنا لفظ مفيدٌ كاستقم))، فقد حدّد المفيد وبيّن طرق الإفادة عند النحاة، قال: ((المفيد: ما يحصل عند السامع معنى لم يكن عنده، وهذا التعريف جُمليّ، وأمّا على التفصيل فللنحويين في تفسير الإفادة طريقان: أحدهما: أنّها صلاحية اللفظ لأن يحصل منه عند السامع معنى لم يكن عنده، وذلك إذا كان فيه مسند ومسند إليه. فقولك: السماء فوقنا وتكلم إنسان وما أشبه ذلك كلام عند أصحاب هذا الطريق، لأنّ مثل هذا وإن لم يُفد الآن صالحٌ لأن يفيدَ في بعض المواضع... والثاني: أنّها كون اللفظ بعد فهمه محصّلًا عند السامع معنى لم يكن عنده فأصحاب هذا الطريق لم يعتبروا الإسناد، وإنّما اعتبروا حصول الفائدة فقولنا: السماء فوقنا، وتكلم إنسان، عندهم ليس بكلام وإن حصل فيه الإسناد إذ ليس بمحصّل الآن لشيء))<sup>(٢)</sup>.

استرشد الشاطبيّ في هذا النصّ كثيرًا من الأبعاد التداولية، نبينها على النحو الآتي:  
أولاً: المفهوم الإجماليّ للفائدة التي تتحصل عند المخاطب بإضافة معلومة جديدة إلى سجله الذهنيّ، لم تكن حاضرة قبل التخاطب.

ثانيًا: تقسيم الإفادة على قسمين، الأول: فائدةٌ تتعلق بحضور المسند والمسند إليه في القول، بغضّ النظر عن سياقات القول، فعملية الإسناد ضامنةٌ بحدوث الفائدة في زمن ما يُقال فيه هذا القول. والآخر: تعلّق الفائدة بسياقات القول، وعلى هذا القول تكون العلاقة الإسنادية غير كافية لوسم القول بالمفيد، إلا إذا تمّ بها المعنى، فقولنا: فاز لاعبٌ، كلام غير مفيد وإن كان مُسندًا ومسندًا إليه، إلا إذا تمّ بهما المعنى، وأتممنا القول بإحدى

(١) ينظر: نظرية النحو العربي: ٨٧، والتداولية عند العلماء العرب: ١٨٦.

(٢) المقاصد الشافية: ١ / ٣٢ - ٣٣.

المكملات، نحو فاز لاعبٌ من فريقنا. وصار هذا رائزًا تداوليًا لتعرّف الكلام عند جملة من النحاة، منهم الشاطبي.

وثالث المسائل الملحوظة، أنّ الشاطبي ألمح إلى جانب الاتصال الشفوي المباشر قال: ((فقولنا: السماء فوقنا، وتكلم إنسانٌ، عندهم ليس بكلام وإن حصل فيه الإسناد؛ إذ ليس بمحصّل الآن لشيء))؛ فالآن قرينة دالة على وقت التخاطب.

وذكر الشاطبي محدّدين لعمل الإفادة؛ الأول: الإسناد، وهو مذهب الرماني الذي يرى أنّ ((الذي يصحُّ به فائدة من الكلام جملة من موضوع ومحمول، والذي لا يصحُّ به ما عدا ذلك))<sup>(١)</sup>. فجعل الرماني الإسناد أساس الفائدة.

أمّا المحدد الآخر الذي ذكره الشاطبي هو: علم المخاطب، وهو ركيزة أساسية لعملية التخاطب.

وقرّ في أنظار التداوليين أنّ المخاطب يركز انتباهه في مراحل الخطاب، التي لم يتعرّفها سابقًا، التي تمرّ عليه زمن الكلام، وقد لا تتكرر في قادم الأيام؛ ليكتشف المعلومات الجديدة التي تجعل عملية التخاطب مفيدة وناجحة<sup>(٢)</sup>، وفي هذا إشارة إلى (البؤرة)، التي هي: المعلومة الأكثر أهمية، أو الأكثر بروزًا في الجملة، وهي على أنواع منها (بؤرة الجديد)، وهي ((البؤرة المسندة إلى المكون الحامل للمعلومة التي يجهلها المخاطب))<sup>(٣)</sup>.

وتلتقي عملية تسييق الفائدة التي أشار إليها الشاطبي بالتأثيرات السياقية عند (سيرير وولسن)؛ إذ قررا أنّ التأثير السياقي يمارس فعلاً محوريًا في تحديد الإفادة؛ فحضور هذه التأثيرات أساسي لتحقيق الفائدة وترتبط زيادة الفائدة من القول بزيادة التأثيرات السياقية<sup>(٤)</sup>.

(١) شرح كتاب سيوييه، علي بن عيسى الرماني، تحقيق: محمد إبراهيم يوسف (دكتوراه)، ١٣٨.

(٢) ينظر: الإفادة، دان سيرير وديري ولسن، ترجمة: الدكتورة. عفاف موقو، ضمن كتاب إطلاقات على النظريات اللسانية والتداولية: ٥٨٨.

(٣) الدلالة والنحو، صلاح الدين صالح حسنين: ١٩٨.

(٤) ينظر: الإفادة: ٥٨٩.

وتُصنّف التأثيرات السياقية على ثلاثة أصناف، هي:

- ١- زيادة المعلومة، الاستلزام المستخرج من الملفوظ ومن سياقه في الوقت نفسه.
  - ٢- إسقاط المعلومة، حينما تتناقض مع قضية محفوظة في ذاكرة المخاطب.
  - ٣- تعزيز المعلومة القارة في ذاكرة المخاطب<sup>(١)</sup>.
- والفائدة المتحصّلة عند المخاطب إنّما تتأتى من جزأي الجملة (المسند والمسند إليه) مجتمعين ولا تتحصّل من أحدهما من دون الآخر، قال: إنّ العلم بالمبتدأ وحده نظير العلم بالخبر وحده ((ولا شكّ أنّه معلوم للسّامع قبل الإخبار وإلا لم يصحّ الإفهام، فإذا كلّ واحدٍ من المبتدأ والخبر معلوم من جهة، وإنّما المجهول النسبة والحكم بأن صاحب هذا الاسم هو صاحب هذا الآخر، وهذه النسبة المجهولة لا يستقل بإعطائها الخبر وحده دون المبتدأ ولا المبتدأ دون الخبر، بل هما جميعاً))<sup>(٢)</sup>.

هذا القول يكشف أنّ أحد أجزاء الجملة لا يكتنز الفائدة منفرداً، وإنّ حوى فائدة مفردة في ذاته، بل لابدّ من إتمام الفائدة بالجزء الآخر، فتحصل عملية الإسناد بينهما، وتأسس مفهوم الإسناد من النظر النحويّ لسيبويه؛ إذ رأى أنّ الإسناد ((علاقة نحويّة دلالية مجردة تمثل العمل الإعرابيّ للمتكلّم في المستوى المجرد، وهي علاقة ينتفي المعنى دونها لأنّها هي المعنى... والإسناد هو البنية النحويّة الأولى للمعنى النحويّ الأوّل الذي يختزل سائر المعانيّ ويتكهن بها أبينة قوليّة دلاليّة))<sup>(٣)</sup>.

إنّ فائدة الإسناد هي المعنى الذي يفهمه المخاطب من الكلام، وتتعدى دائرة المبتدأ والخبر لتشمل الكلام كله؛ فهو ((أعمّ من الخبر، لأنّ الإسناد يشمل الخبر وغيره من الأمر والنهي والاستفهام. فكلّ خبر مسند وليس كل مسند خبراً))<sup>(٤)</sup>، وهو أحد أسس

(١) ينظر: مغامرة المعنى من النحو إلى التداوليّة قراءة في شروح التلخيص، صابر حباشة: ٩٧.

(٢) المقاصد الشافية : ١ / ٦٢٢، وينظر: ٢ / ٣٩.

(٣) الإتياء في العربية: ٥٤.

(٤) شرح المفصل: ١ / ٧٢.

اكتمال العملية التواصلية في بعدها التداولي؛ لتوقف تمام الفائدة عليه، ولحاجة المخاطب حال كونه منتظرًا العلم بما تتوقف عليه الفائدة .

وبعد، إنَّ الفائدة تتحصّل حينما يعلم المخاطب بالنسبة أو الحكم، وهذه النسبة أو الحكم هي صيرورة ذهنية عقلية عبر لغوية، وهذا دليل على أنَّ أساس الفائدة علم المخاطب، أمّا الإسناد فهو ثانٍ في تحصيلها.

وقد قسّم الشاطبيّ الإفادة المقدّم ذكرها على قسمين، قال: ((الثاني: اعتبار الإفادة الوضعية- أي المتواضع عليها- فتخرج بذلك الإفادة العرضية والعقلية، فالعرضية: كما إذا قلت: جاني غلام زيد، فيفهم من إضافة الغلام إلى زيد أنَّ له غلامًا، فهذه فائدة أفادها هذا الكلام، لكنها إفادة غير وضعية، إذ لم يوضع لأنّ يدل عليها ولا يفيدها، وإنّما وضع للإخبار عن غلام زيد بالمجيء، فإفادته أنَّ لزيد غلامًا عرضية لا وضعية، فلم يكن كلامًا من جهتها، والعقلية كإفادة كلام المتكلّم من وراء الحائط، أنَّ في ذلك الموضع إنسانًا حيًا، فإنّ هذه الإفادة عقلية لا يتكلّم فيها النحوي، وإنّما كلامه في الإفادة التي وضع اللفظ لها))<sup>(١)</sup>.

هناك فائدتان متحصلتان من قولنا: جاء غلام زيد. الأولى: وضعية، وهي العلم بمجيء غلام زيد، والأخرى: عرضية، وهي العلم بأنّ لزيد غلامًا. وتحديد هذه المقتضيات إنّما تعود إلى المخاطب وأحواله، فالأولى هي الفائدة المركزية التي يصبح بها الكلام مفيدًا فائدة يحسن السكوت عليها، أمّا الوضعية فهي فائدة ثانوية تُستنتج عقلاً على هامش القول، وقد تختلف بحسب المستويات الثقافية للمخاطب.

ومن النّظر في معنى الفائدة عند الشاطبيّ نرى أنّه يجعلها ضرورة لإنتاج الكلام عند العرب فالعرب لا تتكلّم ما هو لغو أو لا فائدة مرجوة منه، قال: ((وما لا فائدة فيه لا تكلم به العرب))<sup>(٢)</sup>.

(١) المقاصد الشافية : ٣٨ / ١ .

(٢) نفسه: ٧ / ٣ .

أمّا حصول الفائدة عند المخاطب فهي تتحصّل بما هو معروف ومعلوم من رموز الخطاب، ولا تتولّد من الكلام المنكور عند المخاطب، وقد رَقَمَ الشاطبيّ هذا بقوله: ((الفائدة إنّما تحصلُ في الغالب بالمعرفة لا بالنكرة من حيث كان الإخبار عن الشيء ثانيًا عن معرفة ذلك الشيء. فإذا قلت: تكلم زيد، حصلت به فائدة. فإن قلت: تكلم إنسان، لم يفد شيئاً، إذ لا يخلو الوجود من إنسانٍ يتكلم، فقد كان هذا المعنى حاصلاً قبل الكلام به، فلم يفد الإخبار بذلك فائدة زائدة، وكذلك إذا قلت: زيد قائم، حصلت للمخاطب فائدة))<sup>(١)</sup>.

في خطاب الشاطبيّ هذا إشارة إلى ظاهرة التعيين، التي تُحدّد بأنّها ((ما به امتياز الشيء عن غيره بحيث لا يشاركه أحد))<sup>(٢)</sup>، تُكسِبُ هذه الظاهرة القول بُعداً تداولياً بإضافة معلومة محددة ومعينة إلى المخاطب، فقوله: ((الفائدة إنّما تحصلُ في الغالب بالمعرفة))، كون المعرفة مُعَيَّنة، والنكرة غير معينة، فزيد معين معلوم لدى المخاطب، في حين أنّ إنساناً غير معيّن، والإخبار عنه لا يفيد المخاطب شيئاً، فأساس التحوار بين المتخاطبين هو حصول الفائدة، فوجب من هذا أن يكون المبتدأ معرفة.

واشترطهم للابتداء بالمعرفة ليس حتمياً، بل يجوز الابتداء بالنكرة بشرط الإفادة، قال الشاطبيّ: ((الابتداء بالنكرة ليس مقتصرًا به على مواضع من الكلام دون آخر، ولا مقصورة بشروط تتعدّد، وإنّما المعتبر في ذلك حصول الفائدة))<sup>(٣)</sup>.

إنّ الشرط الوحيد الذي أيّده الشاطبيّ في جواز الابتداء بالنكرة هو حصول الفائدة عند المخاطب، قال: ((السبب الذي لأجله امتنع الابتداء بها عند النحويين المتقدمين كلّهم، ومن اعتُبر كلامهم من المتأخرين، إنّما هو عدم الفائدة في الإخبار عنها))<sup>(٤)</sup>.

(١) المقاصد الشافية: ١ / ٢٤١ .

(٢) التعريفات، الشريف الجرجانيّ (ت ٨١٦هـ) : ٦٢ .

(٣) المقاصد الشافية: ٢ / ٣٧ .

(٤) نفسه: ٢ / ٣٧ .

وقد حصر ابن مالك مواضع جواز الابتداء بالنكرة بستة مواضع، ناقشها الشاطبي مبيّنًا جهة الفائدة في هذا التركيب، وبيان هذه الأمثلة ومناقشاتها نوردّه على النحو الآتي<sup>(١)</sup>:

١- عند زيدٍ نمرّةً، وإنّما حصلت الفائدة في مثل هذا التركيب؛ لأنّ تقديم الظرف والمجرور نصّ في أنّه خبر، أمّا إذا قلت: نمرّةً عند زيدٍ، فإنّ الظرف يحتمل أن يكون صفة للنكرة، فينتظر المخاطب الخبر، ففُدم لرفع هذا الاحتمال.

٢- هل فتى فيكم؟ ووجه حصول الفائدة في مثل هذا التركيب أن الاستفهام سؤال عن غير معيّن ليُعَيّن في الجواب، فهو لا يقتضي فيما دخل عليه إلا إبهامه، فأشبه أداة العموم الحاصرة، فحصلت بهذا الفائدة.

٣- ما خلّ لنا، وتوجيه الفائدة في مثل هذا المثال مشابه للمثال السابق.

٤- رجلٌ من الكرام عندنا، ووجه الفائدة أن النكرة إذا وصفت أفادها الوصف بعض التخصيص فتقرّب بذلك من المعرفة، فتحصل الفائدة.

٥- رغبة في الخير خير، ووجه الإفادة في مثل هذا المثال أنّ النكرة قد حصل لها بالمعمول بعض الاختصاص، كما حصل لها بالصفة.

٦- عملٌ برّ يزيّن، وجهة الإضافة أن النكرة أضيفت، فتحصل ما في الإضافة من الاختصاص المقرّب من المعرفة.

نلاحظ أن الأمثلة كافة يدور توجيه الفائدة فيها إلى ما يقرب النكرة إلى المعرفة فتصبح معلومة عند المخاطب؛ لذا جاز الابتداء؛ لاتفاق هذا القول مع ما تقرّر سابقاً.

بعد هذه المناقشة الطويلة لقضية الابتداء بالنكرة، انتهى الشاطبي إلى ما قرره في خاتمة المطلب هذا وهو قوله: ((وبالجملة ما يفيد وما لا يفيد إنّما يرجع الحكم فيهما إلى الأغراض والمقاصد الخاصّة بشخصٍ وشخصٍ وحالٍ وحالٍ. وقد يكون ما هو مفيد لشخص

(١) ينظر: المقاصد الشافية: ٣٩ - ٤٤.



ما غير مفيد لآخر، وحصر ما يختلف بحسب الأشخاص والأحوال والمقاصد صعباً عسيراً<sup>(١)</sup>.

يوجه الشاطبي خطابه هذا إلى الدارسين، عادةً حصر مقاصد المتكلمين، وأحوال المتخاطبين من الصعاب التي تحيط بالدرس النحوي؛ لأنهم - بطبيعة الحال - ليسوا على حالة واحدة من المستوى الأدبي، أو الإدراك الحواري؛ فوسم الكلام بالفائدة يتحدد بأحوال المتخاطبين، ونوع الخطاب، وكما نكتشف الكلام المفيد لا بُدَّ أن نتعرف السياقات الحاقّة فيه، والمساعدة في إنتاجه، وفي كلامه إشارة أيضاً إلى صفة ضرورية مُلازمة للفائدة، وهي (التعيين)، التي تُعدّ عنصراً هاماً في إقامة التواصل اللغوي المفيد؛ أي: المحقق لمبدأ الإفادة بوصفه شرطاً ضرورياً لعملية التواصل<sup>(٢)</sup>.

هذا ما دعا سيبويه أن يشترط الإخبار بالمعرفة وعدّ الإخبار بالنكرة - إن لم تقد - مدعاة لجلب اللبس، قال: ((إذا قلت: كان زيدٌ فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك فإنما ينتظر الخبر. فإذا قلت: حليماً فقد أعلمته مثل ما علمت. فإذا قلت: كان حليماً فإنما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة، فهو مبدوء به في الفعل وإن كان مؤخراً في اللفظ. فإن قلت: كان حليماً أو رجلٌ فقد بدأت بنكرة، ولا يستقيم أن تُخبرَ المخاطبَ عن المنكور، وليس هذا بالذي يَنْزِلُ به المخاطبُ منزلتك في المعرفة، فكرهوا أن يَقْرَبُوا بابَ لبسٍ))<sup>(٣)</sup>.

إنّ البحث في مقارنة المقاصد لقضية الإفادة في الكلام تشعبت كثيراً لتدرك مسالك القدماء، وكثيراً ممّا تطرق إليه المحدثون؛ لأنها تنطلق من الاستعمال اللغوي ونجاعته في الخطاب؟ وتبحث في الآليات التي تجعل قول المتكلم مفيداً للمخاطب، بإضافة معلومات جديدة، أو اثبات معلومات راسخة في ذهن المخاطب.

(١) المقاصد الشافية: ٥١ / ٢.

(٢) ينظر: التداولية عند العلماء العرب: ١٨٩.

(٣) الكتاب: ٤٨ / ١.

## المبحث الثالث

## السياقات التداولية في الخطاب النحوي

## ١ - الأطر التحديدية لصورة السياق المدروس:

يشغل السياق مساحة واسعة من التداولية، مما جعل (ماكس بليك MaX Black) يسميها (السياقية)<sup>(١)</sup>، وعدَّ (براون) و(بول) أنَّ أيَّ مقارنة تتضمن اعتبارات سياقية تنتمي بالضرورة إلى التداولية<sup>(٢)</sup>، وقرَّر (أوستن) أنَّ دراسة المعنى لابدَّ أنْ تبتعد عن التركيب الجوفاء، أي: بمعزل عن سياقها، نحو: الجليد أبيض؛ لأنَّ اللغة تُستعمل داخل سياق الكلام لأداء وظائفها بنجاح<sup>(٣)</sup>، وجُعِلَ السياق عند نُظَّار التداولية الزاوية التي يُنظر منها إلى الشكل اللغوي، ومنها صيغت مبادئ عامة للتداولية، هي<sup>(٤)</sup>:

١- تُعدّ الكلمات الوحدات الأساسية للتداولية.

٢- ترتبط الكلمات بعلاقات صحيحة من الوجهة النحوية.

٣- لا يتعين معنى الكلمة أو الكلام إلا في سياق معين.

وقد كشفت هذه المبادئ أنَّ التداولية تستمدُّ وجودها من المستوى التركيبي، والسياق هو محورها. ويميز (باخ Bach) بين تعريفين أساسيين لمفهوم السياق يؤثران في إنجاز الخطاب العادي، هما<sup>(٥)</sup>:

(١) ينظر: المقارنة التداولية: ١١.

(٢) ينظر: تحليل الخطاب: ٣٢.

(٣) ينظر: علم اللغة الاجتماعي، الدكتور. هدرن، ترجمة: الدكتور. محمود عبد الغني عياد: ١٨٩.

(٤) ينظر: مفهوم البراغماتية ونظرية المقام في المقولات المعرفية ولدى علماء العربية، منال النجار،

ضمن كتاب: التداوليات علم استعمال اللغة: ٧٢.

(٥) ينظر: الإشارات مقارنة تداولية، يوسف السيساوي، ضمن كتاب التداوليات علم استعمال اللغة:

- ١- مجموعة المقاييس التي تحدد أو لا تحدد القيمة الدلالية للعبارة.
- ٢- مجموع الخصائص الاعتقادية المتبادلة والمتميزة، ومجموع الافتراضات المشتركة بين المتشاركين في مرحلة التخاطب.
- في حين ميّز الدكتور. محمد العبد بين ثلاثة مصطلحات هي (الموقف، والسياق، والسياق الموقف) فقال: ((نقترح أن يُبنى الموقف على كلّ العوامل الاجتماعية والثقافية والفيزيائية والسلوكية الحركية التي تصاحب الحدث الاتصالي بين المشاركين فيه، والعلاقات بينهم، ومكان الاتصال وزمانه ومدته، والمسافة الفاصلة بين المتكلم والمستمع ونحوها. أمّا السياق فيختصّ فيما - نرى - بالسياق اللغوي، ... بما فيه من علاقات نحوية معجمية ودلالية ... أما السياق الموقف فنقترح أن نجعله مبنياً على أثر العوامل المحددة للموقف في استخدام تنوع لغوي بعينه دون الآخر))<sup>(١)</sup>.
- ولا نؤيد هذا التقسيم؛ لأنّه تقسيم لا طائل منه؛ بل هو مدعاة لإثارة الخلط واللبس عند الباحثين، فيكفي أن نعرف أنّ السياق يقسم على نوعين؛ الأول: المقام (الزمان والمكان والظروف المحيطة بهما)، والآخر: المقال (العلاقات اللغوية بين ألفاظ القول).
- وقرّ في ذهن الباحثين التداوليين أنّ السياق ((إطار يتحدّد زماناً ومكاناً بلحظة التخاطب. والعلاقة بينه وبين التخاطب علاقة جدلية، إذ يُحدّد أحدهما الآخر ويتأثر به. فالتلفظ لا يكون إلا في مقام ما، والمقام لا يتعين إلا بعملية التلفظ بحدث خطاب يحدد لحظة زمنية معينة هي الآن))<sup>(٢)</sup>.
- وبناءً على هذا رأى (هاليداي Halliday) أنّ اللغة لا تفهم إلا إذا كانت في نصوص، والنصوص لا تفهم إلا إذا كانت في سياقاتها الاجتماعية والثقافية، فهو يرى أنّ النصّ والسياق جانبان لعملية واحدة، فهناك نصّ، ونصّ مصاحب له هو السياق وهو

(١) العبارة والاشارة: ٨٦ - ٨٧.

(٢) المشيرات المقامية في اللغة العربية: ٣٥.

يمدّنا بالخلفية الاجتماعية الثقافية لكلّ من المتكلّم والمخاطب، أو التاريخ الاجتماعي والثقافي الكامن وراء الخطاب<sup>(١)</sup>.

وللسياق أثر كبير في عملية الإفهام بما يعرضه من مصاحبات للكلام، أو تحديد مرجع المبهمات ودلالاتها، والكشف عن المعاني الكامنة في اللفظة أو الجملة، أو بيان المعاني الضمنية التي يحددها المعنى المتعارف للكلمات المستعملة، ويوفر جملة من ((المعطيات والمعلومات الضرورية لتأويل الخطاب، وهي معطيات لا توفرها الخصائص النحوية والمعمية للصيغة اللغوية، ويفضي عدم الاعتداد بالسياق إلى تعطيل فهم الخطاب))<sup>(٢)</sup>.

ويتضح من التحديدات السالفة أنّنا نعني بالسياق (سياق المقام)، الذي يختصّ - زيادة على ما تقدّم - بالمظاهر الاجتماعية والتاريخية المؤثرة في اختيار بنية اللفظ أو التركيب، أو المحددة معناه، تلك المظاهر التي قد تحوي سياقات سمعية، أو بصرية، أو حركية، وهو أيضاً ((جملة الموقف المتحرّك الاجتماعي الذي يُعتبر المتكلّم جزءاً منه، كما يُعتبر السامع والكلام نفسه، وغير ذلك ممّا له اتصال بالتكلّم، وذلك أمرٌ يتخطى مجرد التفكير في موقف نموذجي، ليشمل كل جوانب عملية الاتصال من الإنسان والمجتمع والتاريخ والجغرافية والغايات والمقاصد))<sup>(٣)</sup>.

أي: نعتني بما برّزه النحاة من الجنبه الاجتماعية في القول، تلك التي أسماها (مالينوفسكي Malinowski ١٩٤٢) بـ(التواصل الودي)، وهي: الحديث الذي تكون وظيفته الأساسية التعارف والتواصل، ويستعمل لتأسيس العلاقات والروابط الاجتماعية أو تحسينها، هذه الجنبه التي تجعل الكلام يعالج قضايا تداولية بامتياز<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: علم اللغة النظامي مدخل إلى النظرية اللغوية عند هاليداي، الدكتور. محمود أحمد نحلة:

٥٩.

(٢) أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية: ١ / ١٧٨.

(٣) الأصول: ٣٣٩.

(٤) ينظر: علم اللغة الاجتماعي: ١٨٨.

وبعد هذه التحديدات التي تعرفنا بها مقاربات النحاة العرب والتداوليين، نعرج على كتاب المقاصد؛ لنتكشف آليات المعالجات السياقية التي ظهرت لنا على وفق قضيتين نوردتها على النحو الآتي بيانه:

## ٢- أثر السياق في تشكّل التركيب:

يرسم الشاطبي قاعدة تداولية في الخطاب النحوي تخصّ العلة في اختيار الألفاظ المدروسة في ألفية ابن مالك، وترك جملة من الألفاظ خارج دائرة البحث، وإنّما يعود هذا إلى كثرة سياقات الاستعمال التي توضع فيها تلك الألفاظ واختلاف هذه السياقات بحسب ظروف مستعملي اللغة، قال في الكلام عن قول ابن مالك: (اثنان واثنتان كابنين وابنتين يجريان): ((ما لم يذكر منه قليل في الكلام، وغيره متداول في الاستعمال بخلاف الألفاظ الأربعة التي ذكر، فإنّها كثيرة الدوران في الاستعمال، فاقصر على ذكر حكمها في النحو، لشدة الحاجة إليها، كما اقتصر في الجمع أيضاً على المحتاج إليه، الدائر على الألسنة دون غيره ممّا له حكمه))<sup>(١)</sup>.

توسعت دائرة الاستعمال هذه لتشمل جملة من السياقات؛ فنتمس إشارات الى السياق الديني في عرض الشاطبي لبعض الأمثلة منها قوله: ((والتحق من افتعل من قولهم: لحقّ فلاناً ولحقّ به لاحقاً وألحقته أيضاً، ومنه في القنوت عذابك الجد بالكافرين ملحق، أي: لاحق))<sup>(٢)</sup>.

كشف الشاطبي للمخاطب موضع استعمال القول، وجهة توجيهه، فهو موجّه إلى الباري عزّ وجلّ، وهو يكشف حال المتكلّم، وقد استلزم السياق الديني خروج الخبر لغرض الدعاء فلا شك ((أنّ الصلّة وثيقة بين الأداء وبين عدد من المعطيات الخارجية، أي العوامل الخارجة عن دائرة اللغة نفسها))<sup>(٣)</sup>، واتخذت القرينة الدينية مكانة شبيهة بمكانة

(١) المقاصد الشافية: ١٧٢/١.

(٢) نفسه: ١٩٩/١.

(٣) التركيب والدلالة والسياق دراسة نظرية، الدكتور. محمد أحمد خضير: ١٢٣.

الألفاظ بتحديد لها لظروف إنجاز القول، ومن سمات السياق الديني تجاوز الحدود الزمانية والمكانية، فالصلاة والقنوت لا تتحدد بزمان أو مكان.

ولم يغفل الشاطبي السياقات المؤثرة في خلق المفردة اللغوية، من هذا ما ورد في الكلام عن زيادة (أل)، قال: ((اعلم أن (أل) قد تخرج عن أصلها فلا تدلُّ على تعريف، وهي إذ ذاك قسمان: أحدهما: ما لا يفيد معنى آخر فهذه تُسمى الزائدة.

والثاني: ما يفيد معنى آخر سوى التعريف))<sup>(١)</sup>، ومن القسم الأول ما كانت زيادته لازمة نحو (اللات)، ((وهو اسم صنم كان بالطائف، وأصله (اللات) اسم فاعل وهو رجل كان يُلْتُ السَّوِيقَ للحاجِّ إذا قدموا، وكانت العرب تعظم ذلك الرجل لإطعامه الناس في كلِّ موسم، ويقال: إنَّه عمرو بن لُحي بن قمعة، وقيل: ربيعة بن حارثة))<sup>(٢)</sup>.

فقد تحدّد معنى (أل) بالزيادة من النظر في السياقات الخارجية (المقام العام) التي أحاطت بوضع القول، فلما رجع الشاطبي إلى تلك الظروف اتضح عنده المعنى المراد، فالسياق المقامي يوفر جزئياً، بعض العوامل أو المحدّدات التي تسهم في تحديد معاني الألفاظ اللغوية. والظروف المحيطة بالقول، بوصفها سياقاً، وهي صنف متأصل في المحدّدات الاجتماعية، فقد يكون هذا السياق إطاراً للمؤسسات، أو لأوضاع الحياة اليومية، إذ تؤطر هذه المحدّدات خصائص الكلام.

وقرّر الدكتور. تمام حسان: أن السياق في مثل هذا النوع يُسمى (القرينة الواقعية)؛ أي: ((اعتماد الفهم إمّا على العرف السائد أو التاريخ أو الجغرافيا أو العلاقات السائدة بين عناصر الموقف الذي حدث فيه إنتاج النص))<sup>(٣)</sup>.

هذه المحدّدات الاجتماعية كشفت للمخاطب أن الاسم مشتق من الفعل (لَت)؛ أي: ((اللَّتْ: الفِعْلُ مِنَ اللَّتَاتِ، وَكُلُّ شَيْءٍ يُلْتُ بِهِ سَوِيقٌ أَوْ غَيْرُهُ نَحْوَ السَّمَنِ وَدُهْنِ الْأَلْيَةِ))<sup>(٤)</sup>.

(١) المقاصد الشافية: ٥٥٧ / ١.

(٢) نفسه: ٥٥٨ / ١.

(٣) مقالات في اللغة والأدب، الدكتور. تمام حسان: ٧٧.

(٤) تاج العروس: ٧٤ / ٥.

ولم يغفل الشاطبي ما للمقام من أثر في رصف الكلمات، من هذا كلامه في حذف العامل في الحال؛ اعتماداً على سياق الحال المُصاحب لإطلاق اللفظ، فقد بين أثر السياق في تشكّل بنية الكلام، قال: ((أما اللازم الحذف فله مواضع يقاس فيها لم يعتن الناظم بتعيينها بل اكتفى بالإشارة خاصّة، فمثال الجائز قولك للراحل عنك: راشداً مهدياً، دلّت قرينة الحال على ذلك. وقولك للقادم: مبروراً مأجوراً، أي: قدمت على هذه الحال، وللمحدث: صادقاً، أي: تقول ذلك صادقاً، وللمشتكي: مُحقّقاً أو مبطلاً، وما أشبه ذلك. وهذا ممّا حُذِفَ فيه العامل لقرينة حالية))<sup>(١)</sup>.

وقرينة الحال دليلٌ أساسيٌّ على الحذف، وهي الدليل الأول في الأدلة التي ذكرها ابن هشام، قال: ((أحدها: وجود دليل حالي، كقولك لمن رفع سوطاً: زيداً بإضمام: اضرب))<sup>(٢)</sup>.

وقد يعتمد المتكلّم- في مثل هذا الخطاب- على إمكان فهم الرسالة بدلالات عناصر الموقف المتنوعة التي لا تذكر، وفي هذه الحال لا يجد المخاطب غضاضة في تقبل الكلام الذي حُذفت بعض عناصره؛ لأنّه يفهمه، وقد يعتمد الحذف هنا على الحالة النفسية للمتخاطبين التي تجعل الخطاب موجزاً، فهو انعكاس للحالة الشعورية للمتخاطبين، التي يخرج فيها الكلام تلقائياً وهو خاضع لحالة المتكلّم الشعورية، التي تقنّط أجزاء من القول تتناسب والحاجات التي تحمله للتأثير في المخاطب<sup>(٣)</sup>.

ومن هذا أيضاً قول الشاطبي في مواضع جواز كسر همزة إنّ وفتحها: ((أحدها: أن تقع بعد إذا التي للمفاجأة نحو: مررت به فإذا إنّه عبد. يجوز في إنّ الكسر، وهو الأصل، لأنّ إذا المفاجأة مختصّة بالدخول على الجملة الاسميّة، فإذا وقعت بعدها إنّ فهي داخلة على جملة، فيحتاج إلى كسرها، كأنّه قال: فإذا هو عبد. ويجوز الفتح ... كأنه قال: فإذا أمره

(١) المقاصد الشافية: ٥٢١ / ٣.

(٢) مغني اللبيب: ٥٦١.

(٣) ينظر: أساليب الجملة الإفصاحية في النحو العربي: ٧٧-٧٨.

أنه عبد؛ قال سيبويه: ولو قلت: مررت فإذا أنه عبد، تريد: مررت فإذا العبودية واللؤم، كأنك قلت: مررت فإذا أمره العبودية واللؤم<sup>(١)</sup>.

اعتمد كسر الهمزة وفتحها على السياق الذي قيل فيه الكلام؛ فإن كان السياق مفاجأة كُسِرَت الهمزة، أما إن كان السياق هو كشف الحال وبيان حقيقته، ابتعدت بهذا عن المفاجأة فجاز فتح الهمزة.

والتراكيب النحوية يجب أن تدرس من منظور السياقات الواقعة فيها، التي قد تحدث ((تأثيراً معنوياً أسلوبياً ينقل مواقع التركيز المعنوي من كلمة إلى أخرى ضمن عوامل الموقف اللغوي مركزية الكلام ومشاعر المتحدث وعلاقته بالسامع أو المتلقي، مثل التقديم والتأخير المباح في تركيب الجملة، أو تحويل الكلمة من بنائها للمعلوم إلى بنائها للمجهول وهذه التأثيرات الأسلوبية تمثل جزءاً من أغراض الكلام، أي: استعمال اللغة ووظائفها الدلالية لتكشف جانباً مهماً من موقف المتحدث))<sup>(٢)</sup>.

وقد اتضح هذا التأثير جلياً في كلام الشاطبي على حذف ناصب المفعول به، قال: ((إذا رأيت رجلاً متوجهاً وجهة الحاج وفي هيئة الحاج. فقلت: مكة ورب الكعبة، فالتقدير: يريد مكة، وكذلك إذا رأي رجلاً يسدّ سهماً نحو القرطاس، فقلت: القرطاس والله، أي يصيب القرطاس، وإذا سمعت وقع السهم على القرطاس، فقلت: القرطاس فالتقدير: أصاب القرطاس، أو رأيت الناس يُصوبون النظر إلى الهلال ثم كبروا فقلت: الهلال والله، فالتقدير: أبصروا أو رأوا الهلال، أو رأيت رجلاً يريد أن يوقع فعلاً من ضرب أو إعطاء أو غيرهما، فقلت، زيداً، فالتقدير اضرب زيداً، أو أعط زيداً))<sup>(٣)</sup>.

فقد صارت الحال المُشاهدة التي يقع فيها الحدث الكلامي عنصراً من عناصر تحديد الدلالة، زيادة على كونها مسوغاً لحذف أحد مكونات التركيب المفيد، وقد ركزت الدراسات التداولية على الاتصال الشفوي وجهاً لوجه؛ لما له من أثر في الإبانة عن المعنى، فكل ما

(١) المقاصد الشافية: ٣٢٩ / ٤، ونص سيبويه في الكتاب: ١٤٤ / ٣.

(٢) التطور الدلالي بين لغة القرآن ولغة الشعر الجاهلي، عودة خليل ابو عوده: ٧٥-٧٦.

(٣) المقاصد الشافية: ١٦٢ / ٣.



يُقال يُسمَع في اللحظة نفسها، وهذا يعمل على تحديد إمكانيات ما كان من الممكن ألا يقال ممّا قيل.

وهذا النوع من السياق يتميز بحضور الزمان والمكان، وهما ميزتان مباشرتان لعملية التلّفظ، فتخضع كلّ محادثة لهذين الميزتين؛ فتؤثران تأثيراً مباشراً في عملية الفهم والتأويل والإنتاج، وهذه العمليات تتأسس على بعدين رئيسين: بُعد إدراكيّ وعرفانيّ يعود إلى التصورات والمفاهيم التي تكوّن الرصيد المعرفي للمتكلّم، وبُعد سياقيّ تداوليّ يعود إلى المستلزمات السياقية<sup>(١)</sup>.

ويُحقق الاتصال المباشر الذي أشار إليه الشّاطبيّ مشاركة المخاطب المتكلّم في هذا القصد؛ لأنّ تحقيق التفاعل المطلوب في أيّ تواصل يشترط أن يشارك المخاطب المتكلّم في هذه القصديّة وهو على حال المستمع؛ أي: أن يتحقق ما يسمّى التفاعل الخطابيّ الذي يُعدّ الأصل في الكلام، وإلى هذا ذهب (براون ويول)، بقولهما: ((المعرفة التي نملكها كمستمعين للغة تتعلق بالتفاعل الاجتماعيّ بواسطة اللغة ليست إلا جزءاً من معرفتنا الاجتماعية - الثقافية))<sup>(٢)</sup>.

وبهذا ((يتبين أنّ حقيقة الكلام ليست هي الدخول في علاقة بألفاظ معينة بقدر ما هي الدخول في علاقة مع الغير، بمعنى أن الذي يحدد ماهية الكلام إنّما هو (العلاقة التخاطبية)، وليس العلاقة اللفظية وحدها: فلا كلام بغير تخاطب، ومتكلّم من غير أن تكون له وظيفة (المخاطب))<sup>(٣)</sup>، فتركيب القول يخضع لمناسباته، ولا يتمّ التفاهم بين المتخاطبين إلا إذا روعيت تلك المناسبات.

وبناءً على ما تقدّم تكون الظروف السياقية أثرت تأثيراً كبيراً في خلق البنية التركيبية للقول بما حوته من دلالات ومؤشرات خارج حدود اللغة أسهمت في تعرّف معاني الألفاظ، ويكشف المنوال التطور الذي مرّت به، ممّا يُساعد في عملية الإفهام والتفهم عامّة.

(١) ينظر: الوصائل في تحليل المحادثة، الدكتور. خليفة الميساوي: ١٩٩.

(٢) لسانيات النص: ٣١١.

(٣) اللسان والميزان: ٢١٥.

ويتكوّن السياق المتقدّم من عناصر أهمها: الزمان، والمكان، وجنس المتكلّم ووظيفته في حال الخطاب، ووظيفة المخاطب كذلك.

### ٣- أثر السياق في تحديد المعنى:

تتعدّد معاني التراكيب اللغوية تبعاً لأسباب خاصّة بألفاظها، التي منها<sup>(١)</sup>:

- ١- تعدّد معنى الصيغة.
- ٢- تعدّد احتمالات العلاقة النحوية.
- ٣- تعدّد احتمالات المعنى الوظيفي للكلمة .
- ٤- تعدّد احتمالات الذكر والحذف.

ويظنّ هذا التعدّد به حاجة لتحديد المعنى المقصود منه؛ لتتمّ به الفائدة المرادة من الخطاب، وهذا المحدد غالباً ما يكون من خارج النمط التركيبيّ؛ أي: إنّ ((النمط التركيبيّ أصبح بحاجة إلى قرينة من خارج الجملة تُعرف غالباً باسم قرينة السياق، وقرينة السياق هذه هي كبرى القرائن النحوية لأنها قد تعتمد على شيء من هذه القرائن النحوية المفردة أو تتجاوزها إلى أمور دلالية من العقل أو من المقام المحيط بالجملة))<sup>(٢)</sup>.

حضرت هذه القرائن في الخطاب النحويّ في المقاصد شاخصة بوصفها محدّداً لمعنى التركيب؛ لتضفي عليه بُعداً تداولياً بما تكشفه من جوانب استعمال اللغة في محيط معين، وانتشرت في متن المقاصد نصوصٌ كُثُر تؤدي هذه الوظيفة، منها الآتي بيانه:

اتخذت قرينة سياق الحال مكانة تفسيرية لتبيين معاني عبارات ابن مالك، وكلمات العرب، من ذلك قوله: ((قوله: (وأعربوا مضارعاً)، أي فعلاً مضارعاً، يريد أنّهم لم يعاملوه معاملة أخويه فيبينوه بل أعربوه كما أعربوا الاسم، وضمير أعربوا عائد على العرب، وهو

<sup>(١)</sup> ينظر: البيان في روائع القرآن: ١/ ١٦٣-١٦٤.

<sup>(٢)</sup> نفسه: ١/ ١٦٤.

من قبيل ما يفسره السياق، إذ لم يتقدّم للعرب ذكر، ولكن لما كان هذا العلم تقريراً لكلامهم صار ذلك قرينة تدلّ على أنّهم المقصودون بالضمير<sup>(١)</sup>.

كشف سياق الحال؛ أي: حال تأليف الألفية وحال الناظم والمنظوم والشارح والشرح، كشف أنّ الضمير (الواو) يحيل على موضوع خارجيّ وهو (العرب) وهذه القرينة استعملها الشاطبيّ في مواضع كثيرة من شرحه<sup>(٢)</sup>.

إنّ القرينة اللفظية (واو الجماعة) هي دليل على أنّ المتحدث عنهم هم جماعة من العقلاء، الذين يعربون الفعل المضارع، وبهذا استدلّ الشاطبيّ على أنّها تعود على العرب، لا على النحاة، وكذلك استدلّ بقرينة حالية، هي حال الناظم الذي نظم أبياته الشعرية وجمع فيها قواعد النحو العربيّ، وحاله هو (الشاطبيّ) شارح المنظوم.

وقد وجدنا أنّ سياق الحال هو المحدّد الراكز في المقاصد لتحديد معنى الكلام، من ذلك قوله: ((إنّ الخبر إذا كان مساوياً للمبتدأ، فإنّ كلّ واحد منهما إذا جُعل مبتدأ الآخر خبره أعطى من المعنى غير ما يعطيه العكس؛ فإذا قلت: زيدٌ أخوك، فهو لمن يعرف زيداً وطلب له حكماً بأحد من يعرفه بقلبه كأنّ المخاطب قال: من زيد من هؤلاء المعروفين عندي؟ فقليل له: زيدٌ أخوك، وإذا قلت: أخوك زيدٌ. فهو لمن يعرف أنّ له أخاً، وهو يطلب الحكم عليه بالتعيين من بين معارفه))<sup>(٣)</sup>.

تتشكّل بنية القول في مثل ما تقدّم تبعاً للمعلومات القارّة في ذهن المخاطب، التي يعلمها المتكلّم، فيعمد إلى ما حقه التأخير في ما جاء عن العرب فيقدمه، أو إلى ما حقه التقديم فيؤخره طلباً لإظهار ترتيب المعاني في النفس، قال سيبويه: ((إنّما يقدّمون الذي بيانه أهمّ لهم وهم ببيانه أعنى، وإنّ كانا جميعاً يُهمّانهم ويَعْنِيانهم))<sup>(٤)</sup>.

(١) المقاصد الشافية: ١٠٢ / ١ - ١٠٣.

(٢) ينظر: نفسه: ١٦٦، ١٨٣، و ١٧/٢، ٥٢، ٨٩، ٩١، ٩٢، ٩٦، ١١٥، ٢٤٢، ٢٧٥، ٢٩٤،

٣٩٢، ٤٦٨، ٣ / ٢٤٠، ٣٤٣، ٤٠، ٤٤٢، ٥٢٢، ٥٤٦، ٤ / ٥٠١، ٥٧١، ٦١٥.

(٣) نفسه: ٦٢ / ٢.

(٤) الكتاب: ٣٤ / ١.

وتقرير الشاطبي فيه ذكرٌ لإحدى أبرز مزايا العربية، وهي إن المتكلم له حرية في صوغ الجملة، فيقدم ما يعتني به تبعاً لقصده، أو تبعاً لظروف المقام الذي يُنتج فيه الكلام. وبناءً عليه فالقول الطبيعي ((مجرداً من مقامه تصوير محامله كثيرة ولا يتعين واحد منها إلا بتعين المقام، حتى إنه يصحّ الادّعاء بأن الأصل في القول الطبيعي أن تتعدّد معانيه إلى أن يثبت بالدليل خلاف ذلك؛ وإذا كان الأمر كذلك، فقد وجب أن تكون صورته الممكنة متعدّدة وأن لا ينحصر تقويمها ضمن قيمة واحدة))<sup>(١)</sup>.

وفي ما ذكره سيبويه والشاطبي إشارة إلى عالم الذوات، الذي يضمّ المعتقدات، والتصورات، والمعارف المشتركة عند المتخاطبين، ويسهم هذا العالم في ((تشكل الإطار العام الذي توجد فيه التعابير اللغوية، وتتأثر بها سلباً وإيجاباً، ولن نجد - في الواقع - أي تعبير في اللغة والخطاب منفلاً منها جزئياً أو كلياً، لأن مدار القول ودوران اللغة عليها))<sup>(٢)</sup>.

واتخذت الحركة في بنية الكلمة مائراً محدّداً للمعنى المراد عند الشاطبي، يقول في هذا: ((أمّا علل نوع التحريك فاثنتا عشرة علة... الرابعة: الفرق بين معنى أداة نحو: يا لزيد لعمرؤ فتحت مع المستغاث به وكسرت مع المستغاث من أجله فرقاً بين المعنيين))<sup>(٣)</sup>.

تنبّدى عناية الشاطبي في هذا الموضع بربطه بين الصناعة النحوية والمقام التخاطبي الذي يُقال فيه هذا الكلام، ومما جعل العلاقة واضحة بينة بين البنية والمعنى، أن هذه اللام لا تدخل عليها إلا (ياء النداء)، وهذه (الياء) لا تُحذف من القول. جعلت الحركة هنا مائراً يكشف الحالة النفسية للمتكلّم، وسياق الحال هو الذي فرض عليه اختيار واحدة من حركتين، الفتحة إن كان هو المظلوم المنتصر، والكسرة إن كان هو المنقذ المخلص.

وسياق الحال واضح التباين بين الاثنين، فالأول يرتبط بسياق معيّن يعبر فيه المتكلم عن مشاعره بإزاء موقف صعب يمرّ به؛ فيتطلب نداء زيد للاستغاثة، أما الحالة الأخرى

(١) اللسان والميزان: ٤٥.

(٢) الخطاب اللساني العربي، الدكتور. بنعيسى عسو أزيبط: ٢٢٢ / ١.

(٣) المقاصد الشافية: ١٢٢ / ١ - ١٢٣.

(كسر اللام)، فزید هو طالب الاستغاثة مُحْتَاج للمخلص، فهو تعبير ((عن مشاعر المتكلم وعواطفه تجاه موقف صعب... بحيث يدرك السامع ما يقصده المتكلم))<sup>(١)</sup>.

المقاربة التداولية لهذا التركيب (يا لزيد) وما ورد على شاكلته، تكشف الخلط الذي وقع فيه كثير من النحاة في تحليل هذا التركيب، قال المبرد: ((فَإِذَا دَعَوْتَ شَيْئًا عَلَى جِهَةِ الاستغاثة فَالْلَامُ مَعَهُ مَفْتُوحَةٌ تَقُولُ يَا لِلنَّاسِ وَيَا لِلَّهِ ... فَإِنْ دَعَوْتَ إِلَى شَيْءٍ فَالْلَامُ مَعَهُ مَكْسُورَةٌ تَقُولُ يَا لِلْعَجَبِ وَمَعْنَاهُ يَا قَوْمَ تَعَالَوْا إِلَى الْعَجَبِ فَالتقدير يَا قَوْمَ لِلْعَجَبِ أَدْعُوْ))<sup>(٢)</sup>.

وهو تحليل قائم على أساس التقدير الإعرابي الشكلي، وأبعد النحاة فيه أي أثر للجانب الانفعالي التعبيري للغة المنعقد أساسًا بالمتكلم، هذه الوظيفة التي التفت إليها المحدثون وعدّوها من الوظائف الأساسية للغة منهم (أندريه مارتيني)؛ إذ يرى أن اللغة ثلاث وظائف هي التبليغ والتعبير والجمال<sup>(٣)</sup>. وقصر (استيفن أولمان) على جانبين الأول: أن تكون أداة للتعبير عن الحقائق والقضايا الموضوعية التي تسعى إلى مجرد نقل الأفكار وتوصيلها. الآخر: أن تعبر عن العواطف والانفعالات، وتكون وسيلة لإثارة المشاعر والتأثير في السلوك الإنساني<sup>(٤)</sup>.

وقد كان هذا النسق من التفكير النحوي حاضراً في كثير من أبواب المدونات النحوية وتقرير ((هذه القضية والتزام الفكر النحوي بها التزاماً صارماً دقيقاً كما لو كانت قانوناً طبيعياً، لا يحتمل الجدل، بداية لسلسلة من المتاعب والاضطرابات في تفسير الأساليب اللغوية والظواهر التركيبية في اللغة العربية، وسبباً في خلق أبواب نحوية عويصة))<sup>(٥)</sup>.

وعني الشاطبي بنقل صورة الفضاء الذي قيل فيه الكلام مبيناً أثره في تحديد معنى الكلام بما يضيفه من تغييرات على المتكلم، من ذلك قوله في الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه: ((وقوله مستعمل يشعر بأنه في كلامهم غير قليل، بل هو موجود نظاماً ونثراً. فأما النثر فمنه قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه حين مرَّ بعمّار فمسح التراب

(١) أساليب الجملة الإفصاحية: ١٢٧.

(٢) المقتضب: ٤ / ٢٥٤.

(٣) ينظر: مبادئ في اللسانيات العامة، مارتيني ترجمة: سعدي زبير: ١٤ .

(٤) ينظر: دور الكلمة في اللغة ، أولمان، ترجمة: كمال بشر: ١١١ .

(٥) دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، الدكتور. صاحب أبو جناح: ٢٧.

عن وجهه وقال: أعزّز عليّ أبا اليقظان أنّي أراك صريعاً مجدّلاً. ففصل بـ(عليّ) (والمنادي)<sup>(١)</sup>.

ضمّ نصّ الشاطبيّ الإشارة إلى سياقين، الأوّل: السياق المقاميّ (حين مرّ بعمار فمسح التراب عن وجهه)؛ أي: المعلومات التي أحاطت بالقول، والمناسبة التي تطلبت إنشاءه وتبليغه. هذا القول يشير إلى مكان الحدث وهي الأرض التي وقعت بها حرب صفين، ويشير أيضاً إلى السياق الحركيّ الذي قام به الإمام عليّ عليه السلام (مسح التراب)، وفي هذا إشارة لقاعدة تواصلية؛ إذ إنّ تعبيرات الوجه وحركات أيادي المتكلمين، هي في ذاتها لغة ومعانٍ تكميلية للعملية التواصلية، وفي هذا إشارة إلى العالم اليوميّ الذي يُنتج فيه القول، وفيه إحالة على معارف خاصّة تتكشف عن طريق الاستعمال اللغويّ، ودلالة السياق الحركيّ تُستخلص بها المضامين الرأسيّة في الأقوال، وتودّي عملاً أساسياً في عملية الكشف عن المعاني، فللحركات الإشاريّة والأدائيّة التي يؤديها أعضاء الجسد، وهنا اليد التي تمسح؛ إذ كان لها أثر كبير في بلورة المعنى الكلّي. وقد نبّه اللغويّ الإنجليزيّ (فيرث Firth) إلى وجوب اعتماد كلّ تحليل لغويّ على المقام، وسياق الحال عنده هو جملة العناصر المكوّنة للموقف الكلاميّ، وتشمل الكلام المنطوق، وشخصيّة المتكلّم والمخاطب وتكوينهما الثقافيّ، وشخصيات من يشهد الكلام المنطوق إنّ وجدت، والأشياء، والموضوعات المتصلة بالكلام، والعوامل الطبيعيّة والاجتماعيّة<sup>(٢)</sup>.

الآخر: السّياق النفسيّ الذي يعكس الحالة النفسيّة للمتكلّم المصاحبة للقول، وهنا نرى الألم والحزن باديين على أمير المؤمنين عليه السلام (المتكلّم)؛ لفقد عمار بن ياسر (المخاطب)، وقد صارت الحالة النفسيّة هذه دافعاً وراء اختيار بنية معدولة عن الأصل، فالكلام يُمثّل ذات المتكلّم وهو انعكاس لحالته الشعوريّة، ويجسد السياق النفسيّ حالة نفسيّة شعوريّة أو موقفاً إنسانياً ما يحدث تشكيله بصورة أقوال.

(١) المقاصد الشافية: ٤ / ٥٠١.

(٢) ينظر: نظريّة النحو العربيّ: ٨٥.

وانتهج (فندريس Vendryes) التفسير النفسي للظواهر اللغوية، وقد لاحظ التقارب الكبير بين العمليات الكلامية العقلية والوجدانية النفسية، وقرر أن كل عمل لغوي يحمل أثرًا انفعاليًا، فالعمل اللغوي عنده تعبير خاص ينتج انفعالاتًا معينة<sup>(١)</sup>.

ولا يقف أثر الحالة النفسية للمتكلم عند هذا الحد، بل هو يسهم أيضًا في عملية التحليل والتأويل، بما يُرسله من إشارات للمخاطب، فإن استخلاص المضامين في العبارات اللغوية يُعد ((استخلاصًا ناجحًا نابعًا من الدلالة المصاحبة لهذه العبارات وتابعًا لها، حيث تؤدي دلالة السياق الحركي المواكب للمنطوق اللغوي دورًا أساسيًا في عملية الاستخلاص، فللحركات الإشارية والأدائية التي تؤديها أعضاء النطق والأعضاء الأخرى كاليدين وملامح الوجه، وتقطب الجبين ودرجات انفعال الناطق المتكلم صوتيًا وحركيًا، لها دور كبير في بلورة المعنى الكلي، المراد إرساله بالعبارة اللغوية))<sup>(٢)</sup>.

وقد تستعمل الأدوات النحوية لغير ما وضعت له بحسب السياقات الموضوعية لها، من ذلك (يا) فإنها تستعمل لمنادى البعيد<sup>(٣)</sup>، وقد تخرجها سياقات القول إلى منادى القريب، من ذلك مواضع ذكرها الشاطبي، قال: ((أحدها: أن يكون المنادى معرضًا عنك، بحيث ترى أنه لا يقبل عليك إلا بالاجتهاد في النداء، ويدخلها هنا العاقل، فتقول: يا زيد، وأيا زيد، وهو بحضرتك، إلا أنه مشغول عنك بأمر استغرق باله عن إجابتك سريعًا، أو غافل عنك وعن ندائك إياه.

والثاني: أن يكون نائمًا مستنقلًا بحيث لا يجيب إلا بالاجتهاد في النداء ومدّ الصوت، فتقول ذلك، فتقول: يا رجل، ويا نائم، رجاء أن يستيقظ فتخاطبه))<sup>(٤)</sup>.

يعتمد بيان دلالة الأداة النحوية (يا، وأيا) على سياق الحال، أي: حالة المخاطب أثناء الكلام، فالنحاة العرب قسموا أدوات النداء على أساس الوضع المكاني للمخاطب،

(١) ينظر: اتجاهات البحث اللساني، ميلكا إفيتش، ترجمة: الدكتور. سعد مصلوح، د. وفاء كامل فايد:

١٣٢.

(٢) الخطاب اللساني العربي: ٢١ / ١.

(٣) ينظر: همع الهوامع: ٣٢ / ٣.

(٤) المقاصد الشافية: ٢٣٧ / ٥.

ف عندهم منادى قريب، ومنادى متوسط، ومنادى بعيد<sup>(١)</sup>، ويُعرف هذا الأساس بالمركز الإشاري؛ أي: ((عنصر مكان التخاطب والمسافة الفارقة بين المتكلم والمخاطب على الخصوص))<sup>(٢)</sup>، وقد ارتبط تحديد المنادى عند أحمد المتوكل على سياق الحال، فرأى أنَّ المنادى وظيفة مرتبطة بمقام القول<sup>(٣)</sup>.

وقد يكتسب النداء قيمته التداولية بإفادته تخصيص المخاطب بالكلام الذي يأتي بعد التنبيه؛ لجعله معنيًا به من دون غيره، أو قد يفيد توكيد المخاطب في حال كون المخاطب يعلم أنه المعني بالكلام ولكن في ندائه زيادة تنبيه وتوكيد وإثارة .

والعودة إلى نص الشاطبي يتبين لنا أنه قرّر أنَّ القرب والبعد ليسا مكانيًا، بل هو عائد إلى حال المخاطب، وإحساس المتكلم بهذه الحال.

وضع النحاة قاعدة في الاسم المندوب، هي ألا يكون نكرة؛ ((لأنَّ القصد من الندبة الإعلام بعظمة المصاب فلذلك لا يُدب إلا المعرفة السالمة من الإبهام))<sup>(٤)</sup>، واستثنوا من ذلك مواضع منها إذا كان للاسم الموصول صلة تعينه وتحدده، قال الشاطبي: ((الموصول إما أن تكون صلته شهيرة بين الناس، وتُميّز من غير أو لا، فإن كانت كذلك جازت ندبته، كالممثل به... وا من حفر بئر زمزماه، وهو مقول في ندبة عبد المطلب جد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأنه هو الذي اشتهر بحفرها واستخرجها، وقد كانت دائرة، أمر بذلك في النوم، وعُيّن له موضعها، ففعل، فصارت معلّمًا بعد ما كانت قد ذهب أثرها وعينها، فلما اشتهر بها صار ذلك كالعلم له. فوصل موصوله بها في الندبة))<sup>(٥)</sup>.

ضمَّ النصّ الوارد قضيتين تداوليتين؛ الأولى: الأثر النفسي للمتكلّم المكشوف بالندبة، وهي: ((إنّما وقعت في الكلام تفجعًا على المندوب وإعلامًا من النادب أنه قد وقع في أمر

(١) ينظر: همع الهوامع: ٣ / ٣٢-٣٣.

(٢) مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، الدكتور. أحمد المتوكل: ١١١.

(٣) ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية، الدكتور. أحمد المتوكل: ١٦١.

(٤) شرح التصريح: ٢ / ٢٤٧.

(٥) المقاصد الشافية: ٥ / ٣٨٠.



عَظِيم وخطب جسيم))<sup>(١)</sup>، ففيه إشارة واضحة إلى سياق القول وقصد المتكلم، وقد فرضت شخصية المندوب بما تملكه من وجهة عند العرب ومكانة عالية، فرضت على المظلومين تذكره عند الشدائد والملامات التي تلاقيهم.

والأخرى: القرائن الخارجية المساعدة على فهم معنى القول، التي لها الفضل الأكبر في الكشف عن المعاني، وإزالة الغموض عن التراكيب، فالموصول أحال على خارج القول، على سياقات اجتماعية ثقافية، واعتقادات مشتركة بين أفراد البيئة اللغوية الواحدة والمعلومات التاريخية والأفكار والأعراف المشاعة بينهم، وهو ما يمكن تسميته ملابسات الموقف؛ أي: ((الظروف والأحوال المحيطة بالموقف الذي صدر فيه الخطاب وجميع القرائن الحالية تصبغ الخطاب ودلالته بصبغة خاصة))<sup>(٢)</sup>، فمعنى الكلام لا يقف عند حدود التركيب؛ بل يستخلص من عصبه عناصر قيل فيها، وهي المتكلم، والمخاطب، والمستمعين، والمكان، والزمان، والموضوع، والأسلوب، والغاية التي يقصدها المتكلم، والنتائج العلمية، والسلوكية التي تُحدثها العبارة في المخاطب والمستمعين.

والنظر في النصوص الواردة من المقاصد يكشف كبير عناية الشاطبي بعناصر السياق المرقومة آنفاً، فالسياق عنده مجموعة هذه العناصر، وبهذا يلتقي مع الرؤية النازرة للسياق بأنه مجموع الحوادث المحيطة بالقول، وهذا الفهم هو فهم جملة من علماء اللسانيات المحدثين.

(١) اللع في العربية، ابن جني، تحقيق: فائز فارس: ١٢٠.

(٢) نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، الدكتورة. خديجة محمد الصافي: ٣١.

الخاتمة

نحمد الله تعالى على جليل نعمته ومثّه أن منّ علينا بإكمال ما توكلنا عليه في بدئه،  
وها نحن أولاء قد وصلنا إلى منتهاه؛ فالبحث في مجالين مختلفين؛ النظرية التداولية  
والإجراء في المقاصد الشافية تجعلنا نكتشف جملة من النتائج، نرصفها على النحو الآتي  
بيانه:

١- إنّ الاطلاع على المنجز التداولي يكشف عن غياب التنسيق في المصطلح  
الخاصّ بالنظرية؛ ممّا يجعل الباحث يعيش في حيرة بسبب تعدد المصطلح الدال  
على المفهوم الواحد؛ فلم يخضع هذا الاستعمال لضوابط علم المصطلح ولم تتضح  
تجربة تداولية في توحيد المصطلح.

٢- اتضحت عناية الشاطبيّ بالمتكلم عن طريق تركيزه على مسائل معينة، كالقصد،  
وأثره في بناء القاعدة النحوية.

٣- تجسّم علم المخاطب بما نستطيع تسميته (التعويض الذهني) وهو عملية ذهنية  
يقوم بها المخاطب، من أجل فهم الخطاب الصادر من المتكلم، وتبنى على  
المعلومات المسبقة القارة في ذهنه.

٤- قرّر في المتون اللسانية تحليل اللغة على المستويات: الصرفية، والإعرابية، ونرى  
إضافة المستوى التداولي، الذي يعمل على كشف ظروف إنتاج القول وإبرازها،  
وتعرّف السياقات المصاحبة للقول.

٥- مثّلت نظرية الأعمال اللغوية عند منظريها الأوائل بدءاً من (أوستن) و(سيرل)،  
مثّلت موسوعية معرفية شاملة، لم تترك مجالاً يتعامل به الإنسان إلّا نظرت له  
وأدلت بدلوها فيه، فأُسّست للخطاب القانوني قواعد أدائه الإبلالية والإجرائية،  
وكذلك الخطاب الإعلامي والصحي وغيرهما من الخطابات الإنسانية. وعمد جملة  
من الباحثين العرب إلى تلقي هذه المقولات ومحاولة تطبيقها على المقولات  
اللسانية العربية (البلاغية، والنحوية، والأدبية)، وإخضاع المدونات العربية -في  
بعض الأحيان- إخضاعاً قسرياً لمقولات التداوليين، وهذا إنكار منهم لحقيقة أن  
القوانين والأسس التي وضعها نُظّار التداولية لا تنطبق تمام الانطباق على اللغات

كافة؛ فقد وجدنا أنّ كثيراً من مقولاتهم خاصة باللغة الإنكليزية، ولا تنطبق بالضرورة على اللغة العربية.

٦- استعمل الشاطبي مصطلحي (السامع، والمخاطب)، استعمالاً مترادفاً، وآثرنا استعمال مصطلح (المخاطب) لما فيه من بعدٍ تواصلٍ استعمالٍ، فليس كلّ سامع مخاطب، فربما هناك من يسمع الكلام ولم يوجه إليه، ولكن المخاطب، هو من يوجه إليه الكلام.

٧- تعتمد وظيفة المخصّصات على قصد المتكلّم والسياقات المصاحبة للقول، والتي تؤثر في خلق معانٍ تؤدّيها المخصّصات، ولا تعتمد القوة الإنجازيّة للمخصّصات على حضور المخاطب، بل إنّهُ يُنجز؛ سواء حضر المخاطب حضوراً عينياً أم ذهنياً.

٨- غني الشاطبي بالكشف عن السياقات المصاحبة للتلفظ، أو المؤثرة فيه، منها الاجتماعية والحالية، والثقافية، والدينية، والتاريخية، تلك التي تُعرف بأنها (المقام العام)، وكشف هذا التأثير بطريقتين الأولى أثره في التركيب والآخر أثره في تحديد المعنى المراد.

٩- معظم الشواهد الشرعيّة المدوّنة في المقاصد وغيرها، لا تخضع للمجالات التداوليّة؛ ذلك لانقطاعها عن سياقها الذي قيلت فيه، إلا ما ندر من هذه الشواهد؛ إذ وجدنا أن الشاطبي يُشير أحياناً إلى السياق الذي قيل فيه الشاهد. في حين نجد أن استعمال النماذج النثرية ودراساتها تضمّن الإشارة إلى السياقات القوليّة كالاقتصادية والثقافية والدينية.

١٠- لم يكن المنهج التداولي، منهجاً مؤسساً لمقولات النحاة العرب، بل كان ممارسة فعلية اتسمت بها كثير من نصوص النحاة، انطلاقاً من عنايتهم بالجانب الاستعماليّ للغة العربية. كلّ هذا في سبيل حفظ المستوى الفصيح للغة العربية، وبيان حدوده ومنع اختلاطه باللهجات العربية واللغات الأخرى، وكذلك تعليم

المجموعات البشرية الوافدة الراغبة لتعلم اللغة العربيَّة لتتمكن هذه المجموعات من  
تعلُّم القرآن الكريم وفهم أساليبه.

# المصادر والمراجع

أولاً: الكتب:

## القرآن الكريم

- اتجاهات البحث اللساني، ميلكا إفينش، ترجمة: الدكتورة. سعد مصلوح، الدكتور. وفاء كامل فايد، المجلس الثقافي الأعلى، ط ٢، ٢٠٠٠م.
- الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي، الدكتورة. نادية رمضان النجار، مؤسسة حورس الدولية، ٢٠١٣م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، محمد بن يوسف أثير الدين أبو حيّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- الأساليب الإنشائية في النحو العربي، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط ٥، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- أساليب الجملة الإفصاحية في النحو العربي دراسة تطبيقية في ديوان الشابي، الدكتور. عبد القادر مرعي خليل، مؤسسة رام الأردن، ١٩٩٥م.
- استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، عبد الهادي الشهري، الكتاب الجديد، ط ١، ٢٠٠٤م.
- الاستلزام الحوارية في التداول اللساني، العياشي أدوري، منشورات الاختلاف، بيروت- لبنان، ط ١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي بدمشق، سوريا، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
- الأسس الابدستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، الدكتور. إدريس مقبول، عالم الكتب الحديث، إرد - الأردن، ط ١، ٢٠٠٦م.
- أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية تأسيس نحو النص، الدكتور. محمد الشاوش، جامعة منوبة، تونس، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

- الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر العربيّ عند العرب، الدكتور. تمام حسان، دار الشؤون الثقافية، بغداد - العراق، ١٩٨٨م.
- الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن سهل بن السّراج (ت٣١٦هـ) ، تحقيق: الدكتور. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
- أصول النحو العربيّ في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، الدكتور. محمد عيد، عالم الكتب، ١٩٨٩م.
- إطلالات على النظريّات اللسانية والدلاليّة في النصف الثاني من القرن العشرين، مختارات معرّبة، إشراف: الدكتور عز الدين مجدوب، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، ٢٠١٢م.
- أعلام الفكر الفلسفي المعاصر، فؤاد كامل، دار الجيل بيروت ، ط ١ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
- أعلام الفكر اللغويّ، جون إي جوزيف وآخرون، ترجمة: الدكتور. أحمد شاکر الكلابي، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ٢٠٠٦م.
- آفاق جديدة في البحث اللغويّ المعاصر، الدكتور. محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعيّة، ٢٠٠٢م.
- آفاق جديدة في نظريّة النحو الوظيفيّ، الدكتور. أحمد المتوكّل، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط - المغرب، ط ١، ١٩٩٣م.
- الإفادات والإنشادات أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبيّ الأندلسي (ت٧٩٠هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور. محمد أبو الأجفان مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١، ١٩٨٣م.
- الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، علق عليه: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعيّة، ٢٠٠٦م .



- الاقتضاء وانسجام الخطاب، الدكتورة. ريم الهامي، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط ١، ٢٠١٣م.
- أمالي ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد الحسني المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: الدكتور. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ط ١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- الإمتاع والمؤانسة، أبو حيان علي بن محمد ابن العباس التوحيدي (ت نحو ٤٠٠هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط ١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، دراسة نحوية تداولية، الدكتور. خالد ميلاد، جامعة منوبة والمؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط ١، ١٣٢١هـ-٢٠٠١م.
- إنشاء النفي وشروطه النحوية والدلالية، الدكتور. شكري المبخوت، مركز النشر الجامعي، كلية الآداب والفنون والإنسانيات، جامعة منوبة، (د.ت).
- أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة، مدخل إلى السميوطيقا: مقالات مترجمة ودراسات، إشراف: سيزا قاسم ونصر حامد أبو زيد، دار إلياس العصرية، القاهرة، ط ١، ١٩٨٦م.
- أهم المدارس اللسانية، مجموعة باحثين، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، ط ٢، ١٩٩٠م.
- البحث النحوي عند الأصوليين، الدكتور. مصطفى جمال الدين، دار الهادي، ط ١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- البحر المحيط، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

- برنامج المجاري، أبو عبد الله محمد بن محمد بن علي بن عبد الواحد المجاريّ الأندلسي (ت ٨٦٢هـ)، تحقيق: محمد أبو الأجفان، دار الغرب الإسلامي - بيروت/ لبنان، ط١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٢م.
- البلاغة الاصطلاحية، عبده عبد العزيز قفيلة، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٤، ٢٠٠١م.
- البلاغة العربية قراءة جديدة، الدكتور. محمد عبد المطلب، مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ١٩٩٧م.
- البلاغة والأسلوبية عند السكاكي، الدكتور. محمد صلاح زكي أبو حميدة، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- البيان في روائع القرآن، الدكتور. تمام حسان، عالم الكتب، ط٣، ٢٠٠٩م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي الحسيني، (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق مجموعة من الأساتذة، طبعة الكويت، تاريخ الطبع ٢٠٠٢م.
- التحرير والتنوير، الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، (ت ١٢٨٤هـ)، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م.
- تحقيقات فلسفية، لودفيك فتغنشتاين، ترجمة: الدكتور. عبد الرزاق بنّور، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط١، ٢٠٠٧م.
- تحليل الخطاب في ضوء نظرية أحداث اللغة، الدكتور. محمود عكاشة، دار النشر للجامعات، ٢٠١٤م.
- تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، عمر بلخير، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط١، ٢٠٠٣م.
- تحليل الخطاب، براون ويول، ترجمة: محمد لطفي، ومنير التريكي، جامعة الملك سعود، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، صلاح اسماعيل عبد الحق، دار التنوير للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٣م.

- التحليل النحوي أصوله وأدلتها، الدكتور. فخر الدين قباوة، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، ط ١، ٢٠٠٢.
- التداوليات علم استعمال اللغة، مجموعة مؤلفين، إعداد وتقديم الدكتور. حافظ إسماعيل علوي، عالم الكتب الحديث، ط ١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- تداولية الخطاب السياسي، أ. نور الدين اجعيط، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط ١، ٢٠١٢م.
- التداولية اليوم، آن ريبول وباك موشلار، ترجمة: الدكتور. سيف الدين دعفوس و الدكتور. محمد الشيباني، دار الطليعة، بيروت - لبنان، ط ١، ٢٠٠٣م.
- التداولية عند العلماء العرب، الدكتور. مسعود صحراوي، دار الطليعة، بيروت - لبنان، ط ١، ٢٠٠٥م.
- التداولية من أوستن إلى غوفمان، فليب بلانشيه، ترجمة: صابر الحباشة، دار الحوار، اللاذقية - سوريا، ط ١، ٢٠٠٧م.
- التداولية، جورج يول، ترجمة: الدكتور. قصي العتابي، دار الأمان والدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- التركيب والدلالة والسياق دراسة نظرية، الدكتور. محمد أحمد خضير، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ١، ٢٠١٠: ١٢٣.
- التطور الدلالي بين لغة القرآن ولغة الشعر الجاهلي دراسة دلالية مقارنة، عودة خليل أبو عوده، مكتبة المنار، الأردن - الزرقاء، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- التعريفات، الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٥م.
- تلوين الخطاب ترجمات في اللسانيات وعلوم اللغة والمعرفة، صابر حباشة، دار المتوسطة تونس، ط ١، ٢٠٠٧.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ابن أم قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: الدكتور. عبد الرحمن علي سليمان، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

- الجملة العربية تأليفها وأقسامها، الدكتور. فاضل السامرائي، دار الفكر - الأردن، ط ٢، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، محمد بن علي الصَّبَّان (ت ١٢٠٦هـ)، ومعه شرح الشواهد للعيني تحقيق: محمود بن الجميل ، مكتبة الصفا ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .
- الحجاج مفهومه ومجالاته، دراسات نظرية وتطبيقية في البلاغة الجديدة، مجموعة باحثين، إعداد وتقديم: الدكتور. حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث، إربد-الأردن، ط ١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- الحدود في علم النحو، شهاب الدين الأندلسي (ت ٨٦٠هـ)، تحقيق: نجاه حسن عبد الله نولي ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- الحدود في النحو، علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق: بتول قاسم ناصر، مجلة المورد، دار الشؤون الثقافية العامة العراق ، العدد ١، المجلد ٢٥ .
- حياة الفكر في العالم الجديد، الدكتور. زكي نجيب محمود، دار الشروق، ط ٢، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٢، ٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- الخصائص، أبو الفتح ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، ط ١ ، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
- الخطاب القرآني، دراسة في البعد التداولي، الدكتور. مؤيد عبيد آل صوينت، مكتبة الحضارات، بيروت- لبنان، ط ١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- الخطاب اللساني العربي، الدكتور. بنعيسى عسو أزيبيط، عالم الكتب الحديث، إربد -الأردن، ط ١، ٢٠١٢م.

- خواطر تأمل لغة القرآن الكريم، الدكتور. تمام حسان، عالم الكتب، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- دائرة الأعمال اللغوية، الدكتور. شكري المبخوت، دار الكتاب الجديد المتحدة، بنغازي- ليبيا، ط١، ٢٠١٠م.
- دراسات حديثة في اللغة والنحو وأثر الترجمة في العربية، الدكتور. طالب عبد الرحمن ، مركز عبادي للدراسات والنشر، ٢٠٠٥م.
- دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، الدكتور. صاحب أبو جناح، دار الفكر للطباعة، الأردن، ط١، ١٩٩٨: ٢٧.
- دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، سعيد حسن بحيري، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- دلائل الإعجاز ، أبو بكر عبد القاهر الجرجاني ( ت ٤٧١ هـ ) قرأه وعَلّق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني ، ط ٣ ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .
- دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء، الدكتور. بتول قاسم ناصر، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٩٩م.
- دلالة السياق، الدكتور. ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي، جامعة أم القرى، السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ.
- الدلالة السياقية عند اللغويين، الدكتور. عواطف كنوش، دار السياب لندن، ط١، ٢٠٠٧م.
- الدلالة والنحو، الدكتور، صلاح الدين صالح حسنين، مكتبة الآداب، ط١، ٢٠٠٥م.
- دور الكلمة في اللغة ، ستيفن أولمان، ترجمة: كمال بشر، مكتبة الشباب، (د.ت).
- دي سوسير حياة في اللغة، مجموعة مؤلفين، إعداد: الدكتور. مؤيد آل صوينت، مكتبة الحضارات، لبنان، ٢٠١٣م.

- ديوان أبي طالب بن عبد المطلب (ت ١٠ من البعثة الشريفة)، صنعة أبي هفان المهزمي البصري (ت ٢٥٧هـ)، وصنعة علي بن حمزة البصري التميمي (ت ٣٧٥هـ)، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، مكتبة هلال، بيروت لبنان، ط١، ٢٠٠٠م.
- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس (ت ٧هـ)، شرح وتعليق الدكتور. محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، (د.ت).
- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٥، دار المعارف، (د.ت).
- ديوان جرير (ت ١١٠هـ)، دار بيروت، بيروت لبنان، ط١، ١٩٨٦م.
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري (ت ٤١هـ)، اعتنى به: حمدو طماس، دار المعرفة، ط١ ٢٠٠٤م.
- رسالة منطقية فلسفية، لودفيج فتجشتين، ترجمة الدكتور. عزمي إسلام، مراجعة وتقديم الدكتور. زكي نجيب محمود، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٨م.
- رسالتان في اللغة، أبو الحسن علي الرماني، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع - عمان، ١٩٨٤م.
- شأن الدعاء، أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت ٣٨٨هـ)، تحقيق: أحمد يوسف الدقاق، ط٣، ١٤٢١هـ - ١٩٩٢م.
- شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي المعروف بابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- شرح التصريح على التوضيح (التصريح بمضمون التوضيح في النحو)، خالد بن عبدالله الأزهرى (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط٣، ٢٠٠١م.

- شرح الرضيّ على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت ٦٨٨هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات قار يونس، ليبيا، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- شرح اللمع، ابن برهان العكبري (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور. فائز فارس، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- شرح المفصل، ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي (ت ٩٧٢هـ) تحقيق: الدكتور. المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط ٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدي و علي سيد علي دار الكتب العلمية، ط ١ - ٢٠٠٨م.
- شرح نهج البلاغة، عز الدين عبد الحميد بن هبة الله بن أبي الحديد (ت ٦٥٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتاب العربي، بغداد، ط ١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم وجماعته، مكتبة الفجالة الجديدة، ١٣٧٦هـ.
- ضرائر الشعر، ابن عصفور الأشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة، ط ١، ١٩٨٠م.
- ضوابط الفكر النحويّ دراسة تحليليّة للأسس الكليّة التي بنى عليها النحاة آراءهم، الدكتور. محمد عبد الفتاح الخطيب، تقديم. الدكتور. عبده الراجحي، دار البصائر، ط ١، ٢٠٠٧م.
- ظاهرة اللبس في العربيّة جدل التواصل والتفاضل، مهدي أسعد عرار، مكتبة لبنان ناشرون، ط ١، ٢٠٠٨م.

- العبارة والإشارة دراسة في نظرية الاتصال، الدكتور. محمد العبد، مكتبة الآداب- القاهرة، ط ١، ٢٠٠٧م
- العربية والإعراب، الدكتور. عبد السلام المسدي، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط ١، ٢٠١٠م.
- العقل مدخل موجز، جون سيرل، ترجمة : ميشيل حنا متياس، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط ١، ٢٠٠٧م.
- العقل واللغة والمجتمع الفلسفة في العالم الواقعي، جون سيرل، ترجمة: سعيد الغانمي، منشورات الاختلاف، والمركز الثقافي العربي، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- علم الأصوات النحوي ومقولات التكامل بين الأصوات والنحو والدلالة، الدكتور. سمير شريف ستيتية، دار وائل للنشر، ط ١، ٢٠١٢م.
- علم التخاطب الإسلامي دراسة لسانیة لمناهج علماء الأصول في فهم النص، الدكتور. محمد محمد يونس علي، دار المدار الإسلامي، ط ١، ٢٠٠٦م.
- علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، الدكتور. هادي نهر، دار الأمل، الأردن، ط ١، ٢٠٠٧م.
- علم اللغة الاجتماعي، الدكتور. هدرن، ترجمة: الدكتور. محمود عبد الغني عياد، بغداد، ١٩٨٧م.
- علم اللغة النظامي مدخل إلى النظرية اللغوية عند هاليداي، الدكتور. محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٩م.
- علم النص علم مدخل متداخل الاختصاصات، تون أ. فان دايك، ترجمة: الدكتور. سعيد حسن بحيري، دار القاهرة للطباعة، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- فعل القول من الذاتية في اللغة، ك - أوريكيوني، ترجمة: محمد نظيف، أفريقيا الشرق، ط ١، ٢٠٠٧م.
- فقه الاستنباط دراسات في مبادئ بحث الألفاظ، آية الله السيد محمد تقي المدرسي، دار المحجة البيضاء، لبنان، ط ١، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.



- فلسفة العلم في القرن العشرين الأصول، الحصاد، الآفاق المستقبلية، الدكتور. يمينى طريف الخولي، عالم المعرفة (تسلسل ٢٦٤)، المجلس الوطني للثقافة والفنون الكويت، ٢٠٠٠م.
- الفلسفة واللغة نقد المنعطف اللغوي في الفلسفة المعاصرة، الدكتور. الزواوي بغوره، دار الطليعة، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.
- في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، الدكتور. طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، ط٢، ٢٠٠٠م.
- في النحو العربي نقد وتوجيه، الدكتور. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي لبنان، ط٢، ١٩٨٦م.
- في نحو اللغة وتركيبها منهج وتطبيق، الدكتور. عالم المعرفة للنشر والتوزيع، جدة، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، أوزالد ديكر، ترجمة: منذر عياشي، بيروت، ط٢، ٢٠٠٧م.
- القاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشر وأن ريبول، تُرجم بإشراف د. عز الدين المجذوب، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس، ٢٠١٠م.
- القصديّة بحث في فلسفة العقل، جون سيرل، ترجمة: أحمد الأنصاري، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ٢٠٠٩م.
- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفيّة، الدكتور. أحمد المتوكل، دار الأمان الرباط، ومنشورات الاختلاف الجزائر، ط١، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
- قواعد المقاصد عند الإمام الشاطبيّ عرضاً ودراسة وتحليلاً، الدكتور. عبد الرحمن الكيلاني، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مطبعة سيكو، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة- مصر، ط ٢، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي (بعد ١١٥٨هـ)، تحقيق: علي دحدوح، ترجمة من الفارسية إلى العربية: الدكتور. عبد الله الخالدي، سلسلة موسوعات المصطلحات العربية والإسلامية، مكتبة لبنان ناشرون، ط ١، ١٩٩٦م.
- اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، الدكتور. طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، بيروت والدار البيضاء، ط ٣، ٢٠١٢م.
- اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، الدكتور. نعمان بوقرة، عالم الكتب الحديث، ط ١، ١٤٣٠هـ - ٢٠١٠م.
- لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب، الدكتورة. ذهبية الحاج حمو، مخبر تحليل الخطاب، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، دار الأمل للطباعة والنشر، الجزائر، ٢٠٠٥م.
- لسانيات الخطاب مباحث في التأسيس والإجراء، الدكتور. نعمان بوقرة، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، ٢٠١٢م.
- لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، محمد خطاب، المركز الثقافي العربي، ط ٢، ٢٠٠٦م.
- لسانيات النص عرض تأسيس، كيرستن آدمتيك، ترجمة: الدكتور. سعيد حسن بحيري، ط ١، ٢٠٠٩م.
- اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، أحمد المتوكل، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط ٢، ٢٠١٠م.
- اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور. تمام حسان، عالم الكتب، ط ٦، ٢٠٠٩م.
- اللغة والفعل الكلامي والاتصال، زبييله كريم، ترجمة: الدكتور. سعيد بحيري، ط ١، ٢٠١١م.

- اللغة والمعنى دراسة في فلسفة لودفيج فتنغشتاين المتأخرة ، أسارى فلاح حسن ، دار المأمون للترجمة والنشر ، ط ١ ، بغداد ، ٢٠١١ م .
- اللغة والمعنى والسياق، جون لاينز، ترجمة: عباس صادق الوهاب، مراجعة: الدكتور. يوثيل عزيز، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد. ١٩٨٧ م.
- اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق: الدكتور. سميح أبو معلي، عمان، ط ١ ، ١٩٨٨ م.
- مبادئ في اللسانيات العامة، مارتيني ترجمة: الدكتور. سعدي زبير، دار الآفاق، الجزائر، (د.ت).
- محاضرات في فلسفة اللغة، الدكتور. عادل فاخوري، دار الكتاب الجديد المتحدة، ٢٠١٢ م.
- مدخل إلى دراسة التداولية، مبدأ التعاون ونظرية الملازمة والتأويل، فرانثيسكو يوس راموس، ترجمة وتقديم: يحيى حمداي، دار نيبور للطباعة، العراق، ط ١ ، ٢٠١٤ م.
- مذاهب ومصطلحات فلسفية، محمد جواد مغنية، تحقيق: سامي الغريزي الغراوي، مؤسسة دار الكتاب الاسلامي - إيران ، قم، ط ١ ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- مراعاة المخاطب في النحو العربي، الدكتورة بان الخفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١ ، ٢٠٠٨ م.
- المرتجل، أبو محمد عبد الله بن أحمد ابن الخشاب (ت ٥٦٧ هـ)، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.
- المسائل المنثورة، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، تحقيق: الدكتور. شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، ط ١ ، ٢٠٠٤ م.
- مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، الدكتور. أحمد المتوكل، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط ١ ، ٢٠٠٩ م.
- المشيرات المقامية في اللغة العربية، نرجس باديس، مركز النشر الجامعي، جامعة منوبة، تونس، ط ١ ، ٢٠٠٩ م.

- المصطلحات الأساسية في لسانيات النصّ وتحليل الخطاب دراسة معجمية ، د. نعمان بوقرة ، عالم الكتب الحديث ، ط ٢ ، ٢٠١٠ م .
- المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، دومينيك مانغونو، ترجمة: محمد يحياتن، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط ١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م.
- المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم ، الدكتور. خليفة الميساوي، دار الأمان الرباط، منشورات الاختلاف الجزائر، ط ١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠١٣ م .
- معاني القرآن، أبو زكريا الفراء (ت ٢٠٧ هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، ط ١، (د.ت).
- معاني النحو، الدكتور. فاضل السامرائي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الأردن ، ط ٢ ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م .
- معجم تحليل الخطاب، باتريك شارود، ودومينيك منغونو، ترجمة عبد القادر المهيريّ وحمادي صمود، المركز الوطني للترجمة، تونس، ٢٠٠٨ م.
- معجم السيميائيات، فيصل الأحمر، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط ١، ٢٠١٠ م.
- المعجم الفلسفي، الدكتور. جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني، بيروت لبنان، ط ١، ١٩٨٢ م.
- معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة، الدكتور. محمد سمير اللبدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٤ - ١٩٩٣ م.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مجموعة مؤلفين، القاهرة، ط ٤، ٢٠٠٥ م.
- معرفة اللغة، جورج يول، ترجمة: أ. د. محمود فراج عبد الحافظ، دار الوفاء للطباعة، الإسكندرية - مصر، ط ١، ١٩٩٩ م.

- المعنى خارج النص - أثر السياق في تحديد دلالات الخطاب، فاطمة الشيدي، دار نينوى، دمشق، ٢٠١١م.
- المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية، الدكتور. محمد محمد يونس علي، دار المدى الإسلامي ٢٠٠٧م.
- مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية، صابر الحباشة، دار صفحات للدراسات والنشر، دمشق- سوريا، ط١، ٢٠٠٢م.
- مغني اللبيب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: مازن مبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه. سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي (ت ٦٢٦هـ)، تحقيق: الدكتور. عبد الحميد هنداي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط٢، ٢٠١١م.
- المقاربة التداولية، فرانسواز أرمينكو، ترجمة: الدكتور. سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، ط١، ١٩٨٧م.
- المقاصد الشافعية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، تحقيق: مجموعة باحثين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة- السعودية، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- مقالات في اللغة والأدب، الدكتور. تمام حسان، عالم الكتب، ط١، ٢٠٠٦م.
- مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ط١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، تحقيق: الدكتور. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد- العراق، ١٩٨٢م.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، تحقيق: عبد الخالق محمد عزيمة، عالم الكتب، بيروت- لبنان، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

- مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، الدكتور. محمد محمد يونس علي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بنغازي- ليبيا، ط ١، ٢٠٠٤م.
- المقرّب، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور الأشبيلي، تحقيق: الدكتور. أحمد عبد الستار الجوّاري و الدكتور. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد- العراق، ١٩٨٦م.
- الملفوظية، جان سيرفوني، ترجمة: الدكتور. قاسم المقداد، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٩٨م.
- من زاوية فلسفية، الدكتور. زكي نجيب محمود، دار الشروق القاهرة، ط ٤، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- منهاج البلغاء وسراج الأدباء، حازم القرطاجني (ت ٦٨٤هـ)، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ١٩٨٦م.
- المنوال النحوي العربي، قراءة لسانیّة جديدة، الدكتور. عز الدين المجذوب، كلية الآداب سوسة، تونس، ط ١، ١٩٩٨م.
- الموافقات في أصول الشريعة، أبو اسحاق الشاطبي، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ١٩٩٧م.
- موسوعة الفلسفة، الدكتور. عبد الرحمن بدوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط ١، ١٩٨٤م.
- الميزان في تفسير القرآن، السيد محمد حسين الطباطبائي (ت ١٩٨١م)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت ٥٨١هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ - ١٩٩٢م.
- النحو وكتب التفسير، الدكتور. إبراهيم عبد الله رفيده، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط ٣، ١٩٩٠م.

- نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، الدكتور. خديجة محمد الصافي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط ١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- النص والخطاب والاتصال، الدكتور. محمد العبد، الأكاديمية لحدثة للكتاب الجامعي، القاهرة، ط ١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية، ماري آن بافو، وجورج إلياس رفاتي، ترجمة: محمد الراضي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت لبنان، ط ١، ٢٠١٢م.
- نظرية أفعال الكلام العامة كيف ننجز الأشياء بالكلام، جون لانجشو أوستن، ترجمة: عبد القادر قنيني، دار إفريقيا الشرق، ط ١، ١٩٩١م.
- نظرية التلويح الحوارية بين علم اللغة الحديث والمباحث اللغوية في التراث العربي والإسلامي، الدكتور. هشام إ. عبد الله خليفة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت لبنان، ط ١، ٢٠١٣م.
- نظرية الفعل الكلامي بين علم اللغة الحديث والمباحث اللغوية في التراث العربي والإسلامي، الأستاذ هشام إبراهيم عبدالله خليفة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت-لبنان، ط ١، ٢٠٠٧م.
- نظرية اللغة في النقد العربي، عبد الحكيم راضي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة-مصر، ط ١، ٢٠٠٣م.
- نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس، الدكتور. صلاح إسماعيل، دار قباء للطباعة، ط ١، ٢٠٠٧م.
- نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، أحمد الريسوني، تقديم: الدكتور. طه جابر العلواني، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- نظرية جون سيرل في القصديّة، الدكتور. صلاح إسماعيل، حليات كلية الآداب والعلوم الاجتماعية (٢٧)، مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، الدكتور. نهاد موسى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، ط ١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- الوصائل في تحليل المحادثة، دراسة في استراتيجيات الخطاب، الدكتور. خليفة الميساوي، عالم الكتاب الجديد، الأردن، ط ١، ٢٠١٢م.
- الوظائف التداولية في اللغة العربية، الدكتور. احمد المتوكل، دار الثقافة ، الدار البيضاء - المغرب، ١٩٨٥م.
- الوظيفة والبنية مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، الدكتور. أحمد المتوكل، منشورات عكاظ، ط ١، ١٩٩٣م.

#### ثانياً : الرسائل والأطاريح الجامعية :

- الإحالة وأثرها في تماسك النص في القصص القرآني، أنس بن محمود فجّال (دكتوراه) جامعة صنعاء، اليمن، ١٤٢٩هـ.
- الأدلة النحوية الإجمالية في المقاصد الشافية للشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، عبد الرحمن ابن مررد بن ضيف الله الطلحي (دكتوراه)، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٣هـ.
- أسماء الإشارة في القرآن الكريم، دراسة تأويلية، عمر محمد عوني النعيمي (دكتوراه)، كلية التربية، جامعة الموصل، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- تعقبات الشاطبي النحوية والصرفية لابن عصفور في المقاصد الشافية، سلطان بن محمد المطرفي (ماجستير)، جامعة القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
- تواصلية الأسلوب في روميات أبي فراس الحمداني، عائشة عويسات (ماجستير)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.



- جوانب التفكير النحويّ عند الشاطبيّ في كتابه المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، عزمي محمد عيّال سلمان، (دكتوراه)، الدراسات العليا، جامعة مؤتة، ٢٠١٠م.
- شرح كتاب سيبويه، علي بن عيسى الرمانيّ (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم يوسف (دكتوراه)، جامعة القرى، المملكة العربيّة السعوديّة، ١٤١٥هـ.
- العدول التركيبي في النحو العربي دراسة تحليلية في ضوء المنهج التداولي، نجم عبد الواحد حسين الجيزاني (دكتوراه)، كلية الآداب الجامعة المستنصرية، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
- المكون التداولي في النظرية اللسانية العربيّة ظاهرة الاستلزام التخاطبيّ أنموذجاً، ليلى كادة (دكتوراه)، كلية الآداب واللغات، جامعة الأخضر باتنة، الجزائر، ١٤٣٢م - ٢٠١١م.

### ثالثاً : البحوث المنشورة في الدوريات والمجلات :

- البراجماتية عرض ونقد، الدكتور. منصور بن عبد العزيز الحجيلي، مجلة الدراسات العقدية، الجمعية العلمية السعودية ، المدينة المنورة، العدد الرابع، رجب ١٤٣٢هـ .
- التداولية البعد الثالث في سيميوطيقا بيرس، الدكتور. عيد بليغ، مجلة فصول، القاهرة، العدد ٦٦، ٢٠٠٥م.
- التداولية والسيميائية، أ.ج. كريماس و إ. لندوفسكي، ترجمة: محمد الداوي، مجلة علامات، النادي الأدبي الثقافي بجدة، المجلد ٩، الجزء ٣٣، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- تصنيف الأفعال اللسانية بين الفلسفة التحليلية وعلم أصول الفقه، الدكتور. محمد علي عبد الله، مجلة الاجتهاد والتجديد، بيروت لبنان، العددان، ١١-١٢ ، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

- في تداوليّة القصد، إدريس مقبول، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، فلسطين، المجلد ٢٨ ، ٢٠١٤م .
- الفينومينولوجيا وفن التأويل، محمد شوقي الزين، مجلة فكر ونقد، المغرب، العدد ١٦ ، ١٩٩٩م.
- مدخل إلى السيميائيات التداولية إسهامات بيرس وموريس، هوارى بلقندوز، الملتقى الثالث، السيمياء والنص الأدبي، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، ٢٠٠٤م.
- مقاصد الكلام واستراتيجيات الخطاب في كتاب "كليلة ودمنة" لابن المقفع، الدكتور. بلخير عمر، مجلة الأثر، جامعة قاصدي مرباح ولاية ورقلة، الجزائر، العدد ١٢ ، ٢٠٠٩م.

#### رابعاً: المواقع الإلكترونية

- التداولية منهج لساني واستراتيجية لتحليل الخطاب ، سعد بولنوار، المعهد العربي للدراسات والبحوث.
- مدخل إلى النظريات التداولية، خليفة بولفاعة، مجلة أقلام الثقافية الإلكترونية: <http://www.airssforum.com/showthread.php?t=24493>
- موقع المجلس العلمي، مقررات مؤتمر الشاطبي الألوكة <http://www.aklaam.net/newaqalam>
- الوظائف النحوية بين المركزي والهامشي (مثل من وظيفة الحال)، الدكتور. لطيفة إبراهيم النجار، مجلة مجمع اللغة العربية الأردنيّ. <http://majles.alukah.net/t61835>
- [www.majma.org.jo/majma/index](http://www.majma.org.jo/majma/index)